عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

2006-2000

مأمون عامر خميس أبو عامر

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

30 14هـ / 2009م

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

2006-2000

مأمون عامر خميس أبو عامر

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1429هـ / 2008م

السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

2006-2000

السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

2006-2000

إعداد

مأمون عامر خميس أبو عامر

بكالوريوس رياضيات الجامعة الإسلامية -غزة (فلسطين)

المشرف الرئيس: د. علاء أبو عامر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (الدراسات الإسرائيلية) من برنامج الدراسات العليا/ معهد الدراسات الإقليمية/ جامعة القدس

1429هـ / 2008م

جامعـة القـدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية

دراسـات إسرائيليـة

إجازة الرسالة

السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

2006-2000

اسم الطالب: مأمون عامر خميس أبو عامر

الرقم الجامعي: 20520245

المشرف، الدكتور: علاء أبو عامر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 4/ 2/2009 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. علاء أبو عامر. التوقيع:.....

2- ممتحناً خارجياً: د. عبد الناصر سرور. التوقيع:.....

3- ممتحناً داخلياً: د. وليد المدلل. التوقيع:.....

القدس- فلسطين

1430 هـ /2009م

الإهـداء

إلى أمي الحبيبة حفظها الله، وأمد في عمرها وأحسن أعمالها...

إلى روح أبي الطاهرة , أسكنها الله في عليين.....

إلى زوجتي الغالية وأبنائي الأعزاء والذين وقفوا إلى جانبي ووفروا لي كل سبل الراحة من أجل أن أتم هذا الجهد...

إلى الذين ضحوا ورووا بدمائهم الزكية ثرى فلسطين الطهور ، شهداءنا الأبرار– شهداء الوطن الخالد ...

إلى كل الباحثين عن الحقيقة، والمهتمين بقضايا الأمة ، والحريصين على أمنها وحدتها ومستقبلها...

إليهم جميعاً

أُقدم هذا البحث المتواضع خدمة لوطني وشعبي

مأمون أبو عامر

إقـرار:

أُقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

مأمون عامر خميس أبو عامر

التاريخ: .../.../ 2009م

شكر، وعرفان

أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى بالحمد والشكر والثناء على نعمه وفضله أن هداني ووفقني لإنجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين والتابعين بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد ،،،

يطيب لي بعد أن انتهيت من كتابة هذا البحث أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور الفاضل /علاء أبو عامر ، أستاذ العلاقات الدولية الم شارك ورئيس الجامعة الحرة في قطاع غزة ،لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه لي من نصح وإرشاد، لإخراج هذه الرسالة إلى عالم النور.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة:

الدكتور: عبد الناصر سرور، أستاذ العلاقات الدولية المشاركة بجامعة الأقصى.

والدكتور: وليد المدلل ،أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية ، ورئس الجامعة الإسلامية فرع الجنوب .

ولا يفوتني أن اشكر أساتذتي في جامعة القدس على الجهد الطيب الذي بذلوه معنا أثناء فترة الدراسة، فقد كانوا عنواناً للعلم ومثالاً للعطاء، كما أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا البحث، سواء بإبداء الرأي أم إسداء النصيحة.

مأمون أبو عامر

مصطلحات الدراسة

السياسة الخارجية

لا يوجد اتفاق واضح في أدبيات السياسة الخارجية على تعريف محدد، فبعض المتخصصين يعرفونها تعريفا عاماً،ومن أبرز هذه التعريفات ما قدمه د. حامد ربيع على أنها "جمع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ". بينما يعرف د. فاضل زكي أنها " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول " أما التعريف الشائع كما تراه نازلي معوض أحمد فهي " مجموعة الأفعال والسلوك التي تقوم بها الدولة في المجتمع الدولي لتحقيق أهدافها وغاياتها من خلال قرارات دولية ووسائل متنوعة متوفرة لهذه الدولة "(السيسي، 2008).

الإستراتيجية

الإستراتيجية هي علم إدارة الصراع الشامل بمستوياته المختلفة بدأ بالمستويات العليا للقرار السياسي حتى مستوى المواطن العادي وتشمل الإستراتيجية العمل في عدة مجالات : سياسية واقتصادية وعسكرية وإعلامية وثقافية ..إلخ (أحمد,ص,12 ,1986). بينما يعرفها الجنرال أندريه بوفر بأنها فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة , بغرض تحقيق أهدافها السياسية والقومية , عن طريق القوة أو التهديد باستخدامها (ربايعه,ص 20 ,1983) وير ى غازي ربايعه أن الإستراتيجية هي فن إدارة الصراع لبلوغ أهداف سياسية بالقوة وفق مخطط مرسوم(ربايعه,ص 21 ،1983).

اتفاق الطائف :

هو اتفاق تم التوصل إليه بواسطة المملكة العربية السعودية في 30 سبتمبر 1989 في مدينة الطائف. وأنهى هذا الاتفاق الحرب الأهلية اللبنانية، والتي استمرت أكثر من خمسة عشر عاما حضره 62 نائباً لبنانياً من أصل 73 ، 8 من الذين لم يحضروا الاجتماع لم يرتبط تغيبهم بأسباب سياسية و ارتبط اسم 3 نواب بالمقاطعة لأسباب سياسية وهم ريمون اده وألبير مخيبر وأميل روحانا صقر, وقد دعا الإتفاق إلى إلغاء الطائفية السياسية , والعمل على تحرير الجنوب استنادا إلى القرار 425 , وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية (سويد ،1993) .

الخط الأحمر

هو خط تم التفاهم عليه بين الجانب السوري والجانب الإسرائيلي بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية على اثر دخول القوات السورية لبنان لوقف الحرب الأهلية , وقد التزمت سوريا بعدم إرسال قواتها إلى المناطق الجنوبية قريبا من الحدود الإسرائيلية , في مقابل ذلك توافق إسرائيل على دخول هذه القوات إلى لبنان , وعدم التدخل الإسرائيلي المباشر في الحرب الأهلية إلى جانب القوات المسيحية , كما أصرت إسرائيل على أن يكون الانتشار السوري في لبنان محدودا على الأرض(ماعوز ، 1998) .

الخط الأزرق

هو الخط المعروف بخط لارسون الذي قررت إسرائيل الانسحاب إليه بناء على اتفاق مع الأمم المتحدة ممثلة بالمبعوث الدولي" لارسون" وقد جاء الانسحاب بناء على قرار الحكومة الإسرائيلية الانسحاب من جنوب لبنان في 25مايو 200 نتيجة للخسائر التي تعرضت لها بفعل المقاومة اللبنانية , ولكن إسرائيل ادعت أنها انسحبت من الجنوب امتثال للقرار 425 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في آذار 1978. وبعد الانسحاب الإسرائيلي رسمت الأمم المتحدة خطا حدد ذلك الانسحاب أسمته بالخط الأزرق الذي أبقى مزارع شبعا الواقعة في سفوح جبل الشيخ ومرتفعات الجولان على الحدود اللبنانية السورية الإسرائيلية في دائرة الاحتلال، وهو الأمر الذي رفضه لبنان وحزب الله الذي واصل هجماته على القوات الإسرائيلية هناك(حيدر،2001).

القرار 425

من أهم قرارات مجلس الأمن بشأن الصراع اللبناني الإسرائيلي **قرار رقم 425** القاضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية.وقد صدر هذا القرار عقب اجتياح إسرائيل لبنان عام 1978، واحتلالها أجزاء من الجنوب اللبناني فيما عرف بعملية الليطاني.كما أنشأ مجلس الأمن في العام نفسه وبموجب القرار 426 المتعلق بآلية تنفيذ القرار 425 قوة دولية (اليونيفيل) في جنوب لبنان لتشرف على الانسحاب الإسرائيلي، وتساعد الحكومة اللبنانية في بسط سلطتها في المنطقة.وجددت مهمة اليونيفيل باستمرار كل ستة أو ثلاثة أشهر. صوتت الحكومة المصغرة في إسرائيل عام 1998 على القبول بالقرار 425 إذا وافقت الحكومة اللبنانية على ضمان أمن الحدود الشمالية لإسرائيل، ولكن لبنان وسوريا رفضتا الشرط واستمرت إسرائيل في احتلالها للجنوب اللبناني حتى العام 2000 حيث انسحبت دون اتفاق مع لبنان، وحددت يوليو/ تموز 2000 موعدا لانسحابها(سويد، ص48، 1998).

قرار مجلس الأمن 1559

إن كان القرار 425 لعام1978 أهم قرار صدر بشأن الصراع اللبناني الإسرائيلي، فإن القرار 1559 هو أهم قرار أصدره مجلس الأمن في الشأن الداخلي اللبناني.وجاء هذا القرار في سبتمبر/ أيلول 2004 باقتراح تقدمت به فرنسا والولايات المتحدة لمجلس الأمن على خلفية ازدياد الاعتراضات في لبنان على تمديد ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود لفترة أخرى، واتهمت سوريا بالتدخل للتمديد.رحبت المعارضة اللبنانية بالقرار الدولي الذي ينص على تفكيك ونزع سلاح "المليشيات" اللبنانية وغير اللبنانية وانسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وبسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كامل أراضيها، وإجراء انتخابات "حرة نزيهة" وفق القواعد الدستورية اللبنانية القائمة دون تدخل أجنبي، (2005 ، مجموعة الأزمات).

الردع

الردع عمليةٌ مركبة جداً، وتنطوي بالدرجة الأولى على أساس التهديد بتفعيل القوة في سبيل منع حدوث أمرٍ ما، أو قد يتم استخدامها كعقوبة بهدف منع العدو من القيام بإجراءٍ عنيف، لكن نجاح الردع منوطٌ بجملة عواملٍ سياسية إستراتيجية ونفسية، فكلما ازدادت قدرة الردع على معاقبة المرتدِع ازداد تأثير الردع، وفي المقابل كلما ازداد إحباط المرتدِع من الوضع السياسي ،ازداد استعداده لتحدي الوضع الراهن، ويضاف إلى هذا كله مدى جدية وعزم واستعداد الرادع على تفعيل تهديداته بالعقوبة، وهناك بعدٌ آخر زئبقي وأبعاده معقدة(يئير عفرون, ص44 ،2006). وبذلك يمكن تعريف الردع بأنه حمل العدو على الإحجام على اتخاذ إجراءات عسكرية من خلال إبراز مخاطر أكبر وزنا من الكسب المتوقع(ربايعه، ص94، 1983).

الأمن القومي

هو محصلة الاتصالات المتبادلة لدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة, وتعكس هذه المحصلة قوة تلك الدولة واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية، وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية.والمفهوم المهيمن للأمن القومي هو ضمان البقاء القومي للدولة اليهودية" (أيلون،ص2 ، 1986).

ترى المصادر الإسرائيلية أن التعريف الدقيق لمصطلح الأمن القومي "هو كل ما يُلزم وحيوي لضمان وجود ، وبقاء وحماية الدولة اليهودية. على ذلك, فيتم اعتبار كل نشاط يستهدف تحقيق

الانتصار في الحرب ، والحيلولة دون اجتياح الدولة من الخارج وإحباط عمليات تجسس وتخريب لدول خارجية على أنه نشاط من أجل ضمان الأمن القومي.

كذلك فيتم التعامل مع الأمن القومي أيضًا في العلاقات الخارجية للدولة وخاصة على الصعيد السياسي الأمني". إنَّ هذه التعريفات للأمن القومي تقتصر على النشاطات المتعلقة بأفعال وتهديدات تعود إلى الخارج ولكن في التعريف الأوسع يسود الاعتقاد أن الأمن القومي يتضمن كل شيء له علاقة بإحباط أي محاولة لقوات داخلية متطرفة لإزاحة النظام من خلال انقلاب عسكري ، كما يتضمن أيضًا الحفاظ على النظام العام وضمان سلامة الجمهور.
(Knesset .il.org، 2004).

الدبلوماسية:

يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. ويعرفها " جورج كينان " بأنها " عملية الاتصال بين الحكومات " .

الدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية . فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة .

تأخذ الدبلوماسية شكل " دبلوماسية القمة " ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة.

الشكل الآخر للدبلوماسية هو " دبلوماسية الأزمات " ، ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة.

النمط الثالث والأخير للدبلوماسية المعاصرة فهو " دبلوماسية المحالفات " وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية (siironline،2000) .

الملخص باللغة العربية

السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان 2000 – 2006

تناولت هذه الدراسة السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان قي الفترة من 2000 حتى 2006 , مع التطرق إلى تطورات السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في الفترة السابقة للدراسة نظرا لأهميتها. وقد تناولت الدراسة المحددات الخارجية والداخلية, التي لها دور كبير في صنع وإدارة السياسة الإسرائيلية, من خلال موقع رئيس الوزراء، ودور الأحزاب داخل الكنيست, والمؤسسة العسكرية. كما تم استعراض أدوات تنفيذ هذه السياسة, وهي: الأداة الدبلوماسية، والعسكرية، والاقتصادية في تحقيق هذه السياسة.

تناولت الدراسة مضمون هذه السياسة إزاء القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية خاصة الدور السوري, والإيراني, وكيف استغلت حالة الانقسام الداخلي اللبناني في تنفيذ سياستها, والتحالف مع بعض القوى اللبنانية ، ودور الجيش الإسرائيلي في تنفيذ هذه السياسة على الساحة اللبنانية خاصة تجاه حزب الله ، و كيفية مواجهة حزب الله للسياسة الإسرائيلية من خلال الاستعداد للمواجهة العسكرية المرتقبة بين الطرفين خاصة في جنوب لبنان .

وقد استخدمت الدراسة منهج نظم اتخاذ القرار، والمنهج التاريخي التحليلي, لما يتميز به هذا المنهج من قدرة في توضيح عملية اتخاذ القرار في داخل إسرائيل، الأمر الذي يساعد الباحثين في استشراف التوجهات الإسرائيلية في سياستها في المنطقة.

تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول شاملة الإطار العام للدراسة، واستعراض الأدبيات, والنتائج، والسيناريوهات المحتملة.

خلصت الدراسة إلى نتائج مفادها أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق أهدافها, من خلال سياسة واضحة لتحقيق هدفين رئيسيين:

أولهما: فرض الهيمنة الإسرائيلية على لبنان و إجباره على الدخول في اتفاقيات سلام معها.

ثانيهما: عزل سوريا عن لبنان لتحقيق فصل المسارات، و لمنع سوريا من استخدام الورقة اللبنانية كأحد أدوات الضغط السورية على إسرائيل لإجبارها على الانسحاب من الجولان.

ولذلك فقد توصلت الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة للسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان هي,

الأول: استمرار الهدوء الحالية الوضع الحالي

والثاني: تصعيد الموقف ومهاجمة لبنان مرة أخرى لحسم الموقف مع حزب الله.

الثالث: التوصل إلى تسوية إقليمية ضمن صفقة شاملة لكافة الملفات الساخنة في المنطقة بين المحورين تشمل الملف اللبناني.

Abstract

Israeli policy towards Lebanon

2000 – 2006

This paper has shed light on Israeli's policy towards Lebanon from 2000 to 2006 taking into consideration the developments of the Israeli policies towards Lebanon in the previous study because of its significance.

This study has also included the external and internal determiners which had played a big role in making and management of Israel's policy via the position of the prime minister, the political parties in the Knesset and the security establishment.

Meanwhile, it has reviewed the diplomatic, economic and military methods used to implement such policy. It has also discussed the essence the actively operating powers in the Lebanese and effect of this policy on agenda, in particular the Iranian and Syrian roles, and Israel's exploitation to Lebanon's domestic division to carry out its targets.

In fact the researcher has used decision- taking systems and the historic analytical approach.

The study has been divided into seven comprehensive chapters including the public framework, presenting the ethics, findings and the potential scenarios.

Noticeably, the paper has reached findings signifying that Israel has been seeking to achieve its objectives through vivid policy to carry out its two main purposes. First, imposing the Israeli domination on Lebanon and forcing it to involve in peace agreements. Second, isolating Syria from Lebanon to attain tracks cutoff, and to stop Syria from exploiting the Lebanese situation to compel Israel to withdraw from Golan Heights.

Therefore, the study has concluded three probable scenarios to Israel's possible policies towards Lebanon . First, going on in stability and calm as the current situation is now. Second, escalating the situation and attacking Lebanon again. Third, reaching a regional compromise including the Lebanese file.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1. خلفية الدراسة

شهدت الساحة اللبنانية أحداثًا ساخنة منذ بدأت المقاومة الفلسطينية العمل على الساحة اللبنانية منذ عام 1969، والقيام بأعمال فدائية عبر حدود جنوب لبنان ، وتوقيع الحكومة اللبنانية اتفاق القاهرة للتفاهم على تنظيم عمل المقاومة هناك ، وتطور الأوضاع داخل لبنان ، واندلاع الحرب الأهلية عام 1975، وما أعقبه من تدخل سوري لوقف هذه الحرب، إلى أن تطورت المواجهة الداخلية في لبنان وتشكيل الجيب المسيحي في جنوب لبنان على يد الرائد سعد حداد، والذي أعقبه الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان في عملية الليطاني عام 1978 ، وما تلي ذلك من الاجتياح الإسرائيلي حتى وصول العاصمة اللبنانية في حزيران/يونيه عام 1982 في حملة ما يسمى" سلامة الجليل"، ضد مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أدت إلى انسحاب المنظمات الفلسطينية من لبنان وظهور حزب الله الشيعي كقوة جديدة على الساحة اللبنانية والذي لعب دورا كبيراً في توجيه الضربات والهجمات الفدائية ضد الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان .

اضطرت القوات الإسرائيلية عام 1984 م للانسحاب من مناطق واسعة من الأراضي اللبنانية التي احتلتها إسرائيل وإعادة تمركزها في مناطق أطلق عليها المنطقة الأمنية لحماية شمال إسرائيل من الهجمات على شمال إسرائيل بالصواريخ والتسلل عبر الحدود مستعينة بقوات لبنانية عميلة أطلق عليها قوات جيش لبنان الجنوبي ؛ إلا أن هذه السياسة لم تنجح في جلب السلامة إلى الجليل مما أدى إلى اندلاع مواجهتين مع حزب الله بشكل متتالي وهما: "تقديم الحساب" في 1993، و"عناقيد الغضب" في 1996. وما تبع ذلك من تفاهمات الناقورة بين حزب الله وإسرائيل برعاية أمريكية . فرنسية (تفاهم نيسان)، والتي حددت قواعد القتال بين الطرفين على أساس حصر القتال في الأهداف العسكرية للطرفين واستبعاد المدنيين من الطرفين .

كان الحادث الأبرز والفارق في هذه السياسة هو الانسحاب الإسرائيلي ومن طرف واحد وبدون اتفاق مع أي طرف لبناني والتمركز خلف الحدود أو ما يسمى بالخط الأزرق وصولاً إلى الهجوم الإسرائيلي على لبنان في حزيران 2006.من واقع الأحداث على الجبهة اللبنانية الإسرائيلية يمكن القول أن الأحداث تشير إلى طبيعة السياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية من خلال تعاملها في قضية الصراع العربي الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

2.1 مشكلة الدراسة

تتبع السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في أساسها من أهداف داخلية بشكل عام والأمن القومي الإسرائيلي بشكل خاص ، لكن هذه السياسة ليست محكومة دائماً نتيجة لمدخلات داخلية فقط، و لكنها أيضاً ترتبط بالواقع الإقليمي والنظام الدولي بشكل عام، و تأخذ في عين الاعتبار ارتباط المصالح الإسرائيلية وتفاعلها مع المصالح الداخلية في لبنان والمصالح الإقليمية والدولية. هذا الذي دفع الباحث نحو دراسة وتحليل محددات السياسة الداخلية والمحددات الخارجية وعملية صنع القرار السياسي تجاه لبنان من منطلق التحليل العلمي للسياسة الإسرائيلية والتي ترتكز على عدة اعتبارات تتعلق بخطر الساحة اللبنانية على الأمن القومي الإسرائيلي ودورها في المنطقة.

3.1. أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة من منطلقات عدة تتمثل في التالي:

1- تقدم تصورًا للمسئولين والقياديين الفلسطينيين عن إدارة الصراع بين حزب الله وإسرائيل منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان 2000 حتى حرب تموز 2006 ، لما ينطوي هذا الأمر من أهمية على إدارة الصراع بين المقاومة في القطاع وإسرائيل منذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة 2005.

2 – تعطي المكتبة العربية والفلسطينية إضافة جديدة، وذلك بسبب حداثة الدراسة و قلة الأبحاث التي تتناول هذا الموضوع بما يمس جوهر السياسة الإسرائيلية، خاصة بعد الانسحاب من جنوب لبنان والانسحاب من قطاع غزة

3 – التعرف على أثر ما يجري على الساحة اللبنانية من حرب أو سلم مع إسرائيل على الساحة الفلسطينية، وأثر وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيي ن في مخيمات اللاجئين في لبنان على الوضع السياسي الداخلي في لبنان والسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان.

4 – حدوث أحداث مهمة على الساحة اللبنانية ،والساحة الدولية في فترة الدراسة ، كانت القرارات الإسرائيلية فيها مفصلية ومهمة تحتاج إلى تحليل موضوعي دقيق .

4.1. أهداف الدراسة

1 – استعراض محددات ومؤثرات السياسة الإسرائيلية.

2 – معرفة اتجاهات السياسة الإسرائيليةِ تجاه لبنان .

3 – التعرف على كيفية صناعة القرار الإسرائيلي .

4 – تحليل مضمون السياسة الإسرائيلية وكيفية تنفيذها .

5 – تقييم السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في هذه المرحلة.
6 – التعرف على آثار أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان .

5.1 تساؤلات الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيسي حول تداعيات الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في 25 يونيه 2000 م على السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان ؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات تتمثل فيما يلي :-

1 – هل هناك ارتباط بين السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان وسياستها في العربي الإسرائيلي ؟
2 – ما هي المؤثرات الأساسية في صناعة القرارات السياسية في إسرائيل ؟
3 – ما هو تأثير القوى الخارجية على الساحة اللبنانية على السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان ؟
4 – كيف أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 على صناعة القرارات الإسرائيلية في المنطقة ؟
5 – ما طبيعة دور المؤسسة العسكرية في صناع القرار السياسي الإسرائيلي ؟
6 – كيف توظف إسرائيل الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية في تنفيذ سياستها في المنطقة ؟

6.1 حدود الدراسة

تناولت الدراسة السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في الفترة من عام 2000 حتى عام 2006، حيث انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان في هذه الفترة، ثم تدحرجت الأحداث بين حزب الله وإسرائيل إلى أن وصلت إلى حرب تموز/يوليو 2006.

7.1 فرضيات الدراسة

1- لبنان ساحة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية بسبب الاختلاف الطائفي .
2- يلعب رئيس الوزراء دورا محوريا في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي.
3- يوجد دور كبير للمؤسسات الأمنية في توجيه السياسات الإسرائيلية تجاه لبنان .
4- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان له دور كبير في صياغة قواعد اللعبة بين حزب الله وإسرائيل.
5- تتأثر السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان بالسياسة الأمريكية في المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م .

6- تلعب المؤسسات البيروقراطية دورا مهما في تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان .
7- تلعب وسائل الإعلام والأحزاب الإسرائيلية السياسة دورا مهما في توجيه السياسة الإسرائيلية .

8.1 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على **منهج تحليل النظم** ، ويقوم منهج تحليل النظم في علم السياسة على افتراض أن مفهوم النظام صحيح بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية بقدر صحته بالنسبة لدراسة السياسة الداخلية ، بحيث ينظر إلى الشؤو ن الخارجية كنظام ديناميكي يتكون من جهاز رصد وتفكير وعمل ، يتلقى مؤثرات ومدخلات معينة بطريقة مستمرة يفهمها ويتفاعل معها ثم ينتج مخرجات إلى سياسات معينة ولكن هذا الناتج " السياسات " هو في حد ذاته نتيجة مؤثرة في الدول الأخرى المعنية التي سترصد ذلك كله وتتفاعل معه وسيصدر منها بدورها نتاج معين في سياسات وأفعال تؤثر بدورها على عملية صنع السياسة في النظام موضع الدراسة ، أي وهكذا يبدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التحويل ينتهي بالمخرجات حيث ترتبط بينهما التغذية الاسترجاعية بالمثل كما هو الحال بالنسبة لدراسة النظام السياسي الداخلي وفقاً لهذا المنهج فهناك أربعة عناصر أساسية وهي :

المدخل: هو أي عمل مؤثر يدخل إلى النظام أو أحد أنظمته الفرعية ويسهم في تغيير الوضع داخله.

أما المخرج: فهو الناتج الذي يفرزه النظام بعد تفاعل المدخلات مع مؤسسات النظام .

أما التغذية الاسترجاعية: فهي تيار من المعلومات يحمل تأثير ناتج النظام المخرج إلى البيئة كمدخل جديد، وهي غالباً تغذية سلبية تؤدي إلى تغيير النظام لحركته وسلوكه السابق

وأما التغذية الإيجابية: تعني استمرار سلوك النظام واستجابته السابقة(Easton,p38, 1965).

تم اختيار هذا المنهج إلى عدة اعتبارات أهمها :

منهج تحليل النظم يستخدم في تحليل الظاهرة الاجتماعية والسياسية، و هذا المناهج يسمح بالتحليل الحركي فهو يعنى بتحليل التفاعلات بين المدخلات بعضها بعضاً، بين المدخلات ومؤسسات النظام المدخلات والمخرجات .يستخدم هذا المنهج في التحليل الشمولي للظواهر بكل جوانبها لموضوع الدراسة حيث أنه يشمل المؤثرات غير الرسمية كالأحزاب السياسية والرأي العام إلى جانب توضيح العلاقة العضوية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، فضلاً عن دراسة صناعة القرار السياسي والنتائج المترتبة عليه.

استعانت الدراسة **بالمنهج التاريخي التحليلي** من خلال استعراض الأحداث التي جرت في فترة الدراسة ، مع عدم إهمال الأحداث السابقة والمهمة والتي كان لها تأثير طويل المدى امتد لفترة الدراسة نفسها ، قد تم تناول هذه الأحداث لفهم طبيعة السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان من الفترة 2000 م – 2006 م . وقد مكن هذا المنهج الباحث من معرفة أوجه الشبه الاختلاف والقوة والضعف والتي تتسم بها السياسة الإسرائيلية ، وبالتالي التوصل إلى بعض النتائج الموضوعية عن مدى تأثر السياسة الإسرائيلية بما يدور من حولها من أحداث ومستجدات ، وما ينتج عنها من تداعيات مختلفة شكلت وبصورة أساسية معالم الرؤية السياسية الإسرائيلية و واقع تلك السياسة .

9.1 استعراض عام لفصول الدراسة

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وستة فصول بالإضافة إلى قائمة المراجع ، حيث استعرض

الفصل الأول: " الإطار العام للدراسة " يشمل مقدمة الدراسة بعناصرها المختلفة والتي اشتملت على مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والتساؤلات والفرضيات الأساسية للدراسة والمنهجية التي قامت عليها الدراسة.

الفصل الثاني " استعراض أدبيات الدراسة" : تناول الفصل نظريات الدراسة، و الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد البحث ملقيا الضوء على فرضياتها ونتائجها.

الفصل الثالث :"محددات صناعة السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان" تناولت الدراسة في هذا الفصل محددات السياسة الإسرائيلية الداخلية تجاه الصراع وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول : يشمل عرضاً للمؤثرات والمحددات الخارجية التي تؤثر على السياسة الإسرائيلي ة تجاه لبنان، ومن ذلك سياستها تجاه القوى الداخلية اللبنانية بشكل عام وحزب الله بشكل خاص، و دور القوى الإقليمية على الساحة اللبنانية مثل سوريا وإيران ، والقوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .

المبحث الثاني: يتعلق بالمحددات الداخلية وتبدأ بدراسة وسائل الإعلام والرأي العام وتأثير ذلك على القرار السياسي، ثم يستعرض دور الأحزاب السياسية الإسرائيلية الرئيسية والتعرف على مواقفها تجاه لبنان والسياسة الواجب إتباعها.

الفصل الرابع:" مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان " يتكون هذا الفصل من مبحثين يدرس الأول منهما بيروقراطية صنع القرار ودور رئيس الوزراء دور مؤسسة رئاسة الوزراء الهيئات المساعدة .

المبحث الثاني فيدرس مؤسسات الدولة المشاركة في صناعة القرارات الإسرائيلي ة أي المؤسسة الأمنية بفروعها و وزارة الخارجية والكنيست.

الفصل الخامس: " صياغة وتنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان" تناول هذا الفصل بالدراسة السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان من خلال دراسة السلوك الإسرائيلي تجاه القوى فاعلة على الساحة اللبنانية، و يتناول الفصل أدوات السياسة الإسرائيلية من سياسية وعسكرية واقتصادي ة، وكيفية توظيفها في تنفيذ سياساتها في المنطقة.

الفصل السادس : " النتائج والسيناريوهات المحتملة " تناول الفصل استعراضاً للنتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته، كما تناول الفصل السيناريوهات والخيارات الإسرائيلية المحتمل للسياسة الإسرائيلية في المرحلة المقبلة كما يرها الباحث.

الفصل الثاني

استعراض أدبيات الدراسة

الفصل الثاني

استعراض أدبيات الدراسة

1.2 مقدمة

يقدم هذا الفصل استعرضًا لأهم الأدبيات التي تم توفرت للباحث والتي تعتبر مراجع أساسية في الدراسة، حيث تم إلقاء الضوء على أهم ما ورد فيها من نتائج وتحليلات في قسمين:
حيث يعرض **القسم الأول** النظريات المتعلقة بموضوع الدراسة.
القسم الثاني فيتناول الدراسات السابقة ، والأبحاث المتعلقة بالبحث، بدءاً من الدراسات التي لها ارتباطا مباشرا بالبحث، وانتهاء بالدراسات التي تناولت كل واحدة منها جانب معين من موضوع الدراسة، ولأن موضوع الدراسة هو من المواضيع الحديثة، وافتقار المكاتبات في قطاع غزة لعدد كافي من البحوث والدراسات، فإن الدراسات السابقة التي تم عرضها كانت محدودة، حيث حاول الباحث حصرها وعرضها بشكل موضوعي .

2.2 مراجعة النظريات المتعلقة بالدراسة

تعتمد طريقة البحث من خلال تحديد إطار نظري لدراسة هذه السياسة من خلال التطور المنهجي العام في التحليل السياسي ودراسات السياسة الإسرائيلية، وبصفة عامة يمكن القول بوجود مداخل أساسية يمكن الاعتماد عليها في تفسير السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان.
أ – النظر للسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان من مدخل الحفاظ على الأمن القومي. ويستخدم هذا المنهج بصفة عامة من جانب المحللين السياسيين الذين ينظرون للسياسة الإسرائيلية على أنها نتاج لمتطلبات المصالح القومية في تعاملها مع الدول الأخرى خاصة جيرانها ، فهذا المدخل في التحليل يرى أن السعي إلى تحقيق المصلحة القومية لدولة ما هو الهدف النهائي لسياستها الخارجية ، أي أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول .
يتميز هذا المدخل بأنه يوضح جانب الاستمرار في السياسة الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب القيادة السياسية والعوامل السياسية والإستراتيجية والأيديولوجية (مقلد، ص20، 1985).

هذا المدخل في تحليل السياسة الخارجية للدولة يُنتقد **لعدة اعتبارات أهمها** :

1 - المصلحة القومية هي تعبير مطاط ليس له مضمون محدد المقياس يتبع في تفسير هذه المصلحة ولتحديدها مقياس نسبي لا موضوعي، ولذلك من الضروري التعرف على الظروف الموضوعية لصانع السياسة الخارجية وتصوره للمصالح القومية.

2 - المبالغة في تصوير السلوك الخارجي للدولة من حيث جعله يبدو باستمرار كأنه سلوك رشيد بالرغم من أنه قد يكون خلاف ذلك .

3 - تجميد السلوك الخارجي للدولة في إطار عامل واحد وهو عامل المصلحة القومية بغض النظر عن الاعتبارات الإيديولوجي ة وطبيعة أنظمة الحكم واختلاف البيئات السياسية والاجتماعية(سعودي، ص32، 1986).

ب- النظر للسياسة الخارجية تجاه لبنان من زاوية السياسات الداخلية، ويركز هذا المدخل على تأثير بعض العوامل الداخلية على السياسات الخارجية الإسرائيلية مثل دور الأحزاب السياسية الإسرائيلية والرأي العام والصحافة وغير ذلك من المؤثرات.

ج- النظرة للسياسة الخارجية من مدخل السياسات البيروقراطية، يركز هذا المدخل على عمل الجهاز التنفيذي ونشاطه في صوغ وتنفيذ السياسات الخارجية ومن خلال التنافس بين الوزراء الرئيسيين في الدولة والذين يشكلون المطبخ السياسي الإسرائيلي وبالتعاون مع الجهات الأمنية خاصة هيئة الأركان بكافة فروعها .

د- النظرة للسياسة الخارجية من مدخل القيادة السياسية يرتكز على دور رئيس الوزراء ومستشاريه في صنع السياسة الإسرائيلية، فبالرغم من تعدد الجهات التي تؤثر في صناعة القرار إلا أنه يمكن القول أن رئيس الوزراء هو أهم تلك الأطراف، ولذلك يركز هذا المدخل على الاهتمام بالعوامل المؤثرة على رئيس الوزراء مثل شخصيته ونظام علاقاته بمعاونيه وأسلوبه في التفكير وطريقة معالجته للقضايا السياسية (سعودي، ص33، 1986).

يفترض هذا المدخل أن السياسة ما هي إلا نتاج أشخاص وليس نتاج قوى مجردة ، وإن فهم الكيفية التي يحدد بها صانعوا السياسة الأساسيون القضايا المختلفة هي التي تفسر سياسة ما .و حيث أن هذه الدراسة تهتم بالسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في الفترة من عام 2000 م وحتى عام 2006 م، فإن هذه الدراسة سوف تسعى إلى الاستفادة من الإسهامات التي تقدمها المداخل الأربعة في تحليل ذلك بقدر الإمكان وفي حدود المادة العلمية المتاحة.

3.2 مراجعة الدراسات المتعلقة بالدراسة

كتاب " التأثيرات الإستراتيجية لحرب لبنان الثانية " إعداد الكاتبان شلومو بوروم ، ومئير إيلرن (2007 م) ،والذي تناول تأثيرات الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز 2006 على الوضع

السياسي داخل إسرائيل من خلال دراسة تطورات السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

يتناول الكتاب الأهداف العسكرية والسياسية الإسرائيلية للحرب ، ويتطرق الكاتب في الفصل الثاني لعملية صنع القرار في إسرائيل والظروف والجهات الفاعلة في مكتب رئيس الوزراء ، ودور مستشاري ومساعدي رئيس الوزراء في إدارة الشئون العامة في الدولة ، ومساهمتهم في القرارات التي يتخذها رئيس الوزراء ، والضغوط السياسية التي يتعرض لها رئيس الوزراء الإسرائيلي من الوزراء من حزبه أو من الأحزاب الأخرى داخل الحكومة ، وكيفية مواجهة رئيس الوزراء لهذه الضغوط ، والآلية التي يدير بها رئيس الوزراء النقاش داخل الحكومة حول القضايا السياسية ، ومعايير تعامل رئيس الوزراء مع الأشخاص المكلفين بالمهام الوزارية داخل الحكومة. كما تطرق الكاتب إلى العلاقة بين العسكريين والسياسيين ودور العسكريين في صناعة القرار السياسي ذات الصبغة الأمنية.

تناول الكتاب تركيبة الرأي العام الإسرائيلي وطبيعة الانقسام داخل هذا الجمهور الإسرائيلي، خاصة بين الجمهور العربي والجمهور اليهودي وكنموذج لهذا الانقسام موقف الطرفين من حرب تموز الأخيرة والتي تؤكد وجود تناقض حول تفهم أهداف السياسة الإسرائيلية وشرعية الحرب التي شنت على لبنان.

تناول الكتاب بروز حزب الله كقوة سياسية فاعلة على الساحة اللبنانية في مواجهة إسرائيل، و في الفصل التاسع للدور السوري على الساحة اللبنانية و التغيرات التي مرت بالموقف السوري خاصة بعد التغيرات في القيادة السورية و تطرق الكتاب في الفصل العاشر إلى الدور الإيراني والروابط القوية بين حزب الله وإيران ، خاصة الروابط الأيديولوجية ، والدور الإيراني في دعم حزب الله ماليا وسياسيا وعسكريا ، وكذلك تطورات الموقف الإيراني من الملف اللبناني بعد تولي القوى المحافظة على الحكم في إيران بعد تولي أحمدي نجاد القيادة في إيران وتعزيز المحافظين موقعهم داخل البرلمان .

خلص الكتاب إلى أن الحرب الأخيرة كانت ذات دلالات كبيرة على الحلبة السياسية الإسرائيلية ، التي أدت إلى تحقيق حزب الله نجاحا ملموسا في مواجهة الجيش الإسرائيلي عسكريا وتضرر هيبة الردع الإسرائيلية ، وعلى دور حزب الله السياسي بعد الحرب ، و كذلك النجاح الذي حققته السياسة الإيرانية على الحلبة اللبنانية .

كتاب دانيال سوبلمان بعنوان : " قواعد جديدة للعب بين حزب الله وإسرائيل بعد الانسحاب من لبنان " (2003 م). حيث اعتمد الباحث المنهج التحليلي لتطور الصراع بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان 1982 م وتعاظم قوة حزب الله في ظل التواجد الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية حتى عام 2003 م. حيث تناول الكاتب التطورات التي مر بها حزب الله على الساحة اللبنانية والعوامل التي ساعدت على ظهور حزب الله وحصوله على هذا الموقع الرئيسي على الساحة اللبنانية، خاصة بين أبناء الطائفة الشيعية.

تطرق الكاتب إلى الدور الإيراني في دعم حزب الله من الناحية الأيديولوجية ، من الناحية المادية ، وفي مقدمة ذلك الدعم العسكري اللا محدود الذي حصل عليه الحزب من إيران عبر سوريا، كما تطرق الكاتب إلى الدور السوري وأثر التطورات الداخلية في كل من سوريا وإيران على الأوضاع الداخلية في لبنان .

تناول الكاتب المواجهات والأحداث التي وقعت في الفترة اللاحقة لعملية الانسحاب الإسرائيلي في مايو 2000 م من جنوب لبنان بين حزب الله والجيش الإسرائيلي ، وكيف تعامل الطرفين مع هذه الأحداث ، وقواعد المواجهة بين الطرفين . كما أشار الكاتب إلى صعوبة استئصال الحزب من الساحة اللبنانية بسب قوة القاعدة الشعبية للحزب وتجسيده طموحات قطاع عريض من أبناء الطائفة الشيعية وأبناء الطوائف الأخرى.

اعتمد الباحث على الدوريات والصحف والخطابات التي توثق دور حزب الله على الساحة اللبنانية والدور الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية والسياسة الإسرائيلية المتبعة لمواجهة الموقف على الساحة اللبنانية مع الإشارة إلى تأثير العوامل الداخلية والصراع الطائفي والدور الإيراني والسوري والوجود الفلسطيني . وتعد هذه الدراسة مهمة في توضيح السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان بشكل عام وحزب الله بشكل خاص.

كتاب " **جنرالات في مجلس الوزراء** – كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل – للمؤلف يورام بيري (2004 م) . حيث تناول هذا الكتاب جانب مهم في علاقة المؤسسة العسكرية بالقرار السياسي، حيث أشار الكاتب إلى دور الجيش في السياسة وعلاقة الجيش بالمجتمع المدني، وكيف وصلت الأمور إلى نقطة حرجة بين الجيش والقيادة السياسية **لسببين:**

أولهما: حرب لبنان عام 1982 والتي تميزت عن غيرها من الحروب بعدم وجود إجماع وطني قومي على هذه الحرب.

وثانيهما دور الشرطي الذي لعبه الجيش في مناطق الضفة الغربية.

كما أوضح الكاتب أن الجيش ليس مجرد أداة في يد السلطات السياسية ، لكن الكاتب دلل على وجود شراكة سياسية بين الجيش والسياسيين في الدولة .

تناول الكاتب هيكلية الجيش ، وكيف اكتسب قدراته السياسية ، حيث تناول دور رئيس الأركان في اتخاذ القرارات السياسية ذات الطابع الأمني مستندا على التقديرات المهمة التي يصدرها جهاز الاستخبارات العسكرية " أمان " ، حيث برز في هذا المجال شعبة التخطيط والسياسة التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية والتي لها دور مهم في جمع المعلومات الاستخبارية عن أعداء إسرائيل ، وتقدير الموقف العام وإمكانيات حدوث الحرب لتصبح الرؤية المعتمدة لدى المستوى السياسي تجاه العالم خاصة أعداء إسرائيل.

أشار الكاتب إلى عاملين أسهما في منذ نهاية التسعينات في القرن الماضي حتى عام 2005 م في جعل شعبة الاستخبارات تمتلك كل هذا النفوذ داخل مركز صناعة القرار في إسرائيل، وهما **ضعف القيادة السياسية** وعدم امتلاكها رؤية إستراتيجية حول الأوضاع في المنطقة، **والثاني هيمنة شعبة الاستخبارات داخل الأجهزة الأمنية بشكل عام** . أشار الكاتب إلى جهود كبار جنرالات الجيش لإفشال خطة رئيس الوزراء في الانسحاب من جنوب لبنان .

كتاب" **الصحافة والإعلام في إسرائيل** " للدكتور أمل جمال صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات(مدار) عام 2005 م. وهو من أهم الكتب التي صدرت في تفصيل جوانب مهمة وكثيرة في واقع الإعلام والصحافة الإسرائيلية. وقد اعتمد الكاتب المنهجين التحليلي والتاريخي من خلال توثيق واقع الصحافة الإسرائيلية وتقديم صورة متكاملة عن واقعها.

يرى الكاتب أن الحركة الصهيونية إلى جانب كونها حركة أيديولوجية قومية فإنها حركة إعلامية تستخدم الإعلام ليس فقط كآلية لدعم مواقفها ، وإنما كهدف بحد ذاته، فقد حاولت المؤسسة الصهيونية ومن بعد ذلك دولة (إسرائيل) استخدام الإعلام لمصالحها على جميع المستويات .

يشير الكتاب إلى أنه تصدر في (إسرائيل) صحف يومية باللغة العبرية، وبلغات أخرى كالروسية والإنجليزية والعربية، وإضافة إلى الصحف اليومية هناك شبكة كبيرة من الصحف الأسبوعية والشهرية ، كما توجد مجلات دورية شبه محترفة تصدر عدة مرات سنوياً، ويشير الرواج الواسع نسبياً للصحافة العبرية، ومعظم الصحافة المكتوبة بلغات أخرى إلى مستوى عالٍ من الاستهلاك الإعلامي يميز المجتمع الإسرائيلي .

يشير الكتاب إلى أن دخول أصحاب الصحف العبرية اليومية الخاصة مثل (يديعوت أحرنوت) و(هآرتس) التي كانت قائمة منذ ما قبل قيام دولة (إسرائيل) إلى مجال البث التلفازي التجاري والكوابل والإنترنت يعكس محاولة هذه الصحف ملائمة نفسها للسوق المتغيرة؛ ويرى الكاتب أن الإعلام الإسرائيلي تعددي، فهناك مؤسسات إعلامية كثيرة تنشر وتبث ما يحلو لكل

مشاهد تقريباً، ومن وجهات نظر مختلفة، وعلى الرغم من ذلك فإنه تحت سيطرة قوتين اجتماعيتين أساسيتين .

القوة الأولى : هي نخبة أصحاب رؤوس الأموال قليلة العدد، والتي تنحصر في مجموعة من العائلات القليلة وشركائها .

أما **القوة الثانية:** فهي النخبة السياسية والأمنية التي تسيطر على المؤسسات الرسمية المركزية القائمة على سن القوانين الأساسية المتحكمة في الإعلام من جهة، والتي تسيطر على تعريف الفضاء الوجودي للمجموع اليهودي في (إسرائيل) من جهة أخرى.

يوضح الكاتب أن السياسيون يهتمون بالظهور في وسائل الإعلام للوصول إلى الجمهور، ويهتم العسكريون بالمحافظة على النظام القائم الذي يضمن لهم مكانة مميزة في المجتمع، ويعتبر الكاتب أن النخبة السياسية المهيمنة تزوّد البنية التحتية القانونية لاستثمار رؤوس أموال في مجال الإعلام، والإعلام يزود في المقابل الإطار المعبر عن إخلاصه للخطاب السياسي الرسمي، معتبراً أن النخب السياسية والعسكرية والإعلامية متصلة فيما بينها في أكثر من مصلحة واحدة.

كتاب " **هرا كيري– إيهود باراك – الإخفاق الكبير** " للصحفي للإسرائيلي رفيف دوكر، ترجمة : هشام حمدان، صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات مدار عام(2004 م).

حيث ركز الكاتب على فترة حكم باراك والتي لم تدم طويلا (1999 م – 2001 م)، والتي شهدت تغيرات دراماتيكية داخلية في إسرائيل، وإقليمية لا تزال تلقي بظلالها على تطورات الأحداث حتى أيامنا هذه، ولعل التطور الأهم في هذا الكتاب والذي تركز اهتمام الباحث فيه هو قرار رئيس الوزراء باراك بالانسحاب من جنوب لبنان في مايو 2000 م، والاستعدادات التي عمل لها رئيس الوزراء من أجل اتخاذ هذا القرار، وطبيعة المواجهة التي وقعت بين المستوى السياسي والعسكري لحظة اتخاذ هذا القرار والطريقة التي نفذ فيها القرار التاريخي.

تناول الكتاب جانب مهم من أسلوب رئيس الوزراء الإسرائيلي في إدارة الحكومة وطرق اتخاذ القرار داخل الحكومة، والعقبات التي يواجهها رئيس الوزراء داخل الحكومة عند اتخاذ قرار سياسي معين. كما تناول المؤلف تفاصيل كثيرة، بل كثيرة جدا جلها يتعلق بشخصية **إيهود باراك** ، وأدائه العام ، وتدرجه العسكري والسياسي ، و خصوماته و تجاذباته، وما تنطوي عليه شخصيته من بواعث القوة والضعف، والتي كان لها التأثير الكبير في أسلوب إدارته للحكومة.

تناول الكتاب جوانب مهمة من إدارة باراك للمفاوضات مع الطرف الفلسطيني ومؤتمر القمة في كامب ديفيد، ومباحثات طاب، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والهبة الشعبية للمواطنين

الفلسطينيين في إسرائيل، والطريقة التي رد بها باراك على أحداث الانتفاضة الفلسطينية، حيث كان باراك أول من استعمل سلاح الجو الإسرائيلي في قصف أهداف فلسطينية تقع تحت مرمي النيران الإسرائيلية، و قصف مركز شرطة رام الله بالطائرات المروحية، و قصف سجن"جنيد" بطائرات أف – 16 بالرغم من معارضة رئيس الأركان وقتها شؤول موفاز والمعروف بمواقفه المتشددة.

تطرق الكاتب إلى علاقة باراك مع الإعلام والصراعات العاصفة في محيطه ومكتبه وإدمانه المرضي على استطلاعات الرأي العام والسقوط السياسي لحكومته، وحملته الانتخابية في 2001 م، والتي هزم في نهايتها أمام مرشح الليكود أرئيل شارون، والذي أُعتبر من قبل واحد من الديناصورات في المشهد الحزبي الإسرائيلي العام .

دراسة لأفرايم عنبر " **كيف فشلت إسرائيل في لبنان في صيف 2006** م " (2007 م)صادرة عن مركز بيغن للدراسات الإستراتيجية ، حيث أشار الباحث إلى سياسة التردد التي اتبعها الجيش الإسرائيلي تجاه حزب الله والعمليات التي نفذها منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في 25 يونيه 2000 م ، وكذلك عمليات نقل السلاح الإيراني خاصة الصواريخ بعيدة المدى عبر الحدود السورية وتخزينه داخل الأراضي اللبنانية بالقرب من الحدود مع إسرائيل .

أشار الكاتب إلى أن قدرا كبيرا من هذه المسئولية في إتباع هذه السياسة تأتي من الرغبة الإسرائيلية في تجنب فتح جبهة جديدة مع حزب الله في الشمال ربما تؤدي إلى توسع دائرة الحرب و جر سوريا إلى مواجهة مع إسرائيل الأمر الذي لم ترغب فيه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في هذه الفترة التي تندلع فيها الانتفاضة الفلسطينية والتي شكلت في السنوات الثلاثة الأولى تحديا أمنيا كبيرا بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي.

أشار الكاتب إلى أن جزءاً من المشكلة في عدم قيام إسرائيل بالرد على تجاوزات حزب الله وعدم القيام بعمليات تهدف إحباط جهود حزب الله في تعزيز قواته رغم وجود ضوء أخضر أمريكي للقيام بمثل هذا العمل . ويرجع الكاتب في دراسته إلى استمرار هذه السياسة المترددة والتي سمتها لجنة فينوغراد بسياسة الاحتواء بتولي أريل شارون الحكم في الفترة 2001 م – 2006م ، حيث ترك شارون بصماته على السياسة الأمنية في إسرائيل بشكل عام ، أما بالنسبة لسياسته تجاه لبنان فهي ناتجة عن رغبة رئيس الوزراء من تجنب تفجير الأوضاع على الجبهة الشمالية بسبب الصيت السيئ لرئيس الوزراء في الملف اللبناني خاصة بعد أن كان سببا في دفع إسرائيل إلى الحرب في لبنان ، وإدانته بالإهمال في مذبحة صبرا وشاتيلا .

استعرض الكاتب السياسة الإسرائيلية في الفترة التي سبقت الحرب ، واستعدادات الجيش الإسرائيلي قبل الحرب. خلص الكاتب إلى أن مجمل السياسات الإسرائيلية والعسكرية والدبلوماسية ، والمشاكل التي يواجهها صانع القرار في إسرائيل هي التي أدت إلى الفشل في الاختبار وهي حرب تموز 2006 م .

دراسة مقدمة من مجموعة من الباحثين حررها " رام إيرز " **وبعنوان علاقة السياسيي ن بالعسكر في إسرائيل – القيود والتأثير – (2003 م)** . حيث تطرق الباحث إلى أحداث أمنية وسياسية وقعت في الفترات السابقة كانت إسرائيل طرفا فيها ومن بينها الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد من جنوب لبنان في مايو 2000 م وما تبع ذلك من اتهامات متبادلة بين المستويين السياسي والعسكري ، كما تناولت الدراسة الجدل الذي وقع حول القرار الإسرائيلي باجتياح المنطقة " A " من أراضي السلطة الفلسطينية بين رئيس الأركان ووزير الدفاع وقتها بنيامين بن ألعيزر، والجدل الذي وقع بين القادة العسكريين والمستوى السياسي حول السياسة المتبعة ضد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات .

تطرق البحث إلى تطور العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي في السنوات العشرين الماضية منذ مطلع الثمانينات والتغيرات التي جرت من وقتها ، حيث تركزت الدراسة في دينامكية العمل بين المستوى السياسي والعسكري، وكيف أثر المستوى العسكري على عملية اتخاذ القرار، حيث تحول اتخاذ القرار بالشئون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية قضية مركزية في النقاش الداخلي في المجتمع الإسرائيلي بسبب الدور المركزي للمؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات .

دراسة مقدمة من ابيعازر إيعاري بعنوان: " **لمن يقدم مجلس الأمن القومي استشارته** ، دعوة لوضع تصور جديد لمكانة هذا المجلس".تناول الباحث الدور الاستشاري للمجلس في إدارة السياسة و صنع القرار في إسرائيل وتطرق الباحث إلى النجاحات والإخفاقات في القرارات التي اتخذت بعيداً عن المجالس الاستشارية، وعزى الباحث السبب في الإخفاق في بعض القرارات الإستراتيجية التي اتخذت في إسرائيل إلى عدم وجود مجلس استشاري قوي لديه القدرة لتقديم النصيحة لرئيس الوزراء لاتخاذ القرارات.

توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن مجلس الأمن القومي في وضعه الحالي غير كافي ومن الضروري إصدار قانون جديد من الكنيست ليشرع وجود مجلس أمن قومي به خبراء في جميع المجالات ، وله القدرة على إصدار التوصيات إلى متخذي القرارات بعيداً عن الدوافع الشخصية والحزبية أسوة ببعض الدول الحرة مثل أمريكا وبريطانيا وألمانيا .

استعرض الباحث دور المجالس المشابهة في هذه الدول وعلى رأسها مكتب مستشار الرئيس للأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية والدور المهم في تقديم الاستشارات للرئيس في اتخاذ القرارات في السياسية الخارجية أو ما يتعلق بالأمن القومي.

دراسة صادرة عن مجموعة الأزمات الدولية بعنوان " **سوريا بعد لبنان ، لبنان بعد سوريا** " **(2005 م)** ، حيث تناولت هذه الدراسة الموقف الأمريكي من السياسة السورية في لبنان وضيق ذرع الإدارة الأمريكية بالدور السوري على الساحة اللبنانية ، وزيادة الضغط الأمريكي على سوريا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م ، وتركيز السياسة الأمريكية على محاربة الإرهاب والشروط الأمريكية على سوريا من أجل تحسين العلاقات معها ، وقد كان على رأس هذه الشروط الأمريكية هو انسحاب سوريا من لبنان.

وأشارت الدراسة إلى أن الضغوط الأمريكية على سوريا تنبع من رغبة أمريكية في أن تتعاون سوريا معها في الحرب على الإرهاب في العراق ، وأشارت الدراسة إلى أن موقفها هذا ينبع من إدراك الإدارة الأمريكية بأهمية الساحة اللبنانية لنظام الحكم في سوريا . كذلك التطورات الأخيرة في سوريا بعد وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد وتولي ابنه بشار الأسد والذي اعتبر قليل الخبرة في مواجهة الواقع السياسي المعقد .

تناولت الدراسة آثار اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري على الساحة اللبنانية وتشكل التكتلات السياسية الجديدة بعيدا عن المحاور الطائفية ، والتجمع حول مواقف سياسية رئيسية وعلى رأسها سحب القوات السورية من لبنان، ونزع سلاح حزب الله ونشر القوات اللبنانية على الحدود مع إسرائيل الأمر الذي يتناغم مع المطالب الإسرائيلية حيث تشكلت قوى 18 آذار بزعامة تيار المستقبل بقيادة كل من نجل رئيس الوزراء السابق سعد الحريري و قائد القوات اللبنانية سمير جعجع، وليد جنبلاط، وفي الطرف الآخر القوى المؤيدة لسوريا من حزب الله وحركة أمل.

أشارت الدراسة إلى دور القوى الخارجية خاصة المملكة العربية السعودية ومصر والأردن التي وقفت خلف قوى 18 آذار، كما أشارت الدراسة إلى الدور الفرنسي على الساحة اللبنانية والتناغم بينه وبين الموقف الأمريكي خاصة في إصدار القرار 1559 في مجلس الأمن الدولي، والذي يلبي مطالب قوى 18 آذار، وبالتالي يحقق السياسة الأمريكية في عزل سوريا دوليا.

كتاب غازي إسماعيل ربايعه (1983) بعنوان **الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة (1948–1967).** حيث تناول الكاتب المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الإسرائيلية بهدف التعرف على هذه الإستراتيجية ومعرفة مطلقاتها والأسس التي ترتكز و تقوم عليها. والتأثيرات المختلفة في هذه

الإستراتيجية. كما تطرقت الدراسة إلى الجانب التطبيقي لهذه الإستراتيجية خلال فترة الصراع العربي الإسرائيلي بغية التعرف على التعديلات والإضافات التي أدخلها العدو على إستراتيجيته ، أي هل يتبع العدو إستراتيجية معينة في حروبه مع العرب ، وهل يكرر هذه الإستراتيجية في كل حرب.

تناولت هذه الدراسة جملة الوسائل السياسية والعسكرية التي اتبعتها الإستراتيجية في تحقيق أهدافها ، وقد حاول الباحث في الفصل التاسع من الدراسة تقويم الإستراتيجية الإسرائيلية من حيث نقاط الضعف والقوة وأسلوب المواجهة . واستنتج الباحث في دراسته أن الإستراتيجية الإسرائيلية بنيت بصورة تمكنها من:

أولا: ردع العرب من شن حرب تعرض للخطر وضعها ويكلفها كثيرا من الموارد والأرواح.

ثانيا :إقناع العرب بأنهم لا يستطيعون كسب الحرب الآن ولا في المستقبل ، ولذلك فإنهم لن يستطيعوا تحقيق هدفهم بإزالة إسرائيل بالعنف .

ثالثا: استقرار دائم على الوضع الحالي بعد أن توصلت إلى حالة استقرار مرضية من طرفه، أي أن أهداف إسرائيل الإستراتيجية هي " الردع والإقناع " في المدى القصير وفرض السلام في المدى الطويل.

يعرض أيمن السيسي في رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القدس – أبو ديس (2008) بعنوان " **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا 2001–2006** " حيث تناول الدراسة جوانب السياسة الأمريكية تجاه سوريا بشكل عام والسياسة الأمريكية في فترة الدراسة بشكل خاص. و اهتمت الدراسة بالموقف الأمريكي من التدخل السوري في الموضوع اللبناني ومحاولة الإدارة الأمريكية التأثير على الدور السوري في تقديم الدعم لحزب الله سواء الدعم العسكري السوري المباشر أو تسهيل مرور الدعم الإيراني خاصة العسكري عبر الأراضي السورية.

تطرقت الدراسة إلى الدور الأمريكي في إصدار القرار 1559 من مجلس الأمن الدولي بهدف الضغط على سوريا لإجبارها على الانسحاب من لبنان خدمة للمصالح الإسرائيلية، ودعماً للقوى الداخلية في لبنان المتحالفة مع القوى الغربية. وتناولت الدراسة السلوك السوري في تعاطيه مع الضغوط الأمريكية ومحاولة مؤسسة الحكم في سوريا التعاطي مع هذه الضغوط في محاولة منها لتجنب المواجهة مع الإدارة الأمريكية وسحب الذرائع من أمامها لمزيد من الضغوط السياسية و الاقتصادية .

يعرض إبراهيم عبيد في رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القدس – أبو ديس (2008)، بعنوان " **تطور العلاقات الإسرائيلية– التركية وتداعياتها** 1991-2001" حيث تناولت الدراسة أوجه

السياسة الخارجية الإسرائيلية وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الدول القريبة خاصة العربية والإسلامية. حيث تسعى السياسة الإسرائيلية إلى تحويل العلاقة مع هذه الأقطار كجزء من المصلحة الأمنية الإسرائيلية، حيث تركز إسرائيل جهودها على بناء علاقات أمنية مع هذه الدول في محاولة منها لخدمة الأمن الإسرائيلي ومحاصرة الدول المعادية لها، وتعتبر العلاقة مع تركيا نموذجا واضح ا لمحاولة إسرائيل استغلال العلاقة مع تركيا في الضغط على سوريا والتي تلعب دورا كبير في مواجهة السياسة الإسرائيلية في المنطقة وتهدف إسرائيل إلى الضغط على سوريا من أجل تقلي ص علاقاتها مع إيران و وقف دعمها للقوى المعارضة للسياسة الأمريكية والإسرائيلية خاصة حزب الله في لبنان.

.4.2.تعقيبات على الدراسات السابقة

- معظم الدراسات السابقة تناولت السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في فترات ما قبل الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، أو تناولت موضوع حرب تموز 2006 مع الإشارات المحدودة إلى هذه الفترة المهمة بحسب وجهة نظر الباحث لكون هذه الفترة وما جرى خلالها من أحداث مهمة كانت بمثابة نذير لقرب اندلاع هذه الحرب .
- معظم الدراسات المتوفرة في هذه الفترة هي دراسات إسرائيلية ركزت هذه الدراسات على الجوانب العسكرية ولم تغطي كافة الجوانب الأخرى .
- الدراسات العربية في السياسة الإسرائيلية لم تتناول أسلوب القيادة السياسية الإسرائيلية في صنع السياسة وإدارة هذه السياسة مع الدول العربية بشكل عام و لبنان بشكل خاص.
- ركزت الكثير من الدراسات على البعد التاريخي في الأحداث التي وقعت على الجبهة اللبنانية خاصة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان ولم يتم تناول الموضوع بشكل يظهر طبيعة السياسة الإسرائيلية والأسلوب الإسرائيلي في إدارة هذا الصراع، وقد جاءت الدراسة في محاولة من الباحث من أجل التوصل إلى صورة متكاملة لهذه السياسة والأدوات (السياسية – العسكرية – الاقتصادية) التي تستخدمها إسرائيل في إدارة هذا الصراع

الفصل الثالث

محددات صناعة السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

2006-2000

الفصل الثالث

محددات صناعة السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

2006-2000

1.3 مقدمة

تأثرت السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان إلى حد بعيد بالقوى فاعلة على الساحة اللبنانية، سواء القوى الداخلية اللبنانية المتصارعة على خلفيات سوء الطائفية أو السياسية ، وتأثرت هذه السياسة بالدور الفاعل للقوى الإقليمية المتمثل بالدور السوري ولدور الإيراني علاوة لى المحاولات التي تبذلها بعض الأطراف العربية للتأثير على مجريات الأحداث دعما للقوى اللبنانية الداخلية في مواجهة الدور السوري والإيراني ، حيث تقف المملكة العربية السعودية على رأس تللك الدول وتساندها مصر بدورمحدود. تأثرت السياسة الإسرائيلية أيضا بصورة مباشرة بالقوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي خاصة الدور الدور الأمريكي الذي يفرض هيمنته على النظام الدولي برمته ومجريات الأحداث الدولية، مدعوما بالدور الأوروبي خاصة الفرنسي، ونظرا للعلاقة الخاصة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة فإن إسرائيل حاولت الإستفادة بقدر كبير من الدور الأمريكي وقدرته على التأثير على الأحداث في الساحة اللبنانية، في مواجهة خصومها المحليين والإقليميين على الساحة اللبنانية.

ستتناول الدراسة في هذا الفصل المحددات السياسية التي تلعب دورا كبيرا في بلورة السياسة الخارجية الإسرائيلية بشكل عام والسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان بشكل خاص، وتنقسم إلى:
المحددات الخارجية : وهي البيئة الخارجية لصناعة السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان، وتشمل الأوضاع الداخلية في لبنان والتعقيدات الطائفية في هذا البلد ، وإقليمية مثل سوريا وإيران ، أو قوى دولية خارجية مثل الولايات المتحدة ودولة أخرى .

المحددات الداخلية : تشمل المحددات السياسية الداخلية المؤثرة على صنع السياسة الخارجية بصفة عامة، و للموضوع اللبناني بصفة خاصة حيث هناك عناصر متنوعة تتباين في تأثيرها من وسائل الإعلام والرأي العام الإسرائيلي، والأحزاب السياسية الرئيسية. ويدرس هذا المبحث المحددات الداخلية للسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في فترة الدراسة في ثلاث محاور أساسية وأولها الصحافة، وثانيها الرأي العام، أما الثالثة فتدرس دور الأحزاب الرئيسية.

المبحث الأول

2.3 المحددات الخارجية

يستعرض هذا المبحث الواقع اللبناني من جهة الوضع الداخلي اللبناني ، والبيئةالإقليمية ، والبيئة الدولية ، التي يواجهها صانع السياسة الإسرائيلية.

1.2.3. الوضع الداخلي اللبناني :

يتميز الوضع الداخلي اللبناني بحالة من الانقسام الداخلي بين طوائفه المختلفة ، وضعف الدولة المركزية، حيث الطائفية السياسية في لبنان عميقة الجذور، فقد ظهرت معالمها الأولى في نظام القائم مقامية و تكرست في ظل نظام المتصرفية واستمرت؛ وخلال الحروب الأهلية كانت الطائفية ملاذاً للكثير من الزعامات التي احتمت بها. ونتيجة لهذه الحالة وقعت عدة حروب أهلية في لبنان في الأعوام 1958 م، 1975 م. ثم جاء اتفاق الطائف الذي مثل أفضل تسوية يمكن أن يخرج بها اللبنانيون طائفيا، وعكس نضجا كافيا أو هدوءا لدى القوى الاجتماعية اللبنانية مما أهلها للدخول بمرحلة جديدة عبر عنها فيما بعد باستراحة المحاربين المتعبين(الغد ،2005 م) .

1.1.2.3 .جذور المسألة اللبنانية:

نشأت الأزمة اللبنانية الحالية في أوائل السبعينيات نتيجة انهيار النظام المعقد للتوازنات الداخلية والخارجية التي سمحت بقيام الدولة و النظام السياسي اللبناني خلال سنوات 1945 م .1975 م ، كانت هذه التوازنات قائمة على حكم مسيحي هش ، وعلى توزيع للقوى السياسية على حجم الطوائف النسبي المقدر والمتفق عليه ، و على صيغة تسوية بين الخصوصية اللبنانية والقوى القومية العربية وعلى نظام برلماني تريده أطراف تقليدية.كان بعض أسباب الأزمة داخلياً نتيجة لزعزعة التوازن الجغرافي ، وازدياد قوة الطائفة الشيعية المحرومة ، وسوء إدارة الجهاز السياسي(سلمان, 1986 م).

الفتن الطائفية العميقة لم تشف بالكامل بعد الحرب الأهلية ، والمجتمع مجزأ بشكل يائس بوجود الأطياف العشائرية ، العائلية ، الإقليمية ، الاجتماعية ، والأيديولوجية ، ولا توجد مؤسسات دولة قوية تتمتع بالسيادة الحقيقية ، والمصداقية . وفوق كل ذلك خلق نظام الوصاية الفاسد نظام المصالح المكتسبة من خلال إدامة كل من الطائفية والدولة المركزية الضعيفة (مجموعة الأزمات, 2006 م).

إن المتابعة لواقع الثقافة السياسية اللبنانية ، نجد أنه ليس هناك عداءات قاطعة ولا تحالفات ثابتة، فأشد الأعداء عداوة يقيمون حواراً و تعاوناً جزئياً داخل صراع كبير و يمكن الانتقال من العداء إلى التعاون السياسي أن يكون حادا و سريعا . والواقع أن القراءة الصحيحة لما يجري في لبنان ، تشير إلى جملة من الحقائق التي تشي بعدم دقة رأي الفريقين تجاه بعضهما . أهم تلك الحقائق : أن اصطفافات الفرقاء بمختلف اتجاهاتهم ليست ثابتة ، ولا تحكمها مواقف أيديولوجية، بل هي نتاج مواقف برجماتية تحكمها قوانين المنفعة ، وليس المواقف المبدئية . بمعنى أن عدو الأمس يمكن أن يكون حليف اليوم والعكس صحيح ، فقد حدث أن تحول حليف الأمس إلى عدو شرس فيما بعد .

2.1.2.3 .التوزيع الطائفي للسكان

آخر إحصاء رسمي معلن في لبنان جرى في العام 1932 وتبين من خلاله أن عدد المسلمين هو 386,469 نسمة، بينما بلغ عدد المسيحيين 396,946 نسمة و لم يجر إحصاء رسمي بعد ذلك ، ما سمح بطرح أرقام غير دقيقة وفق الحاجة السياسية لهذا الطرف أو ذاك ، لكن المسلّم به عند الجميع أن لبنان بلد أقليات لا تشكل أية طائفة منفردة فيه أكثرية مطلقة ، وأن عدد أبناء الطوائف المسلمة بات أكثر من مجموع الطوائف المسيحية خلافاً لما كانت عليه الحال أيام الانتداب الفرنسي . من جهتها صحيفة اللواء نشرت تحقيقا في 13-7-2006 م للدكتور حسان حلاق أشار فيه إلى أن الطائفة السُنية هي أكبر الطوائف اللبنانية حالياً ، وبالعودة إلى نسبة التزايد السكاني فيها فإنها ستبقى مبدئياً كذلك حتى العام 2015 م ، كما أشار التقرير إلى أن كافة الطوائف الأخرى في لبنان عدا السنة والشيعة في حالة جمود أو تناقص سكاني نتيجة تركيبتها أو هجرة عائلاتها (2008.daawa-info).

بحساب نسبة الأصوات المخصصة في البرلمان اللبناني حسب التوزيع السكاني بالنسبة لعدد أفراد الطوائف والمقاعد المخصصة لكل طائفة حيث تُظهر خارطة الأرقام أن نسبة توزيع الناخبين هي 60 إلى 40 بين المسلمين والمسيحيين وأن الجسم الانتخابي ينقسم إلى ثلثين مقابل الثلث بين المسلمين والمسيحيين وفي المجلس سيكون هناك نائب واحد لكل 25 ألف ناخب مسلم مقابل نائب مسيحي واحد لكل 18.5 ألف ناخب مسيحي (2008, alghad.jo.).

مع انتهاء الحرب الأهلية والتوقيع على اتفاق الطائف فقد تبلورت القوى المركزية في الساحة اللبنانيةِ على النحو التالي :

أولا: الطائفة السنية : **وتتمحور** القوى السنية في أغلبها حول قوى عائلية وتجمعات دينية على رأسها:

1) **رئيس الوزراء السابق** " **رفيق الحريري** " زعيم تيار المستقبل ، وهذا التيار له وجود مميز و واسع النطاق في جميع المناطق اللبنانية ، ويعتمد في تحركه على رصيد الرئيس الحريري الذي تولى مهمة الإنماء والإعمار أثناء توليه رئاسة الحكومة عام 1992–1998 ، وبعد اغتيال رفيق الحريري تولي قيادة هذا التيار ابنه سعد الحريري .

2) **عمر كرامي** و لعائلة كرامي وجود سياسي تاريخي في مدينة طرابلس – عاصمة محافظة الشمال– والرئيس كرامي يعتمد في تحركه على قدراته الشخصية ؛ حيث تولى رئاسة الوزارة سابقا، وعلى إرث والده "عبد الحميد كرامي" وشقيقه الرئيس " رشيد كرامي ".

3) **الجماعة الإسلامية** والتي لها انتشار واسع في العديد من المناطق اللبنانية حيث يوجد المسلمون السُّنّة ، وهذا الانتشار يبرز بصورة واسعة في مدينة طرابلس وباقي محافظة الشمال عنه في بقية المناطق الأخرى من لبنان.

4) **جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية** ويوجد للجمعية نشاط ووجود في كافة المناطق اللبنانية ؛ حيث يوجد المسلمون السنة ، وفي انتخابات 1992 م نجحت الجمعية في إيصال مرشحها الدكتور عدنان طرابلسي إلى المجلس النيابي . (Islamonline . 2008)

ثانيا: الطائفة الشيعية : ويتمحور الشيعة حول حزبين رئيسيين وهما:

1) **حزب الله** : الذي يقوده السيد حسن نصر الله وله وجود كثيف في جميع المناطق اللبنانية ؛ حيث يوجد المسلمون الشيعة في الجنوب ، و البقاع ، والضاحية الجنوبية لبيروت ، وقد بدأ أول ظهور لهذا الحزب بعد الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان في حزيران 1982 ، وقد توسعت القاعدة الشعبية لحزب الله بعد نجاح الحزب في قيادة المقاومة اللبنانية وطرد الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي في 25 مايو 2000 م ، وقد تحول الحزب بعدها إلى القوة السياسية المركزية في الساحة اللبنانية .

2) **حركة أمل** : ويرأس الحركة رئيس مجلس النواب الحالي " نبيه بري " وقد نجح الرئيس نبيه بري في الحفاظ على نهج حركة أمل التي أسسها الإمام موسى الصدر في بداية السبعينات من القرن الماضي وقد كان لها تأثير محدود على الساحة اللبنانية خلال الحرب الأهلية حتى دخول القوات الإسرائيلية لبنان واحتلال بيروت ، ونجح **بري** في تكوين حركة استقطابية واسعة في صفوف المسلمين الشيعة ، كما استطاعت الحركة أن تفرض ذاتها في المعادلة السياسية اللبنانية منذ بدايات الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان عام1982 (بلقزيز ،2007 م) .

ثالثا : **الطائفة الدرزية:**هي تنقسم بين تيارين رئيسيين وهما:

1) **الحزب التقدمي الاشتراكي** : يرأس الحزب النائب **وليد جنبلاط** خلفا لوالده **كمال جنبلاط** – الذي أُغتيل إبان الحرب الأهلية – ويتواجد الحزب بصورة قوية في صفوف الطائفة الدرزية في جبل لبنان ، وخصوصاً في منطقتي الشوف وعالية ، كما توجد للحزب امتدادات أقل في صفوف الطوائف الإسلامية والمسيحية. ويعتبر **وليد جنبلاط** – الذي يحوز على تأييد الغالبية الساحقة من الطائفة الدرزية– من الزعماء اللبنانيين الذين يشكلون المعادلة السياسية اللبنانية .

2) **طلال أرسلان** :يتمتع النائب طلال أرسلان – نجل الزعيم الدرزي الأمير مجيد أرسلان بتأييد قطاع واسع في أوساط الطائفة الدرزية، ويسعى أرسلان لتقاسم أصوات هذه الطائفة مع الزعيم وليد جنبلاط (al moqatl، 2000 م).

رابعا : **الطائفة المسيحية**

وينقسم المسيحيون إلى طوائف متعددة وأبرزها الطائفة المارونية وتقود هذه الطائفة عدة أحزاب سياسية متناحرة وهي:

1) **حزب الكتائب** : حزب سياسي لبناني تأسس كحركة قومية لبنانية شبابية عام 1936 م على يد بيار الجميل ،كان أهم فصيل يميني خلال بدايات الحرب الأهلية اللبنانية و كان أبرز المساهمين في تكوين القوات اللبنانية .. تقلص دوره تدريجيا مع وفاة مؤسسه سنة 1984 . واختير أمين الجميل رئيسا أعلى للحزب ، فيما احتفظ بقرادوني بصفته رئيساً ، واستعاد آل الجميل الصورة التي تجمعهم بالكتائب كقرينين بعد اغتيال بيار الجميل الحفيد ، نجل أمين الجميل في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 م. ومنذ ذلك الحين كثر الجدل حول ما تمر به الكتائب من أزمة ، هل سيؤدي إلى إضعافها أم إلى تقويتها ، والآراء منقسمة حول هذا الشأن تبعا لانقسام القوى اللبنانية (الجزيرة نت ،2007 م).

2) **حزب القوات اللبنانية** : هو حزب مسيحي ماروني وقد تأسست القوات اللبنانية بعد أن قاد سمير جعجع الزعيم الحالي للحزب . في 13 مارس 1985 م ، مع " إيلي حبيقة " . تمرداً عسكريًّا على قيادة " حزب الكتائب " ؛ مما أدى إلى الفصل بينه وبين القوات اللبنانية ؛ التي تولى قيادتها ،. ومن الجدير بالذكر أن سمير جعجع وهو قائد القوات اللبنانية قد وافق في حينه على اتفاق الطائف وسلم سلاحه للدولة اللبنانية وأعلن تحوله إلى حزب سياسي بعد حل الميليشيات التي كانت تعرف بالقوات اللبنانية ليتحول إلى حزب القوات اللبنانية (arabic.rnw.nl، 2005).

3) **حزب الوطنيين الأحرار** : حزب ليبرالي لبناني أسسه الرئيس الأسبق كميل شمعون سنة 1958. نادى باستقلالية لبنان و باقتصاد السوق، التحق أثناء الحرب الأهلية مع أحزاب يمينية أخرى بالجبهة اللبنانية . خاضت ميليشيا نمور الأحرار جناحه العسكري معارك ضارية ضد الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية . تولى **داني شمعون** رئاسته عام 1985 م خلفا لوالده واستمر في منصبه إلى أن اغتيل في أكتوبر 1990 م ، يرأسه حاليا **دوي شمعون** (islamicnews.net,2008 م).

4) **الكتلة الوطنية اللبنانية** : حزب سياسي لبناني أسسه **إميل أده** سنة 1936 م . تسلم **ريمون أده** زعامة الحزب بعد وفاة والده عام 1949 م . وفي سنة 1968 م شكل الحزب ما سمي الحلف الثلاثي مع حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، و فاز التحالف بثلاثين مقعدا من أصل 99 في الانتخابات النيابية التي نظمت في تلك السنة . بقي الحزب محايدا أثناء الحرب الأهلية ولم يشكل ميليشيا ، يتزعمه حاليا **كارلوس اده** حفيد المؤسس.

5) **التيار الوطني الحر** : نشأ كفكرة عام 1990 م بعد نفي العماد **ميشيل عون** إلى باريس وقد تطور من حركة سرية إلى تيار تنظمه قوانين داخلية . وأصبح التيار الوطني الحر حزباً في سبتمبر 2005 م بعد عودة رئيسه العماد "ميشيل عون" القائد السابق للجيش لبناني من منفاه الباريسي في 7 مايو 2005 م ، و يحظى هذا التيار بدعم واسع في أوساط المسيحيين خاصة الموارنة ، وبالرغم من أنه بدأ معاديا للوجود السوري ودخل حرب شرسة مع الجيش السوري في مطلع التسعينات من القرن الماضي ، وكذلك عمل عون أثناء وجوده في الخارج على استصدار قانون محاسبة سوريا في مجلس الشيوخ الأمريكي ، إلا أنه مع ذلك بعد عودته تحالف مع **حزب الله** في مواجهة القوى المعادية لسوريا (Islamonline . 2008).

3.1.2.3.عوامل التوتر الطائفي

تعتبر التركيبة الطائفية في لبنان أحد أسباب التوتر الدائم في المجتمع اللبناني ، وينتج هذا الأمر لسببين :**الأول** : الاختلال في التركيبة الطائفية وهذه الحالة قابلة بصورة دائمة للتفجير نتيجة للتركيبة البنيوية في النظام اللبناني وهذه الحالة أثمرت الحروب الأهلية من عام 1958 ، والحرب الأهلية من عام 1975 إلى عام 1990.

الثاني: أن المساهمين الرئيسيين في النزاع اليوم هم أجانب. إذ يعتبر لبنان حيوياً للإستراتيجية الإقليمية الخاصة بإدارة بوش ، وهي أمن إسرائيل، ولطموحات طهران ، وللمصالح الأساسية للنظام السوري. ذكّرت حرب تموز (يوليو) الجميع ، فإن لبنان أيضاً بديل للصراعات الإقليمية والدولية :

سوريا ضد إسرائيل، والإدارة الأمريكية ضد النظام السوري، الأنظمة العربية السنية الموالية للغرب تقودها السعودية ضد القوة القتالية المتزايدة لإيران والشيعة، ويحلق فوق كل ذلك واشنطن ضد طهران(مجموعة الأزمات، 2006 م).

أوجد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في مايو 2000 م حالة من الاستقرار النسبي في العلاقات الداخلية اللبنانية إلا أن هذه الحالة لم تستمر وبدأت ملامحها تظهر على السطح مع حدوث بعض الأحداث المهمة والتي اتخذت ذريعة من تلك القوى أو تلك لتبرير موقفها السياسي ومطالبها السياسية ، و لقد كان اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري علامة فاصلة في إظهار التوترات الداخلية وتشكل المحاور والاصطفاف الطائفي. ونتيجة لحالة الاصطفاف الداخلي في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان برزت أصوات داخل لبنان بضرورة نزع سلاح حزب الله و دمج الحزب في الحياة السياسية و قصر السلاح داخل لبنان على الجيش الحكومي . وصاحب هذه الدعوة دعوات أخرى من أجل سحب الجيش السوري من لبنان ، وقد تبنت القوى المعادية لسوريا هذه الحملة (يوسف، 2007 م).

4.1.2.3. بروز دور قوى 14آذار

انقسم اللبنانيون إثر اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري إلى موالاة و معارضة ،وقد كان انقساماً حاداً طال جميع الطوائف اللبنانية، حيث تتهم الموالاة المعارضة بتنفيذ أجندة للحكومتين السورية والإيرانية في لبنان، وأن حزب الله ليس سوى واجهة وأداة تنفيذ لتلك الأجندة ؛ بينما تتهم المعارضة الموالاة بخضوعها للضغوط الأمريكية والصهيونية، وأن سياسات الحكومة الحالية ليست إلا تماهيا واستجابة لتلك الضغوط ، حيث انقسم المجتمع اللبناني حول الموقف من التواجد السوري على الساحة اللبنانية وتشكل ما يعرف بتحالف قوى 14 آذار بقيادة تيار المستقبل والذي يقف على رأسه سعد الحريري نجل رفيق الحريري، وقد انضم إليه قوى سياسية من كل الطوائف وعلى رأسها القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، و الزعيم الدرزي وليد جنبلاط؛ وفي الطرف المقابل وقف حزب الله وحركة أمل اللذين يمثلان الأغلبية الساحقة في الطائفة الشيعية ، وقد دعمت قوى سنية هذا التيار بقيادة الشيخ فتحي يكن رئيس الجبهة الإسلامية، وانضم إلى صف المعارضة من القوى المسيحية التيار الوطني الحر بقيادة العماد مشيل عون ، أما من الطائفة الدرزية فقد وقف طلال أرسلان عن التيار الأرسلاني والمناوئ للزعيم الدرزي وليد جنبلاط (مجموعة الأزمات، 2006 م).

2.2.3.الدور السوري في الساحة اللبنانية:

أبدت سوريا اهتمامًا بالغًا بلبنان سواء في سنوات الانتداب الفرنسي أو بعد الاستقلال في عام 1943 م، ومبعث ذلك الاهتمام يعود إلى ثلاثة أسباب:

1) سوريا تعتبر لبنان جزءاً منها.

2) الخشية من أن تأثيرات الأحداث في الساحة اللبنانية على سوريا.

3) تخشى سوريا من أن تستخدم لبنان من قبل قوة أجنبية لإلحاق الضرر بسوريا.

لذلك فقد ازداد الاهتمام السوري بلبنان، وتعززت المخاوف السورية بعد قيام دولة إسرائيل في عام 1948 م على أرض فلسطين، والمحاولات الإسرائيلية لاختراق لبنان.

تصاعد الدور السوري في لبنان بعد انتقال قيادة المقاومة الفلسطينية ، وكوادرها المقاتلة إلى لبنان، وتعقد الوضع على الساحة اللبنانية مما أدى إلى إقناع اللبنانيين بحتمية ذلك الدور. صار من المستحيل أن يصل رئيس إلى حكم لبنان دون أن يتوافر له دعم سوري بدءاً من سليمان فرنجية وحتى إميل لحود(2001، Islamonline).

1.2.2.3. تطور الدور السوري على الساحة اللبنانية

وقعت الحرب الأهلية اللبنانية ما بين نيسان 1975 م و حتى 1976 م وقتها أحجمت دمشق عن التدخل العسكري المباشر لوقف الصراع الداخلي في لبنان جراء التهديدات الإسرائيلية بالتدخل خلال الأزمة اللبنانية خلال عام 1975 م، وتبعا للتفوق الإستراتيجي الإسرائيلي على إثر اتفاقية سيناء "2" خشي الرئيس السوري حافظ الأسد من قيام إسرائيل بإرسال قوات إلى لبنان كرد على التدخل العسكري السوري في أوائل عام 1976 م، ولتجنب وضع كهذا بدأ الأسد منذ عام 1975 م ببذل الجهود للحصول على الموافقة الأمريكية لتتدخل في لبنان و الحصول على ضمانات لعدم تدخل إسرائيل في مواجهة أحداث الحرب الأهلية اللبنانية ، ونتيجة لهذه الجهود اقتنعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن سوريا هي القادرة على وقف الحرب الأهلية، وإرساء حل بناء.

حاول الأسد أن يظهر لإسرائيل أن تدخله في لبنان لا يعرض أمنها للخطر، و رغم القلق الإسرائيلي من سيطرة سوريا على لبنان ونشر جيشها فيه وتشكيلها تهديدا استراتيجيا على

الحدود اللبنانية الإسرائيلية إلا أن رئيس وزراء إسرائيل **إسحاق رابين** وقادة الجيش الإسرائيلي وجدوا في الانتشار السوري العديد من الإيجابيات فهذا التدخل سيؤدي إلى سحب وحدات من الجيش السوري من الجولان وزجها في حرب منهكة ضد المنظمات الفلسطينية عدوة إسرائيل .

". وقد ذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت في (20 / 9 /1993): أنه نتيجة لهذه الاعتبارات توصل الأسد وإسرائيل بواسطة الولايات المتحدة إلى **تفاهمات سرية** في نيسان 1976 م تلزم سوريا من خلاله بعدم تحريك قواتها المسلحة جنوب خط صيدا – جزين – قانا (الخط الأحمر) ، كما يلتزم الجيش السوري بعدم استخدام قواته الجوية ضد المسيحيين اللبنانيين والانسحاب من لبنان في حال استتباب السلام فيه" (ماعوز ،ص187 ، 1998 م) .

أشار أوري أفنيري إلى أن رابين قد حدثه " أنه اتخذ موقفه المعارض للتدخل السوري نتيجة للضجة التي أثارها آنذاك وزير الدفاع شمعون بيرس وشركاؤه في الحكومة وطالبوا بأن توجه إسرائيل إنذارا إلى سوريا لمنعها من الوصول إلى الحدود الإسرائيلية "، لكن **رابين** كان يعتقد أن أفضل ما يمكن أن يحدث بالنسبة إلى إسرائيل هو انتشار الجيش السوري على طول الحدود فبهذه الطريقة يمكن ضمان الهدوء كالذي ساد على طول الحدود مع سوريا (أفنيري،23 ص، 2007 م).

تحطم التفاهم السوري–الإسرائيلي المعقود عام 1976 م إثر تحليق الطيران الإسرائيلي فوق بيروت في تموز عدة مرات و مهاجمة مواقع شمال الخط الأحمر نتيجة للعمليات الفدائية عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية؛ لكن بالرغم من حدوث صدام مباشر في 27 / حزيران1979 م، أدى إلى إسقاط خمس طائرات سورية إلا أن حكومة الليكود بقيت حتى عام 1981 م حريصة على عدم الخوض في صدامات عسكرية كبيرة مع القوات السورية في لبنان .

نتيجة للاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية في 6 حزيران1982 م و مهاجمة بطاريات الصوراريخ و فرقة المدرعات في سهل البقاع بهدف الوصول إلى طريق بيروت – دمشق و تصدي القوات السورية لها و منعها من تحقيق هذا الهدف فقد حوصرت القوات السورية في بيروت بتاريخ 12 / 6، و لكن تبعاً لاتفاق سعودي– سوري تم إجلاء جميع القوات السورية و مقاتلي المنظمة عن بيروت. لكن الرئيس الأسد بدوره لم يستسلم و حارب على جميع الجهات خصوصاً ضد التحدي الإسرائيلي الخطر، وقد كان نضال الأسد ضد الوجود الإسرائيلي أكثر نجاحاً حيث تمكن بواسطة عمليات الفدائيين، من حمل الجيش الإسرائيلي على الانسحاب جنوباً نحو **نهر الأولي** مما جعل السوريين يبسطون سيطرتهم على لبنان(ماعوز، 1998 م).

" قد عبر خبراء إسرائيليين عن ذلك :أن الإستراتيجية السورية واضحة وهي إرسال" مخربين فلسطينيين" و لبنانيين ومسلمين و دروز لمحاربتنا من دون أن يكون في إمكاننا اتهام دمشق مباشرة بالمسئولية عما يجري في المناطق التي تسيطر عليها، تلك المناطق التي لا نستطيع إغلاقها تماماً . وهذا سيناريو كلاسيكي لحرب العصابات " . حيث تأمل بأن الدمج بين النقمة على الحرب في إسرائيل و الإرهاق منها و من المبادرين إليها و بين ثمنها الاقتصادي وخطر حرب جديدة ، سوف يقود في النهاية إلى انسحاب إسرائيلي من جانب واحد . و سوف يعلن هذا الانسحاب كانتصار سوري كبير و للمرة الأولى تكون إسرائيل قد جلت عن أرض عربية مثل " الكلب المضروب " من دون أي مقابل" (سلمان،ص58 ، 1985 م) .

2.2.2.3. الدور السوري في دعم المقاومة

لعب الوجود السوري دورا مهما في دعم المقاومة اللبنانية والتخفيف من الضغوط الإسرائيلية على لبنان كما حدث في عهد الرئيس اللبناني **أمين الجميل** ، هذا الأمر دفع الحكومة الإسرائيلية أن تضع في حسابها التواجد السوري في لبنان خلال مواجهتها مع المقاومة في لبنان وقد نقلت صحيفة "هآرتس" الصادرة في (1993/8/20 م)أن عددا من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية أثناء مناقشة الطاقم الوزاري الأمني لعملية – تقديم الحساب – إن إسرائيل لا تستطيع العمل بحرية ردا على هجمات حزب الله في جنوب لبنان من دون أن تعرض للخطر " التفاهمات " التي تم التوصل إليها مع سوريا والولايات المتحدة عقب عملية تصفية الحساب عام 1993،وأشارت الصحيفة إلى:

" أن رابين قد وجه رسالة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد بواسطة الرئيس المصري حسني مبارك أكد فيها أنه لن يحدث في المستقبل تقدم في مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا ما لم تغير سوريا سياستها في لبنان وتعمل على لجم القوى الواقعة تحت نفوذها والناشطة ضد إسرائيل. وأوضح رابين أن إسرائيل تتوقع من سوريا أن تكبح منظمات الرفض المعارضة للاتفاق بين منظمة التحرير وإسرائيل، وأن تتوقف عن عرقلة انتشار الجيش اللبناني في الجنوب وإبعاد حزب الله عن المنطقة" (سويد,،صXXVII ، 1993 م) .

ردا على عملية تقديم الحساب حذرت سوريا إسرائيل من سياستها في لبنان ودعت إسرائيل إلى وقف عدوانها على الأراضي اللبنانية وقد أصدر مجلس الوزراء السوري بيانا حول الموقف من العدوان الإسرائيلي على لبنان جاء فيه " توصل المجلس إلى أن هذا العدوان الذي استهدف حياة الأبرياء و زرع الخراب والدمار في أرجاء الوطن يرى فيه تهديدا على عملية السلام في المنطقة.

كما أكد المجلس وقوفه إلى جانب لبنان وتضامنه مع شعبه وتمسكه في حقه في الدفاع عن نفسه وتمسكه بحقوقه وأرضه "(سويد،ص109 ، 1993 م).

لعبت سوريا دورا في التوصل إلى تفاهمات وقف إطلاق النار في تموز 1993 م ، ففي الثامن والعشرين من تموز / يوليو، بدأ الحديث عن اتفاق غير رسمي بواسطة أمريكية عززه وصول وزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي إلى دمشق يوم 29/ 7/ 1993 م للمشاركة في صوغ التسوية المحتملة (سويد ، 1993 م) .

بالرغم من نفي سوريا لدورها في دعم حزب الله من الناحية العسكرية ومده بالأسلحة اللازمة للقيام بدوره في مواجهة القوات الإسرائيلية طوال احتلالها للأراضي اللبنانية ، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أن سوريا لعبت دورا كبيرا في الدعم اللوجستي الذي تلقاه حزب الله من إيران عبر سوريا (سوبلمان ، 2004 م) .

يشار هنا أن سوريا بقيادة بشار الأسد عملت على الحفاظ على مستوى محدود من العمليات العسكرية من قبل حزب الله، لأن هذا الوضع يخدم المصالح السورية من جهتين:**الأولى:** التذكير الدائم بمشكلة الجولان وأن سوريا لم تتراجع عن طلبها في استعادة الجولان من إسرائيل. **الثاني:** إعطاء الانطباع أن الرئيس الجديد غير خائف من ا لتهديدات الإسرائيلية وأن الرئيس الجديد عاقد العزم على الصمود أمام التحديات الإسرائيلية من خلال دعم حزب الله , وحتى دعم المقاومة الفلسطينية **(بروم ،2001 م).**

3.2.2.3.موقف القوى اللبنانية من الوجود السوري في لبنان

بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب في صيف 2000 م بدأت الأصوات تعلو في لبنان بأن الوقت قد حان لأن تقوم سوريا بتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه ، وما تضمنته وثيقة الوفاق الوطني ومعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق . وقد بلغت الأصوات ذروتها في موقف البطريك الماروني نصر الله صفير في سبتمبر ونوفمبر 2000 م الذي عبر عن طلب الطائفة المارونية بخروج القوات السورية – حتى ولو تم ذلك تدريجيًّا – من لبنان . وفي 14 نوفمبر 2000 م أصدرت الطوائف المسيحية بيانًا تابعًا للجنة التنسيق التي تضم حزب الوطنيين الأحرار والقوات اللبنانية ، وأكثر ما أكد عليه ذلك البيان أن الوجود العسكري السوري في لبنان لا يحمي أي مصلحة لبنانية ولا يدرأ عن لبنان أي خطر . في المقابل قام مفتي الجمهورية اللبنانية الدكتور محمد رشيد قباني بالإعلان عن موقف مغاير قائلاً: (إن الوجود السوري في لبنان شرعي وضروري ما دامت إسرائيل تحتل مزارع شبعا والجولان، وترفض منح اللاجئين الفلسطينيين حق

العودة). لكن بسبب تخوف كبار المسئولين اللبنانيين من هذا الاستقطاب بين اللبنانيين قاموا بتهدئة تلك الضجة من خلال تصريحات، مثل أن الوجود السوري في لبنان ضروري وشرعي ومؤقت وليس أبديًا (Islamonline .2001 م).

أثمر التدخل الأمريكي إلى اتفاق (أمريكي– سوري) يقضي بتنظيم تواجد القوات السورية داخل لبنان وإعادة انتشارها في النصف الأول من يوليو 2003 م بطريقة تهدف إلى عدم ظهور هذه القوات في المواقع التي تعد نقاط تماس مباشر مع المواطنين اللبنانيين. ولكن بعد صدور القرار 1559 م والذي تبعه اغتيال الرئيس الحريري وما تبعه من تشكيل لجنة تحقيق دولية ، الأمر الذي ساهم في تغيير بل وقلب كافة الموازين في الوضع للبناني وتصاعدت حركة الرفض الشعبي اللبناني للوجود السوري بصورة غير مسبوقة تمثلت في مظاهرات شعبية صاخبة طالبت بالرحيل الفوري للقوات السورية ، مما أدى إلى اشتداد الضغوط الدولية والإقليمية على سوريا من أجل إنهاء وجودها العسكري والأمني , والاستخباراتي في لبنان قبل إجراء الانتخابات البرلمانية ، وهو ما دفع سوريا بالفعل إلى الامتثال لهذه الضغوط وقد جرى حينها استكمال الانسحاب في 26 إبريل /2005 م (السيسي ، 2008 م) .

4.2.2.3. الموقف السوري من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان

نظرت سورية بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب إلى نشاط حزب الله المتواصل كقوة تختفي بها للضغط على إسرائيل لإعادة مرتفعات الجولان . وقد اعتمد تقارب المصالح بين سورية وحزب الله على مهارة التنظيم في العمل ضمن نطاق حقائق وظروف محددة ليعمل إلى أدني حد من خطر صدام عسكري مقبل بين إسرائيل و سورية.

جمعت الاستخبارات الإسرائيلية في الفترة التي سبقت الانسحاب أدلة هامة عن نوايا حزب الله اتهام إسرائيل بضم سبع قرى لبنانية أثناء حرب 1948 م – قيام إسرائيل– للاستفادة من هذا الادعاء كذريعة لمواصلة الكفاح المسلح. ولذلك فقد تم تسجيل أول طلب لبناني لانسحاب إسرائيل من مزارع شبعا في 16 / نيسان / 2000 م عندما أكد رئيس البرلمان " نبيه بري" بأن المقاومة سوف تستمر طالما ترفض إسرائيل مغادرة المزارع الأربعة عشرة في منطقة مزارع شبعا و كان رد إسرائيل أنه طالما هذه المنطقة هي سورية في الأصل فإنه يمكن السعي لحل هذا الموضوع استنادا إلى قرار الأمم المتحدة رقم 242 و ليس إلى قرار رقم 425 الذي يتعلق بمرتفعات الجولان (سوبلمان ،2004 م) .

تجدر الإشارة هنا أن السوريين ابتداء لم يعملوا على تأكيد لبنانية مزارع شبعا بما يقوي المطالبة اللبنانية بها دولياً، أي بما يكرس علاقة هذه المزارع بالقرار رقم 425.

لكنهم في الوقت نفسه لم يتمسكوا بالقول إنها سورية فيفقدوا لبنان ورقة سياسية بل عسكرية في النضال من أجل تحريرها من الاحتلال. أما عدم إقرارهم بلبنانيتها فمرده إلى أن ذلك الإقرار سيفك الارتباط بين القرارين رقمي 242 و425 الذي قامت عليه " فلسفة " تلازم المسارين السوري اللبناني طويلاً وستكون نتيجة ذلك عزل سورية وإسقاط موضوع الجولان المحتل من السياسة الدولية أو تركه – على الأقل– يتقادم ، ناهيك بإقفال جبهة جنوب لبنان الجبهة الوحيدة – مع فلسطين– التي ما زال يتنفس منها الصراع العربي – الصهيوني والسياسة السورية حياله. غير أنه كان في وسع سورية مع ذلك توضيح عبر إعلان سوري يعلن فيه بلبنانية المزارع لاستيعاب مطالبات قوى في الداخل اللبناني تريد إحراج سورية في الموضوع ، ولذلك فقد ذكر وزير الخارجية السوري (وليد المعلم) ، في تصريح له مؤخراً" أن سورية أخبرت الأمم المتحدة تحديدا بأن مزارع شبعا هي لبنانية "(بلقيز،ص54 ، 2007) .

3.2.3 الدور الإيراني:

يلعب الإيرانيين دورامهما في الساحة اللبنانية وهو دورا مؤثرا في المقاومة اللبنانية والتي يقودها حزب الله هو إيران دون شك ، لقد هيأت إيران حرسا ثوريا وهي القوة العسكرية التي أنشأتها بعد الثورة الإسلامية بالإضافة للجيش الإيراني ، كي يكونوا القوة الموجهة لتأسيس حزب الله بعد غزو إسرائيل للبنان في عام 1982 م .

1.3.2.3. تطورات الدور الإيراني على الساحة اللبنانية

زودت الجمهورية الإسلامية الإيرانية حزب الله بالمساعدات اللوجستية والغطاء الأيديولوجي الذي ميزه طيلة فترة وجوده، ومع مرور السنين تطور حزب الله إلى قوة بارعة ذات أساليب قتال معقدة مما جعله أكثر اعتمادا على إيران، وبقيت إيران المصدر المادي الأول لحزب الله في قتاله حيث زودته بأدوات حول التنظيم إلى قوة ردع يحسب حسابها.

تطور الدور الإيراني على الساحة اللبنانية بشكل كبير، فعندما تسلمت الثورة الإسلامية زمام الحكم في إيران كان لبنان غارقا في الحرب الأهلية، وقوبلت باهتمام من قبل كل طرف لبناني بحسب مصالحه وأهدافه، وكان احتفاء القادة المسلمين بها حارا بخلاف القادة المسيحيين الذين أظهروا تخوفا من تعاظم الدور الإيراني في لبنان ضد مصالحهم، حتى وصل الأمر عام 1982 م إلى أن قامت إحدى المجموعات المسيحية المسلحة باختطاف أربعة دبلوماسيين إيرانيين كانوا متوجهين من

دمشق إلى بيروت عبر الطريق الساحلي الذي يربط بيروت بشمال لبنان، ومنذ ذاك الحين انقطعت أخبارهم ولم يعثر لهم على أثر. تعززت العلاقة اللبنانية الإيرانية وشهدت في فترات محدودة بعض التقلبات السلبية وخاصة عام 1988، بعد اتفاق الطائف، وذلك تبعا للتقلبات التي كانت تطرأ على العلاقات السورية اللبنانية، حيث نشأ صراع حينها بين سوريا وإيران على النفوذ، وأصبح الدور الإيراني في لبنان مستهدفا حتى من بعض أبناء الطائفة الشيعية نفسها ، فقد نشبت ما سميت بحرب الأشقاء الشيعة، بين حركة أمل المؤيدة من سوريا وحزب الله المؤيد من إيران(سوبلمان ،2004) .

يتضح أن إيران تزعمت المواجهة مع القوى الغربية فيما يسمى بصراع الحضارات ، وحلت كقوة مركزية في هذه المواجهة بعد أن تراجع نفوذ القوى السنية ، حيث ظهر في منطقة الشرق الأوسط تغيرات أدت إلى ظهور قوى غير عربية في المنطقة وهي إيران، وتركيا ، وإسرائيل . وبسقوط نظام صدام حسين وإزاحة طالبان في أفغانستان وتراجع وزن القوى العربية وزيادة النفوذ الإيراني على ضفتي الخليج العربي، و صاحب ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية ومن لبنان عام 2000 م والذي اعتبر انتصارا لحزب الله ، وانسحاب القوات السورية عام 2005 م هذا أدى إلى امتداد النفوذ الإيراني إلى منطقة الهلال الخصيب ، في مقابل ذلك النفوذ الإيراني في لبنان (بركوبيتس,2007).

2.3.2.3 .سمات العلاقات الإيرانية – اللبنانية

تطورت العلاقات بين إيران ولبنان من علاقات بالطائفة الشيعية إلى علاقة بين دولتين وحكومتين من جهة إلى علاقة الدولة الإيرانية بمختلف الطوائف اللبنانية من جهة أخرى ، وعبرت المواقف والتصريحات الإيرانية عن ارتياحها إلى أن هذا التوجه يدعم موقع إيران في المنطقة أكثر من التوجه السابق ، أي التعامل مع الشيعة والمقاومة عبر سوريا وبمعزل عن العلاقات بالسلطة الرسمية اللبنانية وبقية فئات المجتمع اللبناني(سويد , 1998 م) .

" منذ عملية تصفية الحساب فقد ظهر تعاون إيراني – سوري – (لبناني رسمي) ، ففي تصريح لوزير الخارجية اللبناني فارس بويز لصحيفة (النهار 7/31/ 1993 م)، بعد لقاء ضم نظيره السوري والإيراني في دمشق حيث قال : لقد بحثنا مع معالي الوزير ولايتي في التطورات الأخيرة على الساحة اللبنانية ، وفي نتائج هذه الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ولا شك في أن ما حصل يجعلنا نفكر في تنسيق وتفاهم يحفظان مصلحة لبنان ومصلحة الدولة من خلال تناغم كامل لحشد كل الطاقات في وجه الاعتداءات الإسرائيلية " وسئل عن تعهد سوري – إيراني لممارسة دور لوقف عمليات حزب الله في الجنوب . فأجاب : " لقد سبق لي أن قلت أن هناك مقتضيات مصلحة وطنية عليا، هناك

مقتضيات للدولة يجب أن تؤخذ في الحسبان في أي تحرك(سويد، ص70 ،1993 م) .

أتم مسئولي البلدين تبادل الزيارات منذ أواخر عام 1997 م وطوال 1998 م ، ولوحظ أن زيارات الشخصيات الإيرانية شملت كبار المسئولين ورؤساء طوائف وجهات سياسية متعددة . وتحرص الحكومة الإيرانية على ترجمة دعمها للبنان من خلال عقد اتفاقيات اقتصادية ، وتأليف لجان إيرانية – لبنانية مشتركة للمتابعة ، والوعد ببيع نفط إيراني للبنان بأسعار مخفضة و تسهيلات بالدفع. وقد حدث هذا بصورة أساسية إبان زيارة رئيس الحكومة اللبنانية لطهران ، وأكد مرشد الثورة الإيرانية آية الله علي خامنائي أن إيران تتعامل مع الدولة اللبنانية ومع الشعب اللبناني من خلالها .

3.3.2.3. موقف القوى اللبنانية من النفوذ الإيراني في لبنان

سعي عدد من القوى اللبنانية منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، من أجل نزع سلاح حزب الله، وسحب القوات السورية من لبنان، ونشر الجيش اللبناني في المنطقة الجنوبية وقد ازدادت المطالب من قبل تيار المستقبل بعد اغتيال رئيس الوزراء الحريري ولذلك فقد تبني تيار المستقبل موقفا معاديا لحزب الله وكل القوى التي تسانده بدءا من سوريا وانتهاء بإيران واعتبرت هذه القوى أن الدعم الإيراني لحزب الله هو تدخل في الشئون الداخلية اللبنانية . قال النائب اللبناني إلياس عطا لله من الأكثرية النيابية ورئيس حركة اليسار الديمقراطي "حزب الله هو موقع متقدم للمشروع الإيراني الذي يقوم على إبقاءالجبهة مفتوحة مع إسرائيل مما يحسن موقع طهران في عملية شد الحبال بينها وبين الغرب بالنسبة إلى الملف النووي الإيراني ". وللدلالة على الرابط بين إيران وحزب الله يقول عطا الله إن " حزب الله لا يزال يرفض الدخول في نسيج الدولة كحزب سياسي رغم دخوله الحكومة لأنه لا يزال متمسكا حتى الآن بالدور العسكري والإيديولوجي الذي تؤمنه إيران له "(alarabiya.net ، 2006 م).

4.3.2.3. الموقف الإيراني من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان

كان الموقف الإيراني في البداية غير واضح تماماً من قضية الانسحاب، فقد صرح الوزير الإيراني كمال خرازي لصحيفة النهار اللبنانية بتاريخ 1997/9/18 م بالقول : " إذا ما انسحبت إسرائيل من دون شروط فسيكون هذا انتصارا كبيرا للمقاومة الإسلامية ، وهذا يعني أن المقاومة ستنتصر في أماكن أخرى حيث يوجد احتلال إسرائيلي وتوجد مقاومة ". وفي وقت لاحق فقد صدرت تصريحات مناقضة كان أبرزها تصريح وزير الثقافة الإيراني عطا الله مهاجرني لصحيفة الحياة اللندنية بتاريخ 1998/3/28 م وفيه " في حال انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان لحدود آمنة ونهائية فلا حاجة

عندئذ لمقاومة حزب الله في الجنوب اللبناني " . وأحدث هذا التصريح ردود وانتقادا ت اضطرت الحكومة الإيرانية إلى الرد بسرعة من خلال زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لدمشق حيث اجتمع مع الرئيس الأسد وإلى نائبه عبد الحليم خدام ، وإلى وزير الخارجية فاروق الشرع . أعلنت صحيفة السفير في 3/30 / 1998 م بعد هذه الاجتماعات أن الطرح الإسرائيلي في شأن لبنان هو خدعة إسرائيلية ، وأن سوريا وإيران ترفضانه، وأضاف أن إسرائيل تريد إحداث تفرقة بين دول المنطقة، ولكن في الإمكان الصمود أمام سياسات إسرائيل وإحباط تطلعاتها لتغيير الجغرافية السياسية للمنطقة (سويد،ص80 ،1998 م) .

5.3.2.3. التغيرات في النظام الإيراني وأثرها على السياسة الإيرانية

تمكن المتشددون في النظام الإيراني من تحقيق مكاسب في انتخابات البرلمان الإيراني عام 2000 م ، حيث ازدادت قوة المحافظين في إيران . ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر/ أيلول 2000 م، ووقوع أحداث 11سبتمبر 2001 م، وإدراج الرئيس الأمريكي جورج بوش إيران في "محور الشر" في يناير 2002 م. وبعد عام واحد تمكن الرئيس أحمد نجاد الذي يوصف من قبل الجهات الغربية " بالتشدد " من الفوز في الرئاسة والذي تمكن في خلال فترة وجيزة من الظهور بمظهر الزعيم الدولي ، وقد ساعدته عدة تحولات على الساحة من الحصول على هذا الموقع المرموق، فقد استفاد من ارتفاع أسعار النفط العالمي ، وضعف القوى المعتدلة في النظام العربي (مجموعة الأزمات ،2007) .

يرى الباحثون أن الوضع الداخلي في إيران معقد بحيث لا يمكن التنبؤ بمعرفة توجهات الرأي العام الإيراني والذي سوف يتأثر بإنجازات النظام وقدرته على تحقيق الوعود التي قطعها للجمهور الإيراني .والواضح أن قدرة النظام على تحقيق النجاح أو الفشل في الساحة الداخلية له تأثير كبير في تحديد السياسة الخارجية للنظام ، ومقدار توجهاتها الإسلامية العامة أو محاولة النظام فرض تأثيره على الأوضاع داخل لبنان(2007,Brom م).

البيئة الدولية

4.2.3 الدور الأمريكي على الساحة اللبنانية :

يتصرف السفراء الأمريكيين في العديد من لدول العربية كمندوبين ساميين ، والأمر في لبنان أكثر وضوحا من غيره من االبلدان باستثناء العراق بعد احتلاله لبنان، فالسفير الأمريكي في لبنان يتدخل بتفاصيل الشئون الداخلية اللبنانية خاصة في تركيبة قوى الأمن والجيش ودوائر السلطة. هذه السياسة ساهمت إلى حد بعيد في عدم احترام المؤسسات الدستورية، مثل تجاهل موقع الرئيس أميل لحود والتنعامل مع رئيس الوزراء الحرير من قبل ومن بعده السنيورة ، ولذلك فإننا نجد ان الإدارة الأمريكية دخلت طرفا في الصراع الداخلي اللبناني وتحولت علاقتها مع لبنان كدولة إلى علاقة مع فريق دون غيره ، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في زعزعة الإستقرار الداخلي وزرع بذور الفتنة المذهبية. ساعد موقف عدد من القوى اللبنانية وقبولها لتلك التدخلات ، ومرهنتها على السياسة الأمريكية في تعميق هذه السياسة (يوسف ,2006).

1.4.2.3. التدخل الأمريكي في المسألة اللبنانية

اعربت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عن رفضها قيام اسرائيل بعملية الليطاني عام 1978 م و احتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ودعمت الإدارة الأمريكية اصدار القرار 425 في مجلس الأمن ، ولكنها لم تقم هذه الإدارة بخطوات عملية لتنفيذ هذا القرار.

أعربت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان رفضها للعملية العسكرية الإسرائيلية– عملية سلامة الجليل – عام 1982م ، وقد اعربت الإدارة الأمريكية دوماً دعمها لتطبيق القرار 425 وتفهمها موقف الحكومة اللبنانية ومطالبها بتطبيق القرار الدولي ، حيث طالبت بإنسحاب الجيش الإسرائيلي حتى الحدود الدولية، ولكنها اعتبرت أن المطالب اللبنانية بأن يكون الانسحاب من دون قيد أو شرط بأنه مطلب غير واقعي ذلك يرجع لأحد السببين وهما اختلال موازين القوى في بين البلدين، أو ما تعتبره شرعية للمطالب الأمنية الإسرائيلية. ولهذا فقد صاغت موقفاً ديبلوماسيا قائما على دعم اشتراك لبنان في عملية السلام بالإستناد إلى مرجعية القرار 425 – وهذا هو مضمون رس الة التأكيدات التي تلقتها لبنان من الولايات المتحدة قبل انعقاد مؤتمر مدريد– (حيدر ،2001).

استمر الموقف الأمريكي على حاله ولم يتبدل أمر جوهري في منطق الولايات المتحدة ونظرتها حيال القرار 425 بعد آيار /مايو 2000، إذ في الوقت الذي كان فيه لارسون يعد لمسته الأخيرة على الخط الأزرق كانت الإدارة الأمريكية تعمل على خطين:

1 – الضغط على لبنان للقبول بأن إسرائيل قد نفذت بانسحابها القرار 425 .

2 – الضغط على الأمم المتحدة للتوصل إلى قرار يشرع حق إسرائيل في ما احتفظت به من

أرض، وهي تعني بذلك الموقف من مزارع شبعا ، حيث أعلن الناطقون باسم الإدارة الأمريكية قبل الانسحاب في مايو 2000 م بأسابيع أن مزارع شبعا هي خارج القرار 425 وتخضع للقرار 242. شكل الموقف الأمريكي هذا غطاء دولي لخطة لارسن في مشروع الخط الأزرق ، وبدا أن لارسن قد نسق خطواته مع السفير الأمريكي في لبنان يومها دفيد سترفيلد والذي قام بدور الشاهد الدولي على المفاوضات بين لبنان والأمم المتحدة وبرز هذا الدور كعامل داعم وأساسي للمطالب الإسرائيلية بإبقاء مزارع شبعا إلى مفاوضات الحل النهائي. وقد زادت الولايات المتحدة من ضغطها على لبنان لكي يقلع عن مطالبه بأرضه في مزارع شبعا ، وذلك من خلال إبقاء المساعدات الأمريكية للبنان وقد هددت في نفس الوقت بأنها ستحرم لبنان من المساعدات إذا لم يرسل الأخير قواته إلى جنوب لبنان خلال ستة أشهر(يوسف ،2006).

2.4.2.3.الموقف الأمريكي من المقاومة اللبنانية

تبنت الإدارات الأمريكة على طول فترة الإحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية موقفا معاديا للمقاومة اللبنانية خاصة حزب الله ، وقد كان وضحا التناقض في الموقف السياسي من حزب الله والقوى المؤيدة له فبالرغم من إعلانها بشكل رسم ي رفض الإحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية إلا أنها في نفس الوقت اعتبر أعمال المقاومة اللبنانية اعمالا إرهابية وحاولت جاهدت الضغط على القوى التي تساند المقاومة اللبنانية من أجل وقف دعمها لحزب الله في لبنان ، أو وقف التسهيلات التي تمنح لحزب الله خاصة تهريب السلاح والمساعدات اللوجستية إلى الساحة اللبنانية . عملت الإدارة الأمريكية على تصنيف حزب الله في قائمة المنظمات الإرهابية ومحاولة إلصاق تهمة الإرهاب بالحزب من أجل محاصرته ، وإضعاف قدرته على مواجهة السياسة الإسرائيلية على الساحة اللبنانية خاصة بعد أحداث 11أيلول /سبتمبر 2001 وقد كان الدور الأمريكي في إصدار القرار 1559 من مجلس الأمن أحد الأدوات السياسية للضغط على الحزب داخل الساحة اللبنانية بهدف (مجموعة الأزمات ،2006).

3.4.2.3. الموقف الأمريكي من الدور السوري في لبنان

يتضح أن الإدارات الأمريكية على طول الفترة التي برز فيها الدور السوري في لبنان قد كان لها دور مهماً في ترتيب العلاقة بين إسرائيل وسوريا منعا للوصل إلى حالة من الصدام ضمن رؤية أمريكية للورقة اللبنانية، الواضح أن الإدارة الأمريكية لا تتصرف في الشرق الأوسط و في لبنان بالذات من وراء قناع، وهي لا تكف عن التصريح بمضمون ما تريد تحقيقه من أهداف وفي

مقدمتها إعـادة هيكلة العلاقات داخل المنطقة الشرق أوسطية علي أسس تتفق وغايات السيطرة الأمريكية، وبالتالي سوف تعمل علي إخراج لبنان من نفوذ سوري إلي نفوذ أمريكي، وأن تجعل من لبنان علي حد قولها نموذجاً للديمقراطية التي لم تستطع تحقيقها في العراق المحتل. يتقاطع مع هذا التوجه الأمريكي مع اصطفاف الدبلوماسية الفرنسية الذي أثمر القرار الدولي 1559، فتم إخراج القوات السورية، والشروع بإعادة هيكلة الوضع اللبناني من انتخابات نيابية وتشكيل حكومة جديدة، ولبننة المؤسسات ما أمكن في المدى القريب (arraee.com،2004).

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الملف اللبناني بالنسبة إلى سوريا وكما وصف ذلك أحد المحللين أن أولويات النظام الحاكم في سوريا تتركز في :

أولا : في الحفاظ على نظام الحكم . **ثانيا :** فرض الهيمنة والحفاظ على اليد الطولى في الشئون اللبنانية على اعتبار ذلك ضمان للاستقرار الداخلي في سوريا خاصة أن معظم الانقلابات التي وقعت في سوريا قد أحيكت من الأراضي اللبنانية. لذلك كان التركيز الأمريكي على الموضوع اللبناني يستهدف إلى درجة كبيرة الضغط على " النظام الحاكم "في سوريا من أجل الحصول على مكاسب سياسية في جبهات أخرى : السلام في الشرق الأوسط ، الوضع في العراق ، حيث تتهم الولايات المتحدة سوريا بتقديم تسهيلات للمقاومة العراقية والتغاضي عن نشاط حزب البعث العراقي في الأراضي السورية، ولذلك تم اعتبار أن الموقف من السلام والعراق هما السببان الرئيسيان لسوء العلاقات بين واشنطن ودمشق ، ولذلك لم يكن هناك قلق لدى السوريين من الموقف الأمريكي في الملف اللبناني (مجموعة الأزمات ، 2005) .

برز الدور الأمريكي في الضغط على سوريا من أجل إجبارها على الانسحاب من لبنان واستصدار القرار 1559 من مجلس الأمن الدولي كوسيلة ضغط على الحكومة السورية بهدف اضعاف حزب الله داخل لبنان من أجل ان تتمكن في مرحلة لاحقة من الضغط على حزب الله داخل لبنان عبر القوى الداخلية الموالية لها والمعادية لحزب الله (السيسي،2008).

أكدت في هذا السياق وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في مقابلة مع قناة العربية وفي إجابتها عن سؤال إذا لم تنسحب سوريا من لبنان ما هي الخيارات المتوفرة للولايات المتحدة ولفرنسا اقتصادياً ودبلوماسياً ؟ أجابت وزيرة الخارجية الأمريكية :

> نركز حالياً على الجهود الدبلوماسية لإقناع السوريين بأن الوقت قد حان للامتثال لإرادة المجتمع الدولي ، بالطبع الولايات المتحدة استعملت أيضاً عقوبات محدودة ضد سوريا في ظل قانون محاسبة سوريا وهناك عقوبات أخرى يمكن أن نطبقها ولكن أعتقد حالياً أن النقطة الأساسية هي أن المجتمع الدولي يتحدث بصوت واحد وعلى السوريين الإصغاء لهذا الصوت ،....إذن السوريون يجب أن يستمعوا لإرادة المجتمع

الدولي ، ولعل من الأهم يجب أن يستمعوا لإرادة الشعب اللبناني والشعب العراقي والشعب الفلسطيني لبناء مستقبل أفضل "(2005alarabiya.net , م).

حاول السوريين التجاوب مع المطالب الأمريكية في الموضوع العراقي والتعاون في مجال محاربة الإرهاب ، والتعاطي مع المطالب الأمريكية على الساحة اللبنانية ، إلا أن الموقف الأمريكي لم يظهر رضا ولم يقدم لنظام الحكم في سوريا أي إشارات إيجابية ، ولذلك كان الرد السوري على نكران الجميل الأمريكي على لسان وزير خارجيتها السابق فاروق اشرع والذي أعرب عن استعداد بلاده للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت مطالبها معقولة ، وتصب في خدمة استقرار المنطقة العربية بشكل عام والوضع اللبناني بشكل خاص ، وفيما يتعلق بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، مؤكدا أنه لا توجد دولة في العالم تتعاون مع الولايات المتحدة بدون تحفظ في إشارات غير مباشرة إلى أن هناك تحفظات سورية على المطالب الأمريكية تجاه الملف اللبناني ، وما آلت إليه الأوضاع بعد اغتيال الحريري ، وصدور القرار الدولي 1559(مجموعة الأزمات ،2005) .

4.4.2.3. الموقف الأمريكي من النفوذ الإيراني في لبنان

استمرت الإدارات الأمريكية المتتالية في نهجها المعادي للنفوذ الإيراني على الساحة اللبنانية وقد ازداد هذا العداء خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ، وقد اتهمت إيران بدعم المنظمات الإرهابية وعلى هذا الأساس تم تصنيف إيران من قبل إدارة الرئيس الأمريكي بوش ضمن دول محور الشر، والدول الراعية للإرهاب الدولي إن لم يكن أكبر دولة راعية للإرهاب (Brom,2007).

وقد عبر عن الموقف الأمريكي الكاتب مايكل ليدين الخبير السياسي الأمريكي والذي عمل في وزارة الدفاع الأمريكية، في مقال نشر يوم 13 يوليو 2006 على موقع معهد أمريكان إنستيتوت AEI تحت عنوان " نفس الحرب "، ورأى "أن ما يدور في الشرق الأوسط هو حرب كالتي حدثت ضدنا منذ 27 عاما – يقصد أكتوبر 1973 م – لكنها تجري هذه المرة من حماس بغزة إلى حزب الله في لبنان وسوريا، وترتبط بالتمرد بالعراق، ولكن العامل المحرك لكل ذلك هو (النظام الملالي) في طهران، فإيران لها اليد الطولى في كل ما يحدث بالمنطقة " ويصل ليدين في تحليله لأبعد من ذلك ، فهو يرى أن حزب الله هو ذراع لإيران وسوريا في دعم الفوضى بالعراق، وأن الحزب مسئول عن الكثير من أحداث العنف التي تقع في العراق بمشاركة سوريا وإيران نتيجة لدوره في تدريب وتسليح المتمردين السنة، ودعمه العلني للعنف بالعراق عبر رعايته لمؤتمر عقد مؤخرا للبعثيين

والمسلحين السنة، الأمر الذي جعل واشنطن تسارع بانتقاد سوريا وطهران وتحملهما مسئولية ما يحدث في لبنان والهجمات على إسرائيل (Islamonline،2006م).

واجهت إيران موقف أمريكا معاديا لسياساتها نتيجة لهذه النظرة الأمريكية، واتخذ الرئيس الأمريكي جورج بوش موقفا حازما من إيران واعتبرها أحد أقطاب " محور الشر " الداعم للإرهاب و بناء على هذا الموقف فقد اعتبر" النظام الإيراني" بأنه نظام غير مسئول، ولا بد من منعه من الحصول على التكنولوجيا النووية المتقدمة خوفا من إمكانية صناعة السلاح النووي والذي يشكل خطرا كبيرا على الأمن والسلم العالمي ، وقد تمكنت الولايات المتحدة من حشد الموقف الأوروبي خلفها في مجلس الأمن من أجل فرض عقوبات اقتصادية على إيران من أجل ثنيها عن المضي في هذا المشروع ، لكن موقف الرئيس الأمريكي وإدارته الحالية قد تلقت ضربة خاصة بعد نتائج الانتخابات في الكونغرس مما أضعف موقف الإدارة الأمريكية الحالية من الاستمرار بالضغوط على الحكومة الإيراني(Brom،2007) .

5.4.2.3.دور القوى الدولية الأخرى على الساحة اللبنانية :

تلعب قوى دولية ذات علاقة تاريخية وارتباطات مع بعض القوى المحلية داخل لبنان ، حيث لعبت فرنسا دورا مهماعلى الساحة الينانية بسبب الإرتباط التاريخي الفرنسي مع المسيحيين الموارنة في لبنان ، حيث تعتبر فرنسا نفسها راعية وحامية للطائفة المسحية في لبنان ،وقد لعبت فرنسا دورا مهما في الفترة الأخيرة من خلال مشاركتها في التوصل إلى ماعرف وقتها ب" تفاهمات نيسان " أو تفاهمات الناقورة بعد عملية " تقديم الحساب " التي نفذها الجيش الإسرائيلي ضد لبنان في مارس 1993، حيث شاركت فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة بالتوصل إلى هذا التفاهم الأمني .كما لعبت فرنسا دورا كبيرا في اصدار قرار مجلس الأمن 1559 وقد شكلت فرنسا القوة الأساسية الدافعة إلى أستصدار هذا القرار إلى جانب الولايات المتحدة المريكية وبريطانيا، وقد هدفت فرنسا من خلال هذا الموقف إلى دعم القوى اللبنانية المعارضة للوجود السوري في لبنان ، والداعية إلى تجريد حزب الله من سلاحه ،وقد لغبت فرنسا بالتعاون مع الأتحاد الأوروبي وبعض القوى العربية المعرضة للدور الإيراني في دعم تيار الأغلبية–تحالف قوى 14 آذار–(مجموعة الأزمات الدولية،2006).

يتضح مما سبق أن الأغلبية النيابية أيضاً – تحالف قوى 14 آذار تعتمد على قوى خارجية في العالم العربي خاصة السعودية ومصر والتي تعتبر نفسها في خط الموجهة الأول ضد تمدد النفوذ الإيراني حيث تعتبر السعودية نفسها راعية القوى السنية في المنطقة وإلى جانب ذلك البلدان الغربية التي تقدم الدعم المالي ، والدبلوماسي ، والسياسي . حتى أنه من الصعب استنباط برنامج

داخلي لقوى 14 آذار . لكن أجندتها محددة بشكل أساسي بثلاث مبادرات دولية : مؤتمر باريس الثالث من أجل زيادة المساعدات الممنوحة ، تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1559 م والمتعلق بتقييد حزب الله ، ومحكمة دولية لمحاكمة أولئك المسئولين عن قتل رئيس الوزراء السابق الحريري، وضمنياً للحد من المزيد من التدخل السوري . و يعتمد تحالف قوى 14 آذار على أغلبيته البرلمانية ، وعلى سلطة مجلس الوزراء ، وبدرجة كبيرة على الدعم من الحكومات الغربية والعربية الرئيسية لتأكيد نفسه ، لكبح الطموحات السورية ، و التحرك بسرعة في مسألة المحكمة م ن أجل إدانة النظام السوري فهو المحور الرئيسي لهذه الإستراتيجية(سوبلمان , 2005 م).

تلقت هذه القوى دعما دوليا من الخارج خاصة من فرنسا ، ولكون هذه المطالب تتطابق مع المصالح الإسرائيلية وتتوافق مع أهداف السياسة الإسرائيلية فقد تم بلورة هذه المطالب في قرار من مجلس الأمن الدولي باتفاق أمريكي – فرنسي، وتم إصدار القرار 1559 م من مجلس الأمن الدولي في 2 سبتمبر 2004 م. وتبنى القرار نقاط رئيسية وهي:

أولا : سحب كافة القوات الأجنبية من لبنان – بقصد سوريا – .
ثانيا : تجريد كافة القوى والميلشيات اللبنانية من سلاحها وقصر هذا السلاح على الجيش .
ثالثا : نشر قوات الجيش اللبناني في منطقة الجنوب، و إجراء انتخابات رئاسية حسب الدستوراللبناني.
رابعا : إجراء انتخابات رئاسية حسب الدستور اللبناني، وهذه إشارة من القوى الدولية للتجديد للرئيس أميل لحود(يوسف, 2007 م

المبحث الثاني

3.3 المحددات الداخلية

المحددات الداخلية غير الرسمية التي تلعب دور كبير في توجيه صانع السياسة الإسرائيلي، وهذه المحددات هي وسائل الإعلام الإسرائيلي والرأي العام والأحزاب والإسرائيلية، وبالرغم من وجود محددات أخرى لكنها تلعب دورا ثانويا بالنسبة لهذه المحددات.

1.3.3. وسائل الإعلام :

تعتبر وسائل الإعلام الإسرائيلية سواء الصحافة ، والإذاعة والتلفزيون بحسب القانون الإسرائيلي أدوات داعمة للسلطة والأغلبية اليهودية المهيمنة على الدولة ، وأذرع لتدعيم المشروع القومي اليهودي .

1.1.3.3. واقع وسائل الإعلام الإسرائيلية

بدأت الصحافة قبل إنشاء إسرائيل حزبية التوجه ، حيث كانت تصدر صحيفة دافار منذ عام 1925 م ومع تراجع دور الصحافة الحزبية ، وتراجع نفوذ الدولة على المستوى القانوني والسياسي خصوصا فيما يتعلق بشأن ملكية وسائل الإعلام المرسلة والتي تحكمت فيها الدولة حتى عام 1992 م ، فإن الدولة مازالت تلعب دوراً مهماً ومركزياً في الإعلام من خلال إضفاء الشرعية عليه ، وعلى الخطاب المهيمن فيه ولهذا فإن الإعلام الإسرائيلي مركب ومعقد للغاية . فمن الجهة الأولى هناك تعددية واضحة ، ومن الجهة الأخرى الخطاب القومي قوي جدا ويضع حدوداً واضحة لما هو متاح وما هو شرعي .

وتنشط في إسرائيل خمس صحف عبرية يومية ذات رواج كبير ووضع صحفي واقتصادي مستقرين وهي يدعوت أحرنوت ، ومعاريف ، وهآرتس ، والصحيفتان الاقتصاديتان " غلوبس " ، " وذى ميكر "، وجميعها ملكية خاصة ، إضافة إلى الصحف اليومية الخاصة توجد صحف يومية عدة متصلة بأحزاب سياسية مثل " هتسوفيه " التي يصدرها حزب (المفدال) ، وهموديع التي يصدرها حزب (أغودات يسرائيل) ، و" تيد نئمان " التي يصدرها حزب(ديغل هتوراه) . إضافة إلى ذلك هناك صحف تصدر باللغات الروسية، والإنجليزية ، والعربية ، إضافة إلى هذه الصحف هناك شبكة كبيرة من الصحف الأسبوعية ، والشهرية وهناك دوريات شبه محترفة تصدر عدة سنوات . ويشير الرواج الواسع نسبيا للصحافة العبرية ، ولمعظم الصحافة المكتوبة بلغات أخرى إلى مستوى عال من الاستهلاك الإعلامي الذي يميز المجتمع الإسرائيلي .

بحسب استطلاع صادر عن مركز هرتسوغ للإعلام والمجتمع والسياسة في شهر آذار 2003 م فإن 40% من الإسرائيليين يقرأون صحيفة يومية بشكل يومي ، 15% فقط لا يقرأون صحيفة بتاتا، وبحسب المعطيات المتوفرة عن أعداد الصحافة التي توزع يوميا في إسرائيل في عام 2004 م.في الجدول التالي ،(1.3) يظهر حجم توزيع الصحف في إسرائيل يوميا خاصة يوم الجمعة

جدول(1.3):حجم توزيع الصحافة اليومي في إسرائيل

الصحيفة	العدد في اليوم العادي	العدد يوم الجمعة
يدعوت أحرنوت	450000	650000

معاريف	220000	300000
هآرتس	105000	160000

(جمال, ص35, 2005)

لعبت وسائل الإعلام المرسل، دورا كبير في إيصال المعلومة للمواطن الإسرائيلي وهي تنقسم إلى قسمين :

أولا : الإذاعة ، وهي تشمل عدد من المحطات الإذاعية مثل :

1) محطة صوت إسرائيل : وهي تبث بكافة اللغات ويظهر أن الموقف الرسمي هو الذي يظهر على مضامين البث ، وأن الإذاعة تشكل آلية ناجحة لتأطير المواضيع السياسية والأمنية بالشكل الذي يتماشى مع مصالح النخب السياسية والأمنية في إسرائيل .

2) شبكات البث : وهي تشمل الإذاعات " ريشت ب " ، و" ريشت د " وهي تشارك في نقل وجهة النظر الحكومية للمواضيع السياسية والأمنية ، في حين فإن محطة " ريشت ج " فهي تمثل محطة لداعية السلام " آفي نتان " . أما " إذاعة الجيش " فهي الذراع التشهيري للدولة وللمؤسسة العسكرية والمعبرة عن موقف المؤسسة العسكرية .

ثانيا : القنوات التلفزيونية وهي تضم عدد من القنوات التلفزيونية وعلى رأسها القناة الأولي وهي قناة حكومية و تعتبر نشرتها الإخبارية " مباط " نظرة ، مصدرا مهما للمعلومات لعدد كبير من المواطنين، وقد بقيت لفترة طويلة هي المصدر الأساسي لكونها القناة الوحيدة حتى عام 1991 م ، وكانت تتمتع بمصداقية عالية حيث بلغت نسبة من يشاهدون هذه النشرة الإخبارية حوالي 79% من الجمهور الإسرائيلي. إلى أن ظهرت القنوات التجارية خاصة القناة الثانية والقناة العاشرة واللتان نافستا القناة الأولى وتمكنتا من انتزاع عدد كبير من المشاهدين بسبب ما تقدمه من برامج, وقد تمكنت القناة الثانية من التفوق على القناة الأولى التي تتبع الحكومة (جمال, ص 139، 2005 م).

2.1.3.3. التوجهات السياسية لوسائل الإعلام الإسرائيلية

يوضح " تومس فريدمان " الكاتب الأمريكي الشهير والمقرب من الدوائر اليهودية في الولايات لمتحدة الأمريكية التوجهات السياسية للإعلام الإسرائيلي:

(إن جزء من الصحافة " الإسرائيلية " تسيره الدوافع الإيديولوجية. ففي بعض الأحيان يعمد المراسل والذي مهمته نقل الحقيقة إلى دمج الخبر وإتباعه بالتحليلات, والنتيجة تكون خليطا من الحقائق وهذا يعني أن تقليد التقرير الموضوعية ليس راسخا في الإعلام الإسرائيلي).

تتضح الصورة أكثر عند مراجعة الخلفيات الأمنية والعسكرية للمراسلين، حيث ينقسم المراسلون الإسرائيليون أو معظمهم إلى ثلاث فئات:

1) إما من اليهود الذين تخرجوا من مؤسسة المخابرات الإسرائيلية " أو الذين كانوا على علاقة بالمؤسسة الأمنية بشكل أو بآخر.

2) وإما من الدروز العرب الذين تخرجوا من الوحدات المختارة في الجيش الإسرائيلي ومعروف عن بعضهم تأييدهم لليكود اليميني .

3) وإما من العرب الحاصلين على موافقة أمنية .

وعند استعراض قائمة الكتاب والمراسلين الصحفيين وحتى المحللين في الصحف أو محطات البث – التلفزيون، الراديو – فإن الصورة تكون واضحة على التوجهات التي يمثلها هؤلاء الصحفيين أو الكتاب. وعلى سبيل المثال :

1 – " إيهود إيعاري" : المحلل للشئون العربية في القناة الثانية للتلفزيون مرتبط بشكل كبير بالمؤسسة الأمنية . ويمتلك شبكة صداقات مهمة من بينها أمنون شاحك رئيس الأركان السابق عاموس مالكا رئس سابق للاستخبارات العسكرية .

2 – روني شكيد : محرر الشئون العربية في صحيفة يدعوت أحرنوت عمل محققاً في الشباك.

3 – شمعون شيفر : المحلل السياسي في صحيفة يدعوت أحرنوت ويمتلك علاقة صداقة مع شمعون بيرس .

4– بنحاس عنبري : كاتب صحفي في صحيفة هآرتس، عمل في جهاز الإحصاء في الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية .

5– يهودا ليطاني : محرر للشئون السياسية في صحيفة يدعوت أحرنوت، عمل ناطقاً لجيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية .

ونظرا لمتانة علاقة هؤلاء وغيرهم من المراسلين مع المستويات السياسية والأمنية فإننا كثيرا ما نسمع أو نقرأ تحليلات سياسية أو عسكرية من صحفي يستند إلى ما يعرف ب (مصدر أمني كبير) أو مصدر سياسي مطلع. بالإضافة إلى عمل هؤلاء المراسلين فقد جرت العادة أن تختار وسائل الإعلام " الإسرائيلية " محللين لها وخاصة في المجالين السياسي والعسكري ومن هؤلاء

1 – إيتان بن إلياهو : محلل عسكري للقناة الثانية وهو رئيس سلاح الجو الإسرائيلي السابق

2 – عاموس مالكا : المحلل العسكري للقناة الأولى وهو رئيس سابق للاستخبارات العسكرية

وتشير هذه التعيينات إلى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تختار هؤلاء المحللين بناء على توصيات حكومية في بعض الأحيان لفرض نبرات استبدادية لأغراض سياسية وهم يعتبرون في بعض الأحيان (مهدئون قوميون).

أوضح صورة لحال المراسلين وصفها أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب البروفيسور " شلومو زند " حيث أشار إلى أنه منذ الأيام الأولى للانتفاضة الفلسطينية الثانية ، لاحظ أن معظم الصحفيين من" اليسار واليمين " يندفعون إلى مواقف أطلق عليها مواقف قومية ملتهبة، ورد على سؤال إذا ما كان يقصد المراسلين العسكريين ، قال : لا يفاجئني المراسلون العسكريون فلم أتوقع من " روني دنيئيل " المراسل العسكري للقناة الثانية ، ولا من " ألون بن دفيد " المراسل العسكري للقناة الأولى شيئا آخر، لأن وجودهما ومكانتهما مستمدة من معلومات تصدر عن عسكريين " إسرائيليين " إلا أن ما يفاجئني ظاهرة (يهودا إيعاري) فهو يجلس كل مساء أمام الشاشة، مع ثقة غير عادية بالنفس ويقرر كل ما يجري على الأرض قبل أن يعرف الر ئيس عرفات، المشكلة أن يعاري لم يعد يتكلم بلهجة حيادية أسوة بمعظم المراسلين والمذيعين في الراديو والتلفزيون الذين تحولوا إلى محرضين وملتصقين بجهاز الدولة(أبو عامر ، 2004 م) .

3.1.3.3. تأثيروسائل الإعلام على الجمهور الإسرائيلي

أصبح من نافلة القول أن لوسائل الإعلام في المجتمع الحديث دورا مركزيا، ولكن الخطأ القول إن الصحفيين أصبحوا أكثر أهمية من السياسيين أو أنهم يؤثرون أكثر منهم ، الموديل المتكون هو موديل تكافلي تتشابك فيه وسائل الإعلام والسياسة معا في علاقة تبادلية. و يتأثر الصحفيون أكثر من تأثيرهم على السياسة والسياسيين ببنية وسائل الإعلام .

ففي المجال الأمني هناك مهمة أخرى عدا تغطية أحداث العنف مهمة القاضي أوالحكم أيضا، وقد استوعب الجيش الإسرائيلي هذا التغير في طابع الحرب ما بعد الحداثة ، حيث ورد في وثيقة نظرية للجيش حول موضوع القتال في صراع محدود وبشكل صريح

> "أن أنواع القتال في المواجهة المحدودة لابد أن تستجيب لمتطلبات المعركة على الوعي، أو الرأي العام. فوسائل الإعلام أضحت أشبه بالبندقية التي تطلق رصاصات سيكولوجية ، أو لنقل نوع من الوسائل القتالية ، فللكلمة أو الصورة وقع سيء بل وأسوء أحيانا من الإصابة الناتجة عن طلقة معدنية " (شلحت، يناير، 2005 م

في دراسة لدراسة تأثير وسائل الإعلام من وجهة نظر الصحفيين الإسرائيليين من خلال استطلاع للرأي أجري عام 2002، فقد تبين من الإستطلاع بشكل عام أن الصحفيين في إسرائيل يعتقدون بأن تأثير وسائل الإعلام على السياسيين أكبر من تأثيرها على الجمهور، وأن تأثيرها على الجمهور أقوى من تأثيرها على الصحفيين أنفسهم. ومال المستجوبون إلى الاعتقاد بأن الجمهور

يتأثر من وسائل الإعلام أكثر مما يؤثر فيها في حين أن تأثير السياسيين على وسائل الإعلام أكبر نسبياً. ويعتقد أغلب من شاركوا في الاستطلاع **54,5%** بأن تأثير السياسيين هذا هو تأثير سلبي أساسه، في حين فقط **3,8%** يعتقدون أن تأثير السياسيين إيجابي بالأساس(شلحت، يناير، 2005 م).

4.1.3.3. الرقابة العسكرية على وسائل الإعلام

إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تدعي نفسها دولة ديمقراطية ويوجد فيها جهاز رقابة من قبل الجيش يعمل من خلال القانون على جميع المنشورات والتصريحات المطبوعة والمنقولة عبر وسائل الإعلام . " ولقد فرضت إسرائيل على وسائل الإعلام عدم نشر أي خبر أمني من داخل البلاد إلا بعد أخذ الإذن من الناطق العسكري والذي أصبح المصدر السياسي والمتحكم بالأخبار الأمنية والعسكرية سواء الخسائر في صفوف الجيش أو الأحداث التي تحرج الجيش"(جمال، ص199 ، 2005 م).

تعتبر الرقابة العسكرية حلقة هامة في سلسلة حلقات ضبط العلاقات بين السلطة والإعلام في إسرائيل" ومهمتها إملاء المواقف المحددة في الموضوعات الأمنية. ورغم التطور الكبير الذي شهدته وسائل الإعلام الإسرائيلية في مجال النقاشات اليومية والشئون السياسية ، إلا أن الجانب الأمني مازال متحكماً في انطلاقتها فارضاً نفسه بقوة عليها . بداعي المصلحة الأمنية حيث أن هناك بعض الموضوعات تعتبر أسراراً لا يمكن للصحفي التعاطي معها حتى لو روجتها وسائل الإعلام الخارجية ومنها عمليات خطف الجنود ، والعمليات الاستشهادية ، والعمليات السرية التي لا يريد الجيش الإعلان عنها (أبو عامر ,2004 م) .

سارت الصحافة على قاعدتين أساسيتين وهما:

أولا: الاعتراف بحرية التعبير في أمور سياسية ضمن حدود المقبول، والمقصود هنا التوقعات التحليلات ونقد الآراء التي ليس فيها ما يكشف أسرار الدولة.

ثانيا : تبقى الأهداف الإستراتيجية والسياسية والأمنية مغلقة أمام الجمهور بموافقة المؤسسات الإعلامية ، وهي تتبني مفهوم أن المؤسسة الأمنية هي المخولة في صياغة السياسة الإستراتيجية للدولة، وأن المتتبع في إسرائيل يجد أن المعلومات الموجودة عند مؤسسات الدولة خصوصا العسكرية تعد ملكها الخاص والواضح أن كثيرا من الكتاب الصحفيين العسكريين يحاولون إرضاء المؤسسة العسكرية في كتاباتهم، وإن كان هناك انتقادات للجيش في بعض

الأحيان يأتي في إطار إظهار الشاذ وغير المألوف من أجل تثبيت القاعدة بأن الجيش عادة صائب في سياساته وتصرفاته، لكن هناك شواذ تجدر الإشارة إليها (جمال ،2005 م) .
تستطيع الدولة مراقبة كل ما يكتب ويقال في الصحف وفي وسائل الإعلام عن طريق لجان المحررين وأجهزة الرقابة العسكرية، ويستعمل نهج التوجيه الإعلامي كوسيلة تمكن المؤسسات الرسمية من السيطرة على المعلومات المنشورة عنها، وقد استعمل هذا النهج بداية بين مؤسسات الجيش والصحافة، وفي الحالات التي لا يتعاون فيها المراسلون مع هذا النهج يستطيع الناطق منع تزويدهم بالمعلومات أوعرقلة تسليمهم معلومات فورية ذات قيمة كبيرة، وأدى هذا الأسلوب إلى السيطرة على طبيعة المعلومات المنشورة خاصة فيما يتعلق بالدولة والجيش(جمال، 2004).

6.1.3.3. تغطية الصحافية الإسرائيلية للأحداث في لبنان

تناول الإعلام الإسرائيلي الموضوع اللبناني في فترة حساسة ومرحلة زاخرة بالأحداث فقد كانت المفاوضات السورية الإسرائيلية مثارا للاهتمام، كذلك المفاوضات مع الفلسطينيي ن مع مطلع عام 2000 م مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فقد تركز اهتمام الإعلام الإسرائيلي بأحداث الانتفاضة ، ولذلك بالرغم من أهمية الأحداث الدولية والإقليمية التي وقعت فقد برزت الأحداث على الساحة اللبنانيةِ وكان أبرزها الهجمات المتبادلة بين حزب الله والجيش الإسرائيلي في مطلع عام 2000 م، ثم قرار الحكومة الإسرائيلية في عهد براك الانسحاب من جنوب لبنان وقد تناولت الصحافة الإسرائيلية هذا الموضوع بمزيد من التحليل من خلال أقلام الكتاب والمراسلين والمحللين وبعض الشخصيات السياسية.

أبرزت تغطية الأحداث طبيعة الصحافة الإسرائيلية وهويتها السياسية من خلال أقلام الكتاب الذين تناولوا موضوع الانسحاب من جنوب لبنان، فقد كان واضحا أن الصحف الإسرائيلية الرئيسية الثلاث وهي يديعوت أحرنوت، معاريف، هآرتس قد تبنت بشكل عام خطاً مؤيداً للحكومة في قرارها الانسحاب من جنوب لبنان، وقد برز ذلك في كافة الصحف بدون استثناء، ولم تكن أصوات المعارضة قوية بالقدر الكافي لمواجهة قرار الانسحاب. وعند مراجعة الكتابات التي كتبت في هذه الفترة قبل الانسحاب يمكن ملاحظة التالي: معظم الكتاب أيدوا قرار الحكومة، ولكن عددا منهم شكك في أن هذه الخطوة لن تجلب في النهاية السلام والأمن لإسرائيل، زئيف شيف المحلل العسكري في صحيفة هآرتس في مقال له قال:" الخسائر الفادحة هي التي قادت إلى قرار القيادة السياسية بالانسحاب، وقد تبين أن قدرة إسرائيل على الصمود قد تآكلت بحيث لم يعد أحد يتعرف عليها ولا يزال الامتحان مستمرا "(شيف،2000،13مايو).

كتب كتاب آخرون أمثال أميره أورون و في مقال في هآرتس 5/15 ، شككت في النوايا من قرار الانسحاب ونجاحه في تحقيق أهدافه ، وفي مقال آخر في هآرتس 5/21 ، أكدت عدم الحاجة لوجود الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان(أورون،2000، 21مايو).

وفي نفس الصحيفة " يارون لندن " هاجم موقف شارون من الانسحاب . كما أن المحلل العسكري لصحيفة يدعوت أحرنوت روني بن يشاي دعم قرار الحكومة بشكل واضح حيث قال : " نجح الجيش الإسرائيلي في الجبهتين – فلسطين، لبنان – في تحديد مستوى إطلاق النار وضبط النفس بحيث يمكن المستوى السياسي من إدارة المعركة على مستوى الساحة الدولي"(بن إيشاي،2000،21مايو).

أكد المحلل نحوم برنيع على تشككه من نتائج الانسحاب في صحيفة يدعوت أحرنوت 5/24، و واعتبر برنيع الانسحاب هو بمثابة هزيمة للجيش الإسرائيلي ، حيث قال : " يجدر بنا ألا نوهم أنفسنا أن الالتزام الذي قطعه براك على نفسه في الانتخابات هو الذي أخرجنا من لبنان بل إراقة الدماء هو الذي جعله يخرج من لبنان . لقد ألحق عدة مئات من مقاتلي حزب الله الهزيمة بالجيش الإسرائيلي الكبير والقوي "((برنيع،2000، 24مايو).

بعد الانسحاب رحبت الصحف الإسرائيلية بالانسحاب وكانت معظم الكتابات تصب في هذا الاتجاه مع وجود بعض التحفظ على الآليات التي تمت.

في صحيفة هآرتس5/25 كتب عدة كتاب أمثال جدعون سامت قائلا :" إسرائيل لم تصنع معروفا مع أحد وإسرائيل تصرفت وفق مصالحها الوطنية ".

يوسي ملمن رحب بالانسحاب مع التحفظ على التعامل مع جيش لبنان الجنوبي، وناحوم برنيع، ذهب بنفس الاتجاه . أما الكتاب والمعلقون العسكريون والمحللون في صحيفة يدعوت أحرنوت، فقد كان واضحا ترحيبهم بهذا الانسحاب، وكذلك شلومو جازيت الذي ذهب إلى القول إلى أن الانسحاب سيؤدي إلى اتفاق سوري إسرائيلي(جزيت، 2000،25مايو).

هذا ما ذهب إليه زئيف شيف في هآرتس، و كتب المعلق العسكري في الصحيفة "الانسحاب يعطي لدولة إسرائيل شرعية لاستخدام كامل قوتها"(شيف،2000،27مايو) .

من الأصوات القليلة التي عارضت الانسحاب كتب زعيم المعارضة في ذلك الوقت أريل شارون حيث لم تكن المعارضة للانسحاب نفسه ولكن المعارضة كانت لأسلوب الانسحاب فقد كتب " انسحاب بعيون ذليلة " ، الانسحاب الإسرائيلي كان متسرعا دون تخطيط ومن الممكن أن تكون نتائجه أفضل لو تم الإعداد له جيدا "(شارون ، 2000، 26 مايو) .

لم تظهر أصوت تنتقد الانسحاب إلا بعد أن انتهى الانسحاب وقد ظهر الانتقاد من بعض الكتاب والمحللين في الصحف الذين أيدوا في السابق الانسحاب ، وكان الانتقاد لما اعتبروه تسرعا في الانسحاب ، أمثال رون بن يشاي حيث كتب " إسرائيل أخطأت في الانسحاب المتسرع " .

بعد الانسحاب وقعت أحداث مثل خطف الجنود في أكتوبر 2000 م تناولتها الصحف الإسرائيلية بالنقد لأسلوب الجيش بالتعامل مع حزب الله وطالبت يدعوت أحرنوت بالرد القوي على حزب الله ، في نفس الاتجاه تحدث زئيف شيف عن ضرورة الاستعداد للمواجهة مع حزب الله . مع اندلاع حرب تموز فقد كان واضحا التأييد المطلق لمعظم الكتاب الإسرائيليين للحرب وأهدافها وضرورة القيام بها ، لكن عددا كبيرا من المحللين الذين يكتبون على صفحات الصحف الرئيسية ، قد وجهوا تحذيرا واضحا , وأكدوا على ضرورة التجنب في الغرق بالمستنقع اللبناني ، إلا أنه مع استمرار الحرب مع فشل الحرب في تحقيق أهدافها ذهب عدد كبير من الكتاب في التشكيك في أهداف الحرب وتحميل المستوى السياسي إخفاقات الحرب وتجنب النقد تجاه الجيش .

2.3.3 .دور الرأي العام الإسرائيلي

يعتبر الرأي العام أحد الموارد أو الضوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية ويتحدد ذلك طبقا لطبيعة وقوة الرأي العام وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة وبالرغم من أن هناك خلافا بين المفكرين السياسيين حول دور الرأي العام في توجيه السياسة الخارجية، وقدرته على التأثير في القرارات(سليم، 1998).

1.2.3.3..خصائص الرأي العام الإسرائيلي

يظهر في الحالة الإسرائيلية بشكل خاص أن القيادة السياسية هي التي لها التأثير الأكبر في الرأي العام مستغلة بذلك وسائل الإعلام الإسرائيلية في ترويج سياساتها في تناول القضايا السياسية والأمنية على اعتبار أن الموضوع اللبناني هو موضوع أمني في المقام الأول أكثر من كونه علاقة بين دولة جارة أو دولة أخرى ، فهناك العديد من العوامل المستمدة من طبيعة الرأي العام الإسرائيلي التي تعطي لصانع السياسة الخارجية قوة تأثير على الرأي العام تفوق قوة الرأي العام في التأثير على صناعة السياسة الخارجية. ويتأثر الرأي العام بالسياسة الخارجية للحكومة تجاه لبنان بشكل كبير على اعتبار أن هذه السياسة تتعامل مع عدو يمثل تهديدا أمنيا على الحدود الشمالية للدولة ولا سيما أن الخطاب الإعلامي للدولة يخوف الجمهور من أخطار حزب الله وتهديده لأمن إسرائيل (Ben Meir, Shaked ،2007) .

يلاحظ أن الرأي العام الإسرائيلي لا يثق كثيرا بالقيادة السياسية، ويفضل تقديرات الضباط المحترفين في الشئون المتصلة بالأمن وينظر إلى تحليلاتهم على أنها لا تصدر من خلال دوافع سياسية أو أيديولوجية. (بيري ، 2007 م) .

يرى عدد من المطلعين على المجتمع الإسرائيلي أن هناك حالة من الضعف تنتاب الروح المعنوية لدى أفراد المجتمع الإسرائيلي في الآونة الأخير ، الأمر الذي أثر بالسلب على توجهات الجمهور الإسرائيلي ونظرته تجاه القضايا المصيرية. ففي مطلع عام 2004 م أعلن الجنرال موشيه يعلون رئيس الأركان وقتها أن الخلية الضعيفة في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية هي ضعف روح الصمود لدى الجمهور الإسرائيلي .

تحدث في نفس السياق الجنرال " بني غيتس " قائد المنطقة الشمالية وقتها أنه قلق جدا من الصواريخ بيد حزب الله ولكنه قلق أكثر من قدرة المجتمع الإسرائيلي للصمود أمام ضغوط الحرب . ولا بد من الإشارة هنا إلى الجمهور الإسرائيلي في هذه الفترة هو أن هذا جمهور بدأ يميل إلى الابتعاد عن الحرب وقد عبر عن ذلك يهودا أولمرت نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت في حديث له تم نشره في يونيه 2005 م " نحن قد مللنا الحرب ، نحن قد مللنا حالة الاستنفار ، نحن قد مللنا الانتصارات ، نحن قد مللنا أن نهزم أعداءنا ". كما أن قرار الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من جنوب لبنان عام 2000 م هو تعبير لهذا الوصف. ويرى عدد من الباحثين أن إسرائيل مثلها مثل باقي الدول الديمقراطية في العالم الغربي تواجه صعوبات في القيام بالحرب خوفا من فقدان أرواح جنودها. هذا الأمر هو الذي يدفع القيادة الإسرائيلية إلى التفكير جيدا قبل اتخاذ قرار لإدخال قوات برية إلى ساحة الحرب خوفا من فقدان أرواح الجنود الإسرائيليين في الميدان ، بسبب محاسبة الجمهور للحكومة في أي قرار سياسي تتخذه خاصة مايخص اعلان الحرب(عنبر، 2007).

يشار هنا إلى أن الرأي العام قد يؤثر على نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة الخارجية فمع أن هذا النمط من التأثير في القرار السياسي نادر الحدوث في كثير من الدو ل، إلا أن هذا واضح في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان ، وأقرب مثال على ذلك حركة الأمهات الأربع التي نشأت في إسرائيل من أجل الضغط على الحكومة الإسرائيلية حتى تنسحب من جنوب لبنان (دوكير، 2004 م) .

2.2.3.3 العوامل المؤثرة في الرأي العام

العوامل المهمة والتي لها دور في قدرة تأثير الرأي العام الإسرائيلي على القرار السياسي هي : ارتفاع المستوى الثقافي ، الاهتمام السياسي لدى الجمهور الإسرائيلي، الانقسام الإثني. بالرغم من أنه في كثير من الدول فإن الاهتمام بالسياسة الخارجية محدود بسبب نقص المعلومات ، أو أحيانا تشوه المعلومات، أو عدم التأثر المباشر بالأمور إلا أنه في الحالة الإسرائيلية فإن تأثر الجمهور بالأحداث هو تأثر مباشر . خاصة وأن المواجهة على الأرض اللبنانية هي مواجهة قريبة من الحدود ويتأثر بها المواطن تأثيراً مباشراً، وقد أدت المواجهات الإسرائيلية قبل الانسحاب من جنوب لبنان في عمليتي تقديم الحساب 1993 م ، وعناقيد الغضب1996 م إلى تساقط الكتيوشا على المدن الإسرائيلية(Brom، 2007) .

فيما يتعلق بالانقسام الإثني فمن الواضح أن الرأي العام في إسرائيل يتشكل من اليهود والعرب ، هذا الانقسام بين المجموعتين داخل المجتمع الإسرائيلي يتراوح بين 79% من اليهود إلى 21% من العرب، وعند الحديث عن السكان البالغين في إسرائيل(أي تزيد أعمارهم عن 18 عام) فإنه يمكن تقسيم هذا المجتمع إلى 85% من اليهود ، 15% من العرب ، في الظروف الطبيعية فإنه يوجد اختلاف كبير بين المجتمع العربي والمج تمع اليهودي . في حالة عرض أي قضية فإنه ستتأثر النتائج العامة بحوالي 5 – 3 % فإذا كان هناك تأييد لقضية في المجتمع اليهودي يبلغ 50% ، و80% من المجتمع العربي فإن التأييد لهذه القضية في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام سيصل إلى 54,5%. وترتبط موقف كل من المجتمع اليهودي ، والمجتمع العربي حسب الموقف العدائي من هذه القضية في كل من المجموعتين ، لذلك فإن كان 95% من اليهود يعتقدون بعدالة الحرب ضد حزب الله في حين يعتقد 10 % من العرب في ذلك فإن نتيجة الموقف في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام تصل إلى 82,5 %، وهذا يمثل معدل الأوزان لكل من المجتمعين وحسب ما تمثله كل قضية من اهتمام لهذه المجموعات من الجمهور (Ben ,Mier,Shake, 2007 م).

وقف الجمهور الإسرائيلي دائما إلى جانب الحكومة الإسرائيلية في حروبها ضد العرب منذ الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982 م حتى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان كان هناك تعاطفاً واسعاً من الجمهور الإسرائيلي مع سياسة الحكومة الإسرائيلية ، وفي 17 يوليو 1982 انطلقت مظاهرة واسعة شارك فيها 200 ألف متظاهر تأييداً لسياسة رئيس الوزراء في ذلك الوقت مناحيم بيغن .

حدث بعض التراجع في المواقف خاصة بعد دخول القوات الإسرائيلية بيروت ووقوع مجزرة صبرا وشتيلا في17،18 أيلول / سبتمبر 1982 م ، حيث توسعت المعارضة في المطالبة بعدم التورط أكثر في الأوضاع الداخلية في لبنان وسحب القوات الإسرائيلية إلى الجنوب اللبناني وقد

انطلقت مظاهرات واسعة نظمتها حركة السلام الآن شارك فيها عشرات الآلاف في ساحة ملوك إسرائيل سابقا– رابين حاليا –(شليندر،1996 م).

دعم الجمهور الإسرائيلي مواقف الحكومة في العمليات العسكرية الكبيرة سواء عمليتي تقديم الحساب 1993 م ، وعناقيد الغضب 1996 م . وأيدت غالبة 62% من الإسرائيليين في عام 2000 م الانسحاب أحادي الجانب من لبنان ، وقد استمر هذا التوجه في الزيادة منذ عام 1997 م ، وفي استطلاع عام 1999 م أجراه مركز جافي للدارسات الإستراتيجية – تل أبيب – أن غالبية 55% موافقة على الانسحاب الأحادي من جنوب لبنان ، حيث كان معدل التأييد 44% في عام 1998 م ، 41 % في عام 1997 م.

تبين من الاستطلاع أن النساء يدعمن الانسحاب أكثر من الرجال ، وكذلك كبار السن ، كما أن المولودين في أوروبا وأمريكا أكثر تعاطفاً للانسحاب من المولودين في أسيا وأفريقيا ، وأن أقل نسبة تأييد للانسحاب هي بين المولودين في إسرائيل(الصابرا). أظهر الاستطلاع أن اليهود العلمانيين أكثر تعاطفاً مع قرار الانسحاب من المتدينين ، كما أن الأفراد الذين أدوا الخدمة العسكرية في المناطق أقل دعما من الذين لم يخدموا في الجيش ولم يخدموا في المناطق (Arian,2000 م) .

يظهر جدول استطلاع الرأي حول الانسحاب من لبنان صادر عن – مركز جافي – شكل (2.3) في مايو 2000 على النحو التالي:

السؤال	1999	2000
المنطقة الأمنية لا تساوي حياة الجنود الإسرائيليين	%74	%86
المنطقة الأمنية مهمة من أجل التوصل إلى صفقة مع سوريا	%72	% 79
المنطقة الأمنية تجلب الهدوء إلى شمال البلاد	%71	%75
المشكلة اللبنانية يمكن حلها بدون أن نترك هضبة الجولان	%70	لا
إسرائيل يجب أن تنسحب من طرف واحد من جنوب لبنان	%55	%62
نحن ندفع الثمن في جنوب لبنان بدون مفاوضات مع سوريا	%72	لا
المسألة اللبنانية يمكن معالجتها بدون التراجع عن الجولان	لا	%55
يرجع الجزء الأكبر لحالة عدم الاستقرار في جنوب لبنان بسبب السياسة الإسرائيلية	%34	%36

أظهر استطلاع الرأي توجه الجمهور نحو تأيد أكثر نحو التخلص من منطقة جنوب لبنان لأن إسرائيل تدفع ثمن وجودها (Arian, ,p26, 2000 م) .

تركز في الأعوام 2001 م، 2002 م الجهد لدراسة موقف الجمهور الإسرائيلي من الوضع الأمني المتردي نتيجة للعمليات الفدائية داخل الخط الخط ، وفقدان الأمن الشخصي للمواطن الإسرائيلي مع وجود استطلاعات للرأي حول ثقة الجمهور بالقيادة السياسية وأدائها في مواجهة القضايا الأمنية بشكل عام ،أما فيما يتعلق بالموضوع اللبناني فإن الدراسات تناولت وجهة نظر الجمهور الإسرائيلي من أثر الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان على الوضع الأمني للمواطن الإسرائيلي في شمال لبنان . أظهر استطلاع للرأي أجري في عام 2003 م أن الجمهور الإسرائيلي قد انقسم إلى ثلاث أقسام: حيث اعتبر 38% من الجمهور أن الوضع الأمني في إسرائيل قد تحسن بعد الانسحاب من جنوب لبنان، في حين يعتقد 31% من الجمهور أن الانسحاب من جنوب لبنان لم يكن له التأثير الكافي على الأوضاع الأمنية، و في حين يرى 31% من الجمهور أن الوضع الأمني بعد الانسحاب قد أصبح أسوء من قبل(2003,Arian) .

اتضح موقف الجمهور العربي في رفض التعاون مع المصالح الإسرائيلية في جنوب لبنان، وقد تجسد هذا الموقف من خلال رفض المواطنين العرب استقبال أفراد جيش لحد الفارين من جنوب لبنان. حيث دعت لجنة المتابعة – التي تمثل عرب إسرائيل – إلى عدم استقبال عناصر مليشيا جيش لحد من جنوب لبنان، وقد قال سكرتير اللجنة عبد عنبتاوي أن لجنة المتابعة تدعو إلى التعبئة ضد إقامة متعاونين من جيش جنوب لبناني في بلدان عربية ، ونرفض استقبال هؤلاء الخونة عندنا ونطالب بأن يحاكموا أمام الدولة اللبنانية بتهمة التعاون مع إسرائيل كما حذرت اللجنة في المناسبة فيها – العرب الإسرائيليين – فلسطينيو 1948 من تأ جير أو بيع شققهم إلى عناصر مليشيا جيش لبنان الجنوبي العميل(غنايم، 2004 م).

يشار هنا أنه مع اندلاع حرب تموز 2006 وبعد أقل من أسبوع من اندلاع الحرب في 12 تموز 2006 م أجرى مركز "داحف "استطلاع للرأي في 17 تموز وجد أن 86% من الأشخاص البالغين في المجتمع الإسرائيلي قد أبدوا قناعتهم بعدالة الحرب التي يخوضها الجيش ضد حزب الله ، في حين رأى فقط 14% أنها تشكل خطأ ، وقد أعرب 58 % من المستطلع آراؤهم بضرورة استمرار الحرب حتى يتم القضاء على حزب الله، و23% أيدوا استمرار الحرب حتى يتم إبعاد حزب الله عن الحدود، فقط 17% أيدوا وقف إطلاق نار وإجراء مفاوضات مع الحزب.

كما أظهرت نتائج استطلاعات الرأي أجراه مركز" تامي ستنميز" ، رفض غالبية الجماهير العربية للحرب التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله واعتبرها غالبية الجمهور العربي أنها غير عادلة (2007,Ben Mier,Shakedم) .

3.3.3 دور الأحزاب السياسية في إسرائيل:

يتسم النظام الحزبي الإسرائيلي بخصائص يساهم الإلمام بها في فهم كثير من الظواهر المهمة في الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل ويساعد في فهم المنظومة الحزبية وفي فهم حالة عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل ، ودور المنظومة الحزبية في صناعة القرار في إسرائيل .

1.3.3.3. خصائص النظام الحزبي الإسرائيلي

برزت لخصائص النظام الحزبي في إسرائيل بعد الاستقلال ولكنها كانت مؤثرة بشكل كبير بعد الانتخابات 1977 ، ومن أبرز خصائص النظام الحزبي :

1) كثرة الأحزاب وتنوع أنماطها ، وكثرة الانشقاقات في الأحزاب الكبيرة و الصغيرة .
2) قيام بعضها بأداء أدوار تتجاوز الأدوار المألوفة في الأحزاب في الديمقراطيات الغربية
3) التأثير القوي للخلافات الأيديولوجية والانقسامات الإثنية في تكوين وتغيير معالم الخريطة الحزبية وموازين القوى داخلها .
4) انقسام هذه الخريطة إلى معسكرات عريضة يختلف عددها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها (خليفة ،2004 م) .
5) وتعتبر الأحزاب الإسرائيلية الركيزة الأساسية التي يبنى عليها النظام السياسي ، كما أنها تساهم بدورا مهما في الحياة الدستورية (دويك ، 2004 م) .

2.3.3.3. التقسيم السياسي للأحزاب

يمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية اليهودية إلى ثلاث أجنحة رئيسية هي: جناح اليسار ، و جناح اليمين ، و جناح الوسط – المركز – ، وهناك تقسيمات أخرى تبعا للمواقف السياسية تجاه القضايا التي تهم الأمن والسياسة الخارجية ، إضافة إلى ذلك هناك الأحزاب العربية والتي هي بالعادة مواقفها ترفض سياسة الحرب والعدوان التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية. وشكلت الأحزاب العربية بشكل تاريخي وظيفة لأحزاب المعارضة التقليدية في جهاز الحكم في إسرائيل، وكان التعامل مع هذه الأحزاب على أنها تمثل الأقلية العربية المعادية والتي لا يمكن الوثوق بها ولا يمكن تقبلها كجزء من الائتلاف الحاكم، وهذا لا يشمل تلك الحالات التي شكل فيها أعضاء الكنيست العرب جزءا من الأحزاب اليهودية المشاركة في الائتلاف (مبروك، إبريل، 1986م).

يمكن متابعة توزيع ثقل الأحزاب حسب المعسكرات السياسية في الفترة بين عامي 1999 م – 2006 م والتي أفرزتها نتائج الانتخابات للكنيست ثلاث مرات الكنيست الخامسة عشر عام 1999،

والكنيست السادسة عشر 2003، والكنيست السابعة عشر 2007، في الجدول (3.3)على النحو التالي

جدول (3.3) يظهر تقسيم الأحزاب الإسرائيلية

	الكنيست الخامسة عشر 1999 م	الكنيست السادسة عشر 2003 م	الكنيست السابعة عشر 2006 م
معسكر اليسار	38	28	27
معسكر اليمين	33	47	31
معسكر الوسط	12	15	36
المعسكر الديني	27	22	18
أحزاب أخرى	10	8	7

يلاحظ من نتائج الانتخابات تزايد قوة أحزاب المركز والتي يمثلها حزب كاديما وضعف قوة أحزاب اليسار بشكل عام وتراجع قوة اليمين الإسرائيلي ، مما يؤكد أن اتخاذ القرار السياسي في إسرائيل لا يبنى على موقف أيديولوجي ، وإنما تبعا للمصالح السياسية وحسب تقدير القيادة السياسية في إسرائيل (خليفة ،2004 م) .

3.3.3.3 موقف الأحزاب الإسرائيلية من المسألة اللبنانية

يمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية اليهودية إلى ثلاث أقسام حسب مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة المسألة اللبنانية على النحو التالي:

أولا : أحزاب اليسار : وهي تشمل حزب العمل وحزب ميرتس والقائمة التقدمية للسلام والمساواة (حزب عربي إسرائيلي) وتتبنى هذه الأحزاب مواقف تدعو إلى التوصل إلى تسويات إقليمية مع الدول العربية في المناطق المحتلة .

أما فيما يتعلق في الموضوع اللبناني : رغم أن حزب العمل قد أيد الحرب الإسرائيلية التي شنها مناحيم بيغن على لبنان بقيادة وزير الدفاع شارون ، وقد دعم حزب العمل الحكومة أثناء التصويت على حجب الثقة على الحكومة في الكنيست فحينما قدمت الجبهة الديمقراطية من أجل المساواة الخاضعة لهيمنة الشيوعيين اقتراحا بحجب الثقة عن الحكومة كانت درجة الفشل في هذا الاقتراح 93 صوتا مقابل 4 أ صوات، بمثابة الإجماع الوطني العام السياسي في الرأي ، لكن أحد الحمائم البارزين في حزب العمل " يوسي سريد " دعا إلى وقف عاجل لإطلاق النا ر، بينما

كانت حركة السلام الآن متحفظة وغير حاسمة تجاه تكتيكاتها ، و جرى تأسيس لجنة مناهضة الحرب في لبنان وتقرر القيام بمظاهرات (شيندلر، 1996 م).

عارض حزب العمل دخول القوات الإسرائيلية بيروت وحسب ما ذكر إسحاق رابين أن الاتفاق بين حزب العمل والحكومة الإسرائيلية والتي يتزعمها حزب الليكود يقضي بأن تقف القوات الإسرائيلية على مشارف مدينة صيدا اللبنانية أي على بعد 40 كم، واتهم وزير الدفاع الإسرائيلي بالكذب على الحكومة بسبب تقدم القوات الإسرائيلية إلى شمال صيدا(شيندلر، 1996 م) .
وفي انتخابات عام 1984 م للكنيست دخل حزب العمل الحملة الانتخابية على قاعدة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى جنوب نهر الليطانبي . وقد تمكن حزب العمل نتيجة وجوده كشريك في حكومة الوحدة الوطنية من إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الشريط الجنوبي (omedea. 2006.net م).

بشكل عام فقد اتفقت الأحزاب الإسرائيلية من معسكري اليمين واليسار في الحرب على حزب الله في جنوب لبنان، ولم يكن هناك خلاف بين هذه الأحزاب سواء كانت في معسكراليمين أو اليسار وقد ظهرت هذه الموقف واضحة عندما شنت إسرائيل عملية تقديم الحساب 1993 م، وقد كان حزب العمل الإسرائيلي بقيادة إسحاق رابين هو الذي قرر شن الحرب ، وقد ذكرت صحيفة هآرتس أن رئيس الحكومة إسحاق رابين قد اجتمع مع زعماء المعارضة اليمينية وأطلعهم على قرارات الطاقم الوزاري للشئون السياسية والأمنية في شأن العملية العسكرية الإسرائيلية في لبنان . شرح رابين أمام رئيس (الليكود) بنيامين نتانياهو ورئيس تسومت رفائيل إيتان وعضو الكنيست زفلون هامير (ا لمفدال) وعضو الكنيست رحبعام زئيفي (موليدت) خلفية قرار الحكومة وتصميم إسرائيل على عدم التسليم باستمرار إطلاق الكتيوشا على المستوطنات في الجليل والشريط الأمني ، وقال أعضاء الكنيست على أثر اللقاء إنهم أكدوا أمام رابين على تأييد كتل المعارضة لسياسة الحكومة الرامية إلى إحلال الهدوء على الحدود الشمالية . وقال نتانياهو " إننا نتوقع أن تعمل الحكومة لإعادة السلام إلى الحدود الشمالية ، وإذا عملت الحكومة بهذا الاتجاه فستنال دعما كاملا من الليكود "(سويد , 1993 م) .

بعد عملية تقديم الحساب في تموز / يوليو 1993 م قدم رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر ، قدم إليه إقتراحاً طلب منه نقله إلى المسئولين اللبنانيين ، وخلاصته أن تتولى السلطة اللبنانية نزع سلاح حزب الله وإرسال الجيش اللبناني للانتشار في مناطق قرب الحدود مع إسرائيل ووضع ترتيبات أمنية بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية وأن تتعهد الحكومة اللبنانية بعدم ملاحقة جنود " جيش جنوب لبنان " واستيعابهم في أجهزة الدولة

الأمنية ، كل ذلك في مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان خلال تسعة أشهر توقع بعدها معاهدة سلام بين البلدين .

الموقف نفسه تكرر في عهد الحكومة العمالية التي كان يتزعمها شمعون بيرس والتي شنت عملية عناقيد الغضب ضد لبنان في نيسان / أبر يل 1996 م و كانت بطبيعة الحال تحظى بدعم الأحزاب اليمينية خاصة حزب الليكود الذي كان يتزعمه أيضا بنيامين نتانياهو وفي أبان عملية عناقيد الغضب في 1996 م عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية من حزب العمل اقتراحا بتسوية مرحلية نقلت تفاصيله صحيفة هآرتس بتاريخ 1996/4/21 م ، ويتضمن هذا الاقتراح نفس الأفكار السابقة التي طرحها رابين إلا أن هذا الاقتراح أسقط موضوع " معاهدة سلام " واكتفى بترتيبات أمنية وعلاقات عسكرية عبر لجان التنسيق (سويد، 1999 م).

منذ أواخر حزيران / يونيو 1996 م أي بعد تشكيل حكومة نتانياهو ، تحدثت الصحافة الإسرائيلية عن بلورة خطة جديدة تجاه لبنان عرفت باسم " لبنان أولا " وتقوم الخطة التي رفضتها الحكومة اللبنانية والسورية ، على انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب في مقابل الانسحاب من لبنان في مقابل حل " حزب الله " وتجريده من السلاح والحصول على ضمانات أمنية من الحكومتين اللبنانية والسورية. وكان مستشار نتانياهو " إفرات تامير" أكثر وضوحا في التعبير عن موافقة الحكومة الإسرائيلية على الاكتفاء بالترتيبات الأمنية من دون معاهدة سلام(سويد ، 1999 م)."

حاول نتانياهو الانسحاب من جنوب لبنان إلا أنه خضع لضغوط قادة الجيش وعلى رأسهم رئيس الأركان في ذلك الوقت شاؤول موفاز . ولم ينفذ هذا الانسحاب إلا في عهد حكومة باراك "(دوكير ، 2003 م) .

عام 1999 م دخل يهودا باراك مرشحا عن حزب العمل لانتخاب رئيس الوزراء وكانت دعايته الانتخابية تتركز على الدعوة للانسحاب من جنوب لبنان . وقد تغلب بارك على نتانياهو في هذه الانتخابات وكانت أول إنجازاته على الحلبة السياسية هو تنفيذ وعده بالانسحاب من جنوب لبنان في 5/25 / 2000 م . بالرغم من معارضة اليمين الإسرائيلي وحزب الليكود لهذا الانسحاب (دوكير ، 2003 م) .

بعد انتخابات 2001 م لمنصب رئاسة الوزراء والتي فاز فيها زعيم الليكود شارون وتمكن من تشكيل حكومة ائتلافية شارك فيها حزب العمل وتولى فيها بنيامين بن العيزر منصب وزارة الدفاع وتولى إدارة السياسة الأمنية تجاه لبنان والتي تميزت في هذه الفترة بالاستقرار كما وصفها بذلك قائد المنطقة الشمالية أودي آدم (عنبر،2007 م).

كان واضحا أن رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون طوال فترة حكمه لم يكن يسارع إلى تصعيد الموقف على الجبهة مع لبنان بالرغم من وقوع عدة هجمات في منطقة مزارع شبعه ومحاولات خطف الجنود (سوبلمان ، 2004 م).

الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة وقفت دائما رافضة مبدأ الانسحاب من جنوب لبنان وفي البرنامج الانتخابي للكنيست الرابعة عشر، والخامسة عشر 1996 م، 1999 م فقد حددت الأحزاب الدينية موقفها من قضايا الحل السياسي الرافض لكل أشكال التسوية وعلى سبيل المثال فقد أشار حزب المفدال في برنامجه الانتخابي بالنسبة للجولان فقد اعتبرها الحزب منطقة ذات أهمية إستراتيجية إلى دولة إسرائيل، أما بالنسبة إلى لبنان فقد أشار البرنامج الانتخابي " أنه إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام ، ستواصل إسرائيل حماية حدودها الشمالية عن طريق شريط أمني في الجنوب اللبناني بواسطة قوات محلية يدعمها الجيش الإسرائيلي ، وعن طريق ترتيبات أمنية حيوية أخرى" (lebarmy.gov.lb،2001 م) .

4.3 الخلاصة

يتبين بشكل واضح أهمية المحددات الخارجية(البيئة الداخلية اللبنانية ، والبيئة الأقليمية ، والدولية) في توجيه السياسة الإسرائيلية من خلال متابعة الانقسام الداخلي في لبنان وتدخل القوى الخارجية في الساحة اللبنانية.

تظهر في الواقع اللبناني حالة من التفسخ والتشرذم بين القوى الاجتماعية والسياسية والطائفية حيث ضرب الانقسام في المجتمع اللبناني حتى النخاع ، ولم يقتصر الخلاف بين الطوائف اللبنانية بل تعداه إلى خلافات عميقة بين الطائفة الواحدة كما هو واضحا في الطائفة المسيحية ، ولم تسلم طائفة من هذه الحالة وإن كان الأمر بشكل نسبي.

بسبب هذه الخلافات المتعددة على الساحة اللبنانية ونتيجة التدخلات الخارجية ، انقسم المجتمع اللبناني في مرحلة الدراسة إلى تيارين مركزيين ، هما تيار قوى 14 آذار الموالي للسلطة والمؤيد للدول العربية المعروفة بالدول المعتدلة والموالية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، وقوى المعارضة التي تعتبر من تيار الممانعة بقيادة إيران وسوريا ،الأمر الذي ساهم بشكل كبير في

توفير الأجواء المناسبة بالنسبة لإسرائيل لكي تستغل هذه التناقضات من أجل تنفيذ سياساتها في لبنان .

استغلت إسرائيل الوجود الإيراني والسوري على الأراضي اللبنانية وتذرعت بالتحالف القائم بين المقاومة اللبنانية وعلى رأسها حزب الله مع كلا من إيران وسوريا من أجل الحصول على الدعم الدولي لموقفها . مستغلة بذلك الموقف الأمريكي من كل من إيران وسوريا بسبب الحرب التي تخوضها أمريكا ضد الإرهاب واتهام هذه الدول من قبل الولايات المتحدة بالضلوع بالإرهاب الدولي، ولذلك وجدت إسرائيل غطاءً دوليا وإقليما لحربها التي خاضتها ضد لبنان، في سعي واضح للضغط على الدولة اللبنانية والمجتمع اللبناني من أجل إرغام حزب الله على التخلي عن سلاحه.

من جهة ثانية لعبت المحددات الداخلية لصانعي السياسة الإسرائيلية دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية وقد ساهمت الصحافة والإعلام دورا مركزيا في تأييد السياسة الحكومية والترويج لها داخل الجمهور الإسرائيلي ، وقد تبنت الصحافة مواقف متشددة حيال القضايا المتعلقة بالموضوع الأمني حيث يعتبر الموضوع اللبناني نموذجا مهما في تحديد السياسة الإسرائيلية الخارجية ذات الصبغة الأمنية ، وقد تأثر الرأي العام الإسرائيلي بالدعاية التي توجهها الحكومة عبر وسائل الإعلام لسياساتها الخارجية والتي تم التعامل معها في الموضوع اللبناني على أنها مسألة أمنية تخص حياة المواطن الإسرائيلي. ولقد كان واضحا دور التوجهات الحزبية في تحديد السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان ودعم الأحزاب الحاكمة لموقف الحكومة.

الفصل الرابع
مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان

الفصل الرابع

مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان

1.4 مقدمة

بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في 25/ 5 / 2000 م وضعت الحكومة الإسرائيلية قواعد جديدة للتعامل مع المسألة اللبنانية بشكل عام ومع حزب الله بشكل خاص لكن هذه السياسة تأثرت باندلاع **الانتفاضة الفلسطينية الثانية** – انتفاضة الأقصى – في سبتمبر / أيلول 2000 م، ولقد ظهرت تداعيات هذه السياسة الإسرائيلية في تعاطيها مع الملفات الحساسة في المنطقة بشكل عام والملف اللبناني بشكل خاص . حيث بدا وضحا مدى التركيز الإسرائيلي على الأوضاع الأمنية في المناطق الفلسطينية .

تأثرت السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان بشكل كبير بحيث كانت تخشى القيادة الإسرائيلية من أن تتطور الأوضاع على الجبهة الشمالية وتصل إلى حالة من الصدام يجعل الجيش الإسرائيلي في حالة من الإرباك والانشغال على أكثر من جبهة.وفي ظل هذا الواقع حاولت إسرائيل الاستفادة من الهجوم الذي وقع على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر/ **أيلو** ل 2001 م من خلال توظيف هذا الحدث لخدمة السياسة الإسرائيلية في المنطقة بشكل عام ومحاربة حزب الله بشكل خاص(سوبلمان, 2004 م).

يلاحظ أن الاهتمام في هذا الفصل لا يقتصر على دراسة مؤسسات صنع السياسة الإسرائيلي ة وإدارتها ومدى فاعلية هذه المؤسسة فحسب وإنما يتعدى ذلك إلى الاهتمام بدراسة العلاقة بين تلك المؤسسة و الشخصيات التي تشغل مراكزها القيادية والتي تمثل بيئة النظام الداخلية والخارجية ، و ذلك لأن استجابة صانعي السياسة الخارجية للموقف السياسي لا تعكس بالضرورة حقائق الموقف الموضوعية ، إنما قد تعكس إدراك هؤلاء القادة للموقف بمعنى أن صانعي السياسة يتصرفون وفقاً لإدراكهم للواقع وليس استجابة للواقع نفسه رغم أن إدراكهم هذا يكون مشوهاً أو غير كامل في بعض الأحيان (أبو سعود , 1986 م) .

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي توضع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي توضع من خلالها السياسة الخارجية، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة و المؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة الخارجية ، أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في

ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف(سليم, 1998 م) .

يجب الإشارة هنا أن السياسة الأمنية هي التي تهيمن على جميع أبعاد الوجود السياسي ، والحركة السياسية في الداخل والخارج بالنسبة لإسرائيل بصفة عامة فإن جوهر السياسة القومية هي السياسة الإقليمية التي تستند إلى دعامتين أحدهما السياسة الداخلية وثانيهما السياسة الخارجية، بمعنى السياسة الدولية. لا بد من التمييز بين صنع السياسة وصنع القرار السياسي، وهي اختبارأداة تنفيذ القرار السياسي. صنع السياسة هو تخطيط عام لعملية المواجهة ، وصنع القرار هو عقد العزم على فض المشكلة من حيث الزمان والمكان ، ثم يأتي بعد ذلك عملية اختيار الأداة المتعلقة بتنفيذ القرار السياسي (ربيع, 1988م).

ينقسم الفصل الرابع إلى مبحثين :

المبحث الأول يدرس بيروقراطية صناعة القرار الإسرائيلي و دور رئيس الوزراء في صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية .

أما المبحث الثاني فيدرس المؤسسات الرسمسة المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية ابتداءً من المؤسسة العسكرية ، ثم وزارة الخارجية وانتهاء بدور الكنيست الإسرائيلي .

المبحث الأول

2.4 . بيروقراطية صناعة القرار ودور رئيس الوزراء

يمكن القول أن درجة تأثير القائد السياسي تتفاوت بتفاوت القادة السياسيين وبتفاوت المواقف السياسية ، و أن هناك مجموعة من العوامل التي يؤدي توفرها إلى زيادة أثر القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية بحيث يصبح هذا الدور المفتاح الرئيسي لفهم تلك السياسة ، ويشمل هذا التأثير مختلف أبعاد القائد السياسي سواء الدوافع الذاتية أو الخصائص الشخصية أو البيئية والنفسية (سليم , 1998 م).

1.2.4 رئيس الوزراء:

يقف رئيس الوزراء على رأس المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، و الذي يضع سلم الأولويات للحكومة بصورة عامة، و يعتبر منصب رئيس الوزراء المنصب المركزي في الحكومة والدولة، فمن وجهة نظر القانون فإن رئيس الحكومة هو الأول بين متساوين وأن صوته يعادل صوت أي وزير آخر، كما أن قدرته على اتخاذ القرارات في الحكومة ينبع من صلاحياته السياسية والدستورية، ومن الناحية الدستورية فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي له صلاحيات واسعة في إدارة الشئون الخارجية للدولة بالتعاون مع وزارة الخارجية والجهات الأمنية ، حيث تعتبر السياسة الخارجية والأمن شيئاً متكاملاً في السياسة الحكومية ، حيث يقوم رئيس الوزراء خطياً بتحديد الخطوط العريضة للحكومة، وهي خطوط تم الاتفاق عليها مع الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي وتنال الحكومة الثقة من الكنيست بناء على هذه الخطوط التي يقف على رأسها الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية والأمنية. و لذلك فإن رئيس الوزراء له السلطات العليا في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية و الأمن(شوفاني ,2004م) .

بالرغم من تعدد المؤسسات المشاركة في عملية صنع السياسة الإسرائيلية وإدارتها إلا أنه يمكن القول أن رئاسة الوزراء هي أهم تلك المؤسسات على الإطلاق في هذا المجال إلى الحد الذي يجعل السياسة الخارجية الإسرائيلية هي سياسة رئيس الوزراء. و أن الدور الذي تقوم به الجهات الأخرى في الدولة في موضوع السياسة الخارجية يأتي ضمن سياسة رئيس الوزراء. و هو صاحب النفوذ في اتخاذ القرارات ، و يزداد هذا النفوذ إذا كان رئيس الوزراء يشغل منصب وزير الدفاع أيضاً، و يضطر الوزراء من حزب رئيس الوزراء إلى التصويت إلى جانب موقف رئيس الوزراء

لأن رئيس الوزراء هو الذي يختارهم في الحكومة و كل من يعارض رئيس الوزراء فإن رئيس الوزراء من حقه أن يقيل هذا الوزير(BROM , 2007).
يتجنب رئيس الوزراء إقالت الوزراء من الأحزاب الأخرى، بسبب اتفاقية الائتلاف الحزبي إلا أن رئيس الوزراء بإمكانه إقالة أي وزير من الحكومة كما حدث عندما أقال شامير وزير العلوم " عيزا وايزمن " من حزب العمل على إثر اجتماعه في تونس مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. يحق لرئيس الحكومة أن يقيل أي عضو منها بمحض إدارته، لكن الاعتبارات الائتلافية غالباً ما تقيده في هذا الشأن، و مع أنه يبقى مسئولا أمام الحكومة والكنيست(شوفاني ,2004)،

2.2.4. اللجنة الوزارية للشئون الأمنية:

تعمل اللجنة الوزارية للشئون الأمنية إلى جانب رئيس الوزراء، والتي تهدف إلى تحديد السياسة الأمنية واتخاذ القرارات السياسية والأمنية. و في العرف الإسرائيلي الأشخاص الذين يشغلون في هذه اللجنة عدا رئيس الوزراء هم : وزير الدفاع ، و وزير المالية ، و وزير الخارجية، وزير الداخلية، و وزير الأمن الداخلي، أما باقي أعضاء اللجنة فيتم اختيارهم من قبل رئيس الوزراء حسب تقديرات شخصية وحسب تقديرات ائتلافية و دورهم في تقديم المشاورة الأمنية مرتبطة بخبراتهم في كثير من الأحيان، و يتحدد عدد أعضاء هذه اللجنة بناء على الحاجة الائتلافية. لذلك فإن كل ما يتعلق بالأمن يتم درا ستة مع وزراء الدفاع والخارجية فيما يعرف بالمطبخ السياسي ثم يعرض على المجلس الأمني المصغر وهذا المجلس يتم تشكيله من الأحزاب المشاركة في الحكومة بشكل مقلص لتسهيل اتخاذ القرارات ويتم التصويت على هذه القرارات في داخل المجلس الأمني المصغر بالأغلبية ولا ينعقد هذا المجلس إلا بقرار من رئيس الوزراء نفسه، وهو الذي يقرر موعد انعقاده وله موعد محدد بشكل طبيعي هو يوم الأربعاء من كل أسبوع في الظروف العادية . (gov.net, 2007 م) .

3.2.4. ديوان رئيس الوزراء:

يعتبر ديوان رئيس الوزراء الطر ف الثالث المشارك في اتخاذ القرار بعد رئيس الوزراء، واللجنة الوزارية للشئون الأمنية، وهو مكون من أصحاب الكفاءات، والذين يتابعون القضايا بشكل يومي في مكتب رئيس الوزراء ويحلون مشاكل الحكومة، أ و يشاركون في حل هذه المشاكل، والأشخاص العاملين في مكتب ديوان رئيس الوزراء هم رئيس الديوان ، المستشار السياسي ، المستشار الاقتصادي، و السكرتير العسكري والذي يقوم بعملية التواصل مع الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى و ديوان رئيس الوزراء و ينسق هذا الديوان عمل رئيس الوزراء من خلال سكرتاريا كبيرة يقف على

رأسها سكرتير الحكومة الذي يحضر جلساتها إلى جانب رئيسها، و هذه السكرتارية تقدم الخدمات للجان الوزارية، وتضع جدول أعمال الحكومة، و تسجل محاضر جلساتها و توزعها على المعنيين ، أما مكتب رئيس الحكومة الخاص فيديره رئيس الديوان .

يعمل في هذا الديوان كبار مستشاري رئيس الحكومة في مختلف الشئون، و خصوصاً الأمنية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، و فيه عدة دوائر متخصصة وهي: المكتب المركزي للإحصاء ، الأرشيف العام ، مكتب الصحافة الحكومي أو مكتب المستشار القانوني للحكومة الذي كثيراً ما يحضر جلساتها، و يدلي برأيه القانوني في قراراتها وممارساتها ، و يتبع ديوان رئيس الحكومة و يكون مسئولا أمامه مباشرة كل من (رئيس جهاز الأمن العام والمعروف باختصار الشاباك)، و كذلك الموساد (جهز الاستخبارات والمهمات الخاصة) ويتمتع رئيس الوزراء بحرية كبيرة باختيار مستشاريه و بطانته، حتى من خارج الديوان ونظرا لتفاقم المشاكل في الائتلاف الحكومي لكثرة الأحزاب المشاركة فيه ذهب بعض رؤساء الوزراء إلى تعيين وزير في ديوانه لشئون الائتلاف، و يكون حلقة وصل بين الحكومة والكنيست(شوفاني،2004).

4. 4.2. مجلس الأمن القومي:

يعمل مجلس الأمن القومي كجسم مساعد لرئيس الوزرا ء والحكومة في مواضيع الأمن القومي، وهو يحصل على صلاحياته من الحكومة . ويعمل حسب تعليمات رئيس الوزراء ، و رئيس المجلس يعمل بصورة مباشرة مع رئيس الوزراء ، كمستشار لرئيس الوزراء للأمن القومي . و دوره العملي استشاري لرئيس الوزراء أو الحكومة في مواضيع الأمن القومي، و تركيز التقديرات بصورة متكاملة في العمليات والتوجهات في المجال الأمني بكافة طبقاته ، توجيه عمل الهيئات العاملة في مجال الأمن القومي، من أجل توجيهها إلى الأهداف المطلوبة والتكامل فيما بينهما ، تقديم توصيات للحكومة في مجال الأمن القومي ، وضع رؤية طويلة المدى في موضوع الأمن القومي ، و بمساعدة جهات التخطيط الموجودة في الوزارات والهيئات الحكومية العاملة في مجال الأمن القومي متابعة ورفع تقارير بعد العمليات، وتنفيذ قرارا ت في مجال الأمن و تنسيق و تعاون مع جهات الأمن القومي مختارة في دول مختارة، بالتعاون مع وزيرة الخارجية، و ممثليها في أرجاء العالم (يعري, 2006 م)

5.2.4. أزمة اتخاذ القرار في الحكومة الإسرائيلية:

يشير جور إيلاند رئيس المجلس الأمن القومي في إسرائيل إلى وجود ضعف في اتخاذ القرار في إسرائيل من قبل رئيس الوزراء ويرجع الأمر إلى سببين :

الأول: الهيكل السياسي في إسرائيل. وغياب إطار واضح للنظام السياسي.

والثاني: النظام الانتخابي والطريقة التي يتم تشكيل أو إسقاط الحكومة تجعل هناك حالة من عدم الاستقرار السياسي.

يتضح أن فترة حكم رئيس الوزراء أريل شارون كانت في الثلاثة أسابيع الأولى من فترة الحكم مستقرة، مع وجود هذه الحقيقة فقد أمضى رئيس الوزراء معظم وقته في العمل على الحفاظ على بقاء الحكومة، ومن خلال متابعة واقع رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال إدارته للحكومة فإننا نجد أن رئيس الوزراء عليه اتخاذ القرارات الصعبة ولكنه يعمل على إيجاد حالة من التوازن داخل الوزارة ويركز انتباهه لمنع سقوط الحكومة، علاوة على أن الوزراء الذين يساعدون رئيس الوزراء هم أيضا منافسين سياسيين، والمنافسون هم سواء من أعضاء حزبه أو من أو من زعماء الأحزا ب المنافسة.

ويرى جور إيلاند :

" أن هذه الظاهرة تدفع رئيس الوزراء إلى تبنى ثلاث أنواع من أنماط في التصرف وهي:

1) التكتم الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى في إطار محدود ، وإنما التخلي أيضا عن أي محاولة لإجراء نقاش أو مشاورات خوفا من التسرب .

2) تفضيل اعتبارات الولاء على الاعتبارات الأخرى . لأجل إجراء نقاش محدود في مسألة سياسية هامة ، فإن رئيس الوزراء يفضل الفرد الذي يعطي ولاءً سياسياً كاملاً أكثر من أي شخص آخر له وجهة نظر أخرى و حتى ولو كان أكثر كفاءة أو مؤهلات .

3) تفضيل أن تكون النقاشات رسمية و إلزامية ، الاجتماعات حكومية على سبيل المثال تتعامل مع أي قضية مهما كانت قليلة الأهمية ضمن اتفاق حكومي واسع النطاق و بهذه الطريقة يحافظ على الحكومة و يتجنب اتخاذ القرارا ت السياسية الصعبة لتجنب المخاطر السياسية ، وعلى أية حال من الممكن أن يعمل رئيس الوزراء بشكل مختلف " (p26,BROM, 2007 م) .

يواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي مشكلة في نقص الطواقم المساعدة له في العمل، فهناك مساعدون شخصيون ثلاث أو أربعة مسئولين بشكل جزئي عن قطاعات مهمة في الحكومة.

والمساعدون هم سكرتير عسكري ، مستشار سياسي ، خبير استخبارات وهناك شخص إضافي على سبيل المثال " رئيس الطاقم السياسي و الأمني "، و بالرغم من فوائد هذا الطاقم وميزة هذا الطاقم أنه قريب من رئيس الوزراء من وجهة نظر الطبيعة وهم شركاء كاملون له في المشاورات القانونية. لكن المشكلة التي تواجه هذا الطاقم من الموظفين أنه صغير بحيث لا يمكن أن يكون ثلاث أو أربعة أفراد مهما كانوا مؤهلين لدرجة ما ، إنه ليس بإمكانهم أن يشكلوا القيادة الإستراتيجية

للحكومة الإسرائيلية . يشار هنا إلى أن وتيرة الأحداث في إسرائيل نتيجة للأوضاع غير المستقرة والتي تعيش حالة من الغليان السياسي قد تواجه أحداثا بحيث يحتاج رئيس الوزراء لهؤلاء الأشخاص بسرعة عدة مرات في كل يوم حيث يصبحون مبعوثين له (يعري ,2004 م).

الطاقم الثاني : مجلس الأمن القومي و مميزاته في حجمه النسبي و قدرته على العمل المنهجي والعيب الذي يواجهه هذا المجلس في عدم وجود تواصل كافي بين مجلس الأمن القومي و رئيس الوزراء ، علاوة على ذلك بين هذين الطاقمين مستشارون في جانب رئيس الوزراء و مجلس الأمن القومي في الجانب الآخر، حيث لا يوجد هناك قدر كاف من التنسيق وبالتأكيد لا يوجد ترتيب من سيكون المسئول عن ذلك الوضع . إنه من الخطأ الاعتقاد بإمكانية تقسيم طاقم الموظفين إلى جزئيين واحد مسئول عن الإجراءات الروتينية و الثاني مسئول عن العمل في البنية التحتية . ومن الخطأ الاعتقاد بإمكانية تقسيم العمل في الجسم الواحد حيث يقوم هذا الجسم بإنتاج أوراق العمل والقسم الثاني يقوم بالتطبيق ، ونتيجة لعدم توفر طاقم موظفين كافي يتم تعطيل العمليات الأساسية ، حيث لا يوجد إجراءات لتقييم الوضع في الوقت المناسب .

يشير **جور إيلاند** إلى:

> " أن طبيعة التغيرات الإستراتيجية تقع ضمن عملية تراكمية وعندما لا يكون هناك نظام يقوم بعملية فحص دوري و منهجي للافتراضات الأساسية ، فإن ذلك يؤدي إلى احتمال ظهور مخاطر مفاجئة ، إضافة إلى ذلك لا توجد إجراءات مناسبة للمشاورات مع رئيس الوزراء . وفي أحسن الأحوال فإن النقاش أصبح يقع مع الأشخاص المناسبين و يتركز في القضايا الرئيسية " (BROM, p28, 2007 م).

خير مثال على ذلك الاهتمام بموضوع قرية " **رجا** " في نهاية عام 2005 م , حيث عقدت جلسة عمل بين رئيس الوزراء ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) فيما يتعلق بـ المشكلات الأمنية في القرية ، حسب الخط الأزرق يقع الجزء الشمال منها داخل الأراضي اللبنانية والجزء الجنوبي في إسرائيل ، حيث أوصى جهاز الشاباك ببناء جدار بين جزئي القرية ، في حينه بالرغم من اتخاذ قرار بهذا الاتجاه لكن لم يوافق رئيس الوزراء تماماً في هذا الموضوع ، و لكنه كان غاضباً لعدم تنفيذ المشروع بعد شهرين من اتخاذ القرار . و لكن بطريقة الصدفة أثيرت القضية في مجلس الأمن القومي والذي قرر أن بناء جدار في منتصف القرية سيكون له
آثاره المترتبة بعيدة المدى لأنها تتطلب تغيرات في قانون ضم الجولان أو تغيير قانون الجنسية في إسرائيل ، لذلك أثبت الطاقم أن إنشاء جدار داخل القرية لن يكون عملا صحيحا ، هذا المثال هو

استثمار يثبت القاعدة والقاعدة هي أنه لا توجد أي قواعد تحكم السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان في تلك الفترة (BROM, 2007 م) .

3.4. 2.إدراك رئيس الوزراء للقضية اللبنانية

1.2.3.4. في عهد باراك

يتميز يهودا براك كرئيس وزراء بالماضي العسكري والأمني، ولقد كان له دور بارز في الحرب على لبنان منذ أن نفذ عملية الفردان في بيروت عام 1973 م ، والتي راح ضحيتها عدد من كبار المسئولين في منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أيد باراك نشر القوات اللبنانية في جنوب لبنان. وفي مقابلة صحفية مع صحيفة معاريف ، 1993/8/6 م في أعقاب عملية " تصفية الحساب " حيث كان باراك يشغل منصب رئيس الأركان وفي سؤال فيما إذا كان يؤيد دخول الجيش اللبناني مناطق قوات الطوارئ الدولية ، ونزول الجيش السوري إلى ما تحدد ذات يوم كخط أحمر جنوب لبنان ؟ فأجاب : " هذان أمران مختلفان ، إشراك الجيش اللبناني أمر إيجابي على الأقل كاتجاه . ومن الناحية المبدئية نؤيد أن تفرض حكومة لبنان ذات السيادة سلطتها في جنوب لبنان ، وأن تحل ميلشيات حزب الله " (سويد,ص59 , 1993 م) .

في نهاية شباط 1999 م أي قبل ثلاث أشهر من الانتخابات ، قتل الكولونيل " إيرز غيرشطاينم " ضابط وحدة الارتباط في لبنان وكانت عبوة ناسفة قد أدت إلى مقتله ومقتل مراسل الإذاعة الإسرائيلية " إيلان روعيه " وجنديين أخريين من وحدة الارتباط . ذهب باراك لتعزية العائلات الضباط والجنود القتلى وتأثر كثيرا بما رآه . وبعد الزيارة أكد مستشارو براك أكدوا أنهم واثقون من أنه هناك في زيارة عائلة " غيرشطاين " اتخذ باراك قراره الدراماتيكي بالانسحاب من جنوب لبنان. قال باراك في الحملة الانتخابية عام 1999 م إنه سيخرج الجيش من لبنان خلال عام ، و هي خطة وصفت من قبل كجزء من اتفاق للسلام مع سورية ، لكن هجمات حزب الله و ما ألحقته من خسائر بشرية متلاحقة بالجيش الإسرائيلي على امتداد العام 1999م وازدياد ضغط الرأي العام للانسحاب من لبنان، لذلك وافق باراك على القيام بخطوة أحادية الجانب، بعد أن أدرك بأنه لن يكون قادرا على إنجاز اتفاق مع سوريا . وقد كان باراك قد صرح في مقابلة تلفزيونية في برنامج " كل شيء سياسة " أنه بعد سنة من انتخابي لرئاسة الحكومة في حزيران (2000 م) أتعهد بأن يكون جيش الدفاع خارج لبنان ، أتعهد بإرجاع أبنائنا إلى البيت ". عبر تعهد باراك إلى حد بعيد عن صفة مستحوذة عليه جداً وهي القدرة على تغيير رأيه بشكل دراماتيكي.

عندما بدأت حركة الانسحابات أحادي الجانب من لبنان نشاطها في عام 1984 م قال باراك بأن هذه الفكرة " تشكل خطرا على أمن إسرائيل وعلى أمن سكان شمال البلاد ، ومن شأنها أن تقوي حزب الله ومن يبادر إلى هذه الفكرة يبدي عدم المسئولية الجماهيرية "، وقد كان لباراك أفكار خاصة بشأن جيش جنوب لبنان ، وفي مقابلة مع أنطوان لحد قائد جيش لبنان الجنوبي عرض باراك توجهاً رافقه منذ الانسحاب الإسرائيلي من جبال الشوف في الثمانينات. وبموجب هذا التوجه تزال القيادة المركزية لجيش لبنان الجنوبي وتحل مكانها جيوش صغيرة، بمعنى سيستمر جيش جنوب لبنان ، وسيتم تسليحه من قبل إسرائيل ، ويعمل على هيئة ميلشيا ت محلية إلا أن الأمريكيين عملوا على تغيير هذه الأفكار وأقنعوه بتطبيق الانسحاب إلى الخط الأزرق (دوكير, 2004 م) .

واجه باراك ضغوطا كبيرة من رجالات المؤسسة الأمنية خاصة من رئيس الأركان شؤول موفاز، ورئيس الاستخبارات العسكرية عاموس مالكا، ورئيس شعبة المعلومات في الاستخبارات عاموس غلعاد وقائد المنطقة الشمالية وقتها غابي أشكنازي ، ونائب رئيس الأركان أمنون شاحك، وقد حاولوا إقناعه بالتراجع عن هذا الموقف إلا أنه رفض بشدة وأصر على تنفيذ خطة الانسحاب كما تم الاتفاق عليها مع الأمم المتحدة.

أشار باراك في وقت لاحق في مقال له في دراسة حول العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري إلى أنه توصل إلى قناعة نتيجة للعمليتين العسكريتين " تقديم الحساب " 1993 م ، و"عناقيد الغضب " 1996 م أنه لا فائدة من الاستمرار في التواجد في الجنوب اللبناني وخلص إلى نتيجة مفادها أن أي عملية عسكرية ضد لبنان نتائجها معروفة وهي مقتل 60 –70 فدائيا ، و تدمير البنية التحتية في لبنان . أما في الجانب الإسرائيلي فإن النتيجة هي مقتل عدد من الإسرائيليين ، اختباء مليون مواطن في الملاجئ نتيجة لتساقط صواريخ الكتيوشة والصواريخ الأخرى على المستوطنات في شمال إسرائيل , لذلك كان قرار باراك بالانسحاب من جنوب لبنان رغم المعارضة الكبيرة التي واجهها (ايرز ,2003 م) .

بالرغم من أن رئيس الوزراء و وزير الدفاع باراك كان قد أعلن عن خط أحمرلأي هجوم من قبل حزب الله على أي هدف إسرائيلي خارج المنطقة التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي أن الرد سيكون مدمرا إلا أنه وفي أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وفي 7 أكتوبر 2000 هاجم حزب الله جنود إسرائيليين في أثناء تحركهم في دورية اعتيادية في منطقة شبعا لخطف ثلاثة جنود إسرائيليين ، حزب الله نجح في خطف الجنود بعد أن قُتلوا، ولكن على إثر ذلك اكتفت بهاجمة مواقع لحزب الله في المنطقة ولم توسع دائرة المواجهة وبذلك حافظت سياسة رئيس الوزراء باراك على النمط القديم في الرد على عمليات حزب الله قبل الانسحاب (ITIC,2008) .

2.2.3.4 . في عهد شارون :

كان شارون منذ نشأته دائماً في اليمين و على مدار سيرته العسكرية ، و السياسية عمل في خدمة اليمين إلى حد توريطه وفي ذلك فإن شارون بلغه المصطلح الشعبي " ليس سياسياً " مع أنه أدى وظيفة الدبلوماسي الأولى في حكومة نتنياهو ، عندما خلف دافيد ليفي في وزارة الخارجية باعتباره يتعامل مع موقعه الجديد على أنه مرحلة أخرى ومتقدمة وربما أكثر شراسة في الصراع القومي بقوة الدفع هذه وصل شارون إلى قمة الهرم القيادي الإسرائيلي و كما كان في الماضي، تتحكم به نزاعات سخيفة يعتبرها البعض جزءً مركزياً من شخصية: الفشل و الرغبة في التدمير و في ذلك يكتب الصحفي عوزي بنزمان في كتابه عن شارون " شيء ما بداخله يدفعه إلى هذا النشاط الهائل، هذا الجهد الكبير، هذا العناد الصلب للوصول إلى الهدف المنشود في الوقت ذاته تلك الرغبة السخيفة تخريب ما أنجزه و بتفجيرهدفه"(غنايم ,2001 م) .

تصورات شارون للملف اللبناني :يرتبط اسم شارون بالغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982 م ، ففي يناير / كانون الثاني ، 1982. استكملت هيئة الأركان العسكرية العامة بطلب من شارون " عملية الصنوبر " التي بدأت في حزيران من العام نفسه في نطاق حرب " سلامة الجليل " حيث كانت أهداف تلك العملية وفقاً لشارون ، إبعاد مستوطنات الشمال عن مدى الصواريخ الفلسطينية ، و تصفية القيادة وعناصر وبنية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عسكرياً و سياسياً و إقامة حكومة في لبنان توقع اتفاق سلام مع إسرائيل ، و إبعاد الجيش السوري عن منطقة بيروت . في 16 أيلول 1982 م صادق شارون على دخول " الكتائب " إلى مخيمي صبرا و شاتيلا غداة اغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميل ، وبعد المذبحة تشكلت لجنة تحقيق رسمية إسرائيلية برئاسة القاضي إسحاق كاهان ، حيث وجدت لجنة كاهان أن هناك " مسئولية شخصية ملقاة على عاتق شارون" فاضطر للاستقالة من منصب وزير الدفاع .

حملت الأوساط الشعبية في إسرائيل آرييل شارون مسئولية دفع إسرائيل إلى الحرب ، واعتبره رئيس الوزراء في ذلك الوقت أنه مضلل و كذب على الحكومة بادعائه أن الحرب ستقف على بعد 40 كم من الحدود ، إلا أنها استمرت إلى بيروت – ثم حدوث مذبحة صبرا و شاتيلا وما يترتب عليها من نتائج (شيندلر , 1996 م).

عندما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي يهودا باراك نيته الانسحاب من جنوب لبنان ، عارض شارون فكرة الانسحاب من جنوب لبنان من خلال موقعه كزعيم لحزب الليكود بعد سقوط بنيامين نتنياهو في انتخابات مايو 1999 م ، و اعتبر خطوة رئيس الوزراء يهودا باراك خطوة متعجلة قد تضر بأمن إسرائيل . ولكنه بعد فوزه في الانتخابات كرئيس للوزراء في فبراير 2001 م لم يعمل

شارون على تغيير الأوضاع ، بل إنه حافظ على الهدوء على الجبهة الشمالية منعا لتدهور الأوضاع خاصة مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بالرغم من حدوث بعض الهجمات بالصواريخ و خطف جنود إسرائيليين .

يرى بعض المتتبعين لشخصية شارون أن صورة رئيس الوزراء آرييل شارون كرئيس للوزراء في الفترة (2001 م–2006 م) أدت إلى أن لا تفكر إسرائيل في إمكانية القيام بحرب جديدة في جنوب لبنان ، حيث مسئولية شارون في حرب لبنان عام 1982 م والمصاعب التي نتجت بعد الحرب، أصبحت علامة سوداء على صورة شارون أمام الآخرين، حيث أقرت لجنة كاهان 1983 م أن شارون قد فشل في منع قيام المليشيات المسيحية بارتكاب مذبحة في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا، و في محاولاته لتحسين صورته بعد ذلك في فترة توليه منصب رئيس الوزراء فقد حال دون التدخل مجدداً في لبنان (عنبر.2007 م).

شارون كان و منذ فترة طويلة شخصية مؤثرة في إسرائيل، وقد كان له تأثير كبير على المؤسسة الأمنية خاصة بعد انتخابه رئيسا للوزراء في عام 2001 م، و قد اعُتبرت سياسة ضبط النفس التي تحلى بها آرييل شارون في مواجهة العمليات العسكرية المحدودة التي أطلقت فيها صواريخ الكاتيوشا على أهداف عسكرية إسرائيلية على أنها محاولة منه لتحسين صورته على افتراض أن هذه الصواريخ قوتها التفجيرية محدودة وضعيفة الدقة في توجيهها.

أشار دان حالوتس إلى أن الصواريخ المحدودة المدى لا تشكل سلاحاً حاسماً في المعركة ونتيجة لهذه الأوضاع فقد حافظ شارون على سياسة ضبط النفس تجاه الجبهة اللبنانية في الفترة التي تولى فيها الحكم و لم يعمد إلى الرد بالقوة التي كان يعيب على سابقيه بعدم استعمالها و التي عرفت في وقت لاحق بسياسة الاحتواء السلبي تجاه حزب الله "(عنبر.2007) .

المبحث الثاني

3.4. مؤسسات رسمية أخرى مشاركة في صنع السياسة الإسرائيلية

تتعددالمؤسسات المشاركة في صانع القرار السياسي والمقصود هنا الأجسام السياسية والتي تعمل لجانب رئيس الوزراء ومكتبه وتعمل على التأثير على رئيس الوزراء بسبب وضعها الخاص داخل البناء السياسي في دولة إسرائيل.وهي المؤسسة العسكرية ، وزارة الخارجية ، الكنيست .

1.3.4. المؤسسة العسكرية

على مدار العشرين عاماً الأولى بعد إنشاء دولة إسرائيل لم تكن ثمة مؤسسة إسرائيلية ما عدا الكيبوتس تحظى باحترام أكثر من الجيش ، و لم يكن عزيزاً على قلوب الإسرائيليين وحدهم بل كان محط تقدير كبير من جانب المراقبين الأجانب باعتباره جيشاً شعبياً يلحق بصفوفه تسعة من بين عشرة إسرائيليين بما فيهم النساء ، ويشارك في أنشطة مدنية كالتعليم , واستيعاب المهاجرين(الأزعر, يناير ,1987).

يعتبر الجيش الإسرائيلي المؤسسة الأكثر شهرة في إسرائيل، وذات إجماع وطني، الأمر ينبع من حاجة الإسرائيليين لأن يشعروا بأن من يدافع عنهم وعن عائلاتهم، هو جهاز جيد ومؤهل ليس أقل من ذلك، لأن مكان جيش الشعب في الثقافة الإسرائيلية يعبر عن كل ماهو صحيح الصهيونية الجديدة، وفي نظر العسكريين، الآراء المشهورة لدى الإسرائيليين تفسح المجال للثقة العمياء كرجل كفيف يرتدي ملابس شخصية مهمة، فإذا قررت هيئة الأركان أمرا فإنه صحيح على الفور، وإذا رأى الجيش نفسه على صورة معينة فيجب النظر إليه بهذه الصورة (شيلح، 2004).

خلق هذا الوضع وضعا اعتباريا للمؤسسة الأمنية في القرار، وفي خلق نزعة عسكرية داخل المجتمع الإسرائيلي، هذا وقد حاول بعض الباحثين البرهنة على أن مصدر النزعة العسكرية يكمن في القطاع المدني على وجه التحديد وليس في الجيش ، ومع ذلك فقد عزا آخرون النزعة العسكرية الإسرائيلية إلى دور الجيش في المجتمع الإسرائيلي ، وفي هذا السياق كتب يوري بن اليعازر ، وهو باحث ينتمي إلى المدرسة التقليدية التي تطلق على المجتمع الإسرائيلي " أمة تحمل السلاح " ويرجع الباحث إلى أن أحد السمات البارزة لمفهوم أمة تحمل السلاح هو التعاون الوثيق بين الجيش والمستوى السياسي، ويصدر هذا التعاون عن نظرة مشتركة مفادها أن المشكلة السياسية يجب أن تحل عن طريق القوة، وعن نزعة تميل إلى رؤية الحل العسكري باعتباره أفضل وأنجع وسيلة لحل الصراعات والنزاع بين الأمم (بيري ،2007 م).

"مع وجود شعار " أمة تحمل السلاح " إلا أن الجيش هو أداة تنفيذية لتحقيق السياسة التي تقرها الحكومة والجيش منفصل عن النظام السياسي بشكل خاص عن الأحزاب ويخضع لرقابة قومية

فعالة . والواضح أنه ليس من حق الجيش تقرير سياسة الدولة، والنظام والقوانين، وليس من حق الجيش تقرير قواعده الخاصة. وهيكلته وأعماله، ولا يجب بالتأكيد أن يكون مسئولا عن تقرير شئون الحرب والسلم والجيش ليس أكثر من أداة تنفيذية، الذراع الدفاعية والأمنية للحكومة "(ببري، 2007 م) .

1.1.3.4. دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار

لا يوجد في إسرائيل فصل بين السياسة الخارجية والأمنية. حيث هناك لجنة واحدة هي لجنة الخارجية والأمن تشرف على الجهتين. وقد برزت هيمنة الأمن على الدبلوماسية من خلال سياسة أرساها بن غوريون في بداية الخمسينات عندما أعلن صراحة أن "على السياسة الخارجية خدمة السياسة الأمنية " لكن مركزية الأمن في المجتمع الإسرائيلي لا تنسحب على السياسة الخارجية وحسب، بل تنسحب على العديد من المجالات الداخلية والأمنية أيضا. كانت المؤسسة الأمنية على الدوام أحد العوامل الرئيسية في تحديد السياسة العامة لإسرائيل. بما أن كلمة الجيش مسموعة أكثر من المدنيين في وزارة الدفاع فإن العسكريين هم الجهة التي تضع جدول الأعمال، ويتجلى هذا أولا وقبل كل شيء في منصب رئيس هيئة الأركان(بيري،2007).

السؤال الذي يطرح نفسه كيف يمارس العسكريون دورا في الحياة السياسية في إسرائيل ؟ وما هي قنوات التأثير التي ينفذون منها للقرار السياسي؟ إن معرفة دور العسكر في صناعة القرار السياسي يكتنفها صعوبات مثل التكتم الشديد على المعلومات الخاصة باتخاذ القرار أو نشر معلومات مضللة وكثرة المدخلات وتشابكها،لو تفحصنا مختلف المؤسسات التي تشارك في صياغة القرار السياسي لوجدنا أن القاسم المشترك في عضويتها هم العسكريون، ففي مجلس الوزراء تتفاوت أهمية الوزراء في اتخاذ القرار بحسب مدخلات معينة، ومن أهم المدخلات التي تضفي أهمية على عضو اللجنة الوزارية كونه ينتمي إلى وزار ة الدفاع أو وزارة الخارجية، كذلك الحال بالنسبة للجنة الوزارية إذ يعتبر التواصل مع المؤسسة العسكرية من قبل شخص رئيس الوزراء من أهم عناصر قوته في اتخاذ القرار بل السيطرة على اللجنة نفسها (الأزعر، 1987 م).

إن هيبة ونفوذ المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي تنطلق (بالإضافة إلى اضطلاعها بمساحة واسعة من الممارسة الاجتماعية والاقتصادية) من أن أهم المسائل في هذه الدولة مسائل الحرب والسلام، والعلاقات المتبادلة بينها وبين القوى الخارجية عموماً. وأن هذه المسائل لا تحل عن طريق البرلمان ولا عن طريق الحكومة ولكنها تحل عن طريق مجموعة من ذوي النزعة العسكرية المرتبطة برئيس الوزراء. ويعتبر العسكريون " قوة ضغط " تشبه مجموعات

الضغط في الدول الأخرى التي لا يسمح نظامها بسيطرة الجيش على السلطة، حيث يكون المدنيون (السياسيون) مسيطرين بشكل غير رسمي، فإن العسكريين يستمرون في تحدي المدنيين والتأثير عليهم وخصوصا في مجالي الدفاع والسياسة الخارجية. وعلى ذلك فإنه بالرغم من أن الحياة السياسية في إسرائيل تقوم على أساس احتفاظ السلطة المدنية بالاستقلال والقيادة إزاء السلطة العسكرية ، إلا أن الأخيرة تساهم في وضع القرار السياسي ولكن من خلال السلطة المدنية ، وعلى ذلك تشترك المؤسسة العسكرية كقوة ضغط سياسي فاعلة في النظام السياسي لإسرائيل مع كل من الأحزاب والهستدروت (الأزعر , 1987 م) .

"أكد عدد من الباحثين الذين كتبوا ونشروا أبحاثًا استنتجوا فيما يتعلق بموضوع الجيش الإسرائيلي والجهاز السياسي أن المجريات على الأرض لا تتماشى والحالة التي وصفها بن غوريون عندما قال : " الجيش خاضع للحكومة تمامًا بما أنه ينتهج النهج السياسي وينفذ التعليمات التي يتلقاها من الهيئتين التشريعية والتنفيذية للدولة : الكنيست والحكومة ". الحقيقة هي أن هناك شبه شراكة مدنية – عسكرية في اتخاذ السياسة الخارجية والأمنية .
الجيش الإسرائيلي لن يشكل فقط آلة لتنفيذ سياسة الحكومة فحسب بل هو عامل ذو تأثير وصاحب نفوذ في كل ما يتعلق ببلورة هذه السياسة. هكذا ، فرئيس الأركان العامة يشترك أحيانًا في جلسات الحكومة ويؤثر على بلورة السياسة واتخاذ الاقتراحات. زد على ذلك فالتقرير عن صورة الوضع القومي والذي تهتم بإعداده شعبة المخابرات التابعة للجيش الإسرائيلي له تأثير كبير على خطوات الحكومة بالشؤون السياسية والأمنية ، وخاصة بالقضيتين المصيريتين : صنع الحرب أم السلام" (نحاس ،2006).

اعتمدت الحكومة في الماضي وإلى حد ملموس على نظريات عسكرية عند اتخاذها لقرارات حاسمة ومصيرية . على سبيل المثال، نظرية " الهجوم المعاكس المبكر "والتي سادت حتى اندلاع حرب الأيام الستة والتي نادت بنقل ميدان الحرب إلى منطقة العدو وهي التي" أملت " على الحكومة فعلاً نهج التفكير الذي أسفر عن اندلاع حرب الأيام الستة .
جيش الإسرائيلي تدخل في السياسة من خلال الحكم العسكري في الأراضي الإسرائيلية العربية (في السنوات ما بين 1966 م – 1948 م)، وفي مناطق ما عرف وقتها " يهودا ، السامرة و قطاع غزة" (في السنوات ما بين 1995 م – 1967 م) , عندما كانت " الإدارة المدنية" هي إدارة عسكرية تهتم بالشؤون المدنية . بالإضافة إلى النشاطات الإعلامية للجيش الإسرائيلي من خلال قيادة التربية الرئيسية فالسرية في مجال الأمن من شأنها عرقلة الرقابة الديمقراطية على الشؤون العسكرية والأمنية(.net Knesset , 2004 م) .

يرى يهود باراك رئيس الوزراء السابق أن دور العسكريين في القرار السياسي يتحدد ضمن المبادئ الثلاثة التالية:

"أولا : يجب على المستوى العسكري أن يبدي رأيه في القضايا المطروحة أمام المستوى السياسي كجهة مهنية وتنفيذية ، وتقديم صورة كاملة عن إمكانيات الجيش أمام المستوى السياسي وإمكانيات تنفيذ الجيش لما هو مطلوب منه بدون أن يكون هناك علاقة للموقف السياسي من القضية .

ثانيا : على الجهات العليا في قيادة الجيش أن تجهز رأيا من خلال طواقم متخصصة ، وكذلك فيما يتعلق بقضايا مهنية والتي لا يمكن أن يتم الفصل بينها وبين الموقف السياسي لكي يكون هناك فرصة للقيادة السياسية أن تسمع وجهات نظر أخرى .

ثالثا: يجب أن يكون هناك تفهم عميق للعوامل المصاحبة. المستوى السياسي من خلال التقديرات السياسية الشاملة يمكن أن يتخذ قرارات غير مرغوب فيها من الناحية العسكرية ، وليس هذا فقط ولكن تتعارض وطريقة العمل الناجحة عند الجيش وتجبره للعمل بطريقة أكثر تعقيدا مما هو متوقع" (ايرز .ص35, 2003 م) .

تحدث في نفس السياق يعقوب بيرى رئيس الشاباك السابق وخلال تعليقه على موقف رئيس الشاباك الحالي" يوفال ديسكن "من قضية تبادل الأسرى مع حركة حماس، بالقول: إن موقف رئيس الشاباك الرافض للإفراج عن أسرى فلسطينيين أياديهم ملطخطة بالدماء اليهودية هو موقف يجب أن يؤخذ في باب المشورة وعلى القيادة السياسية أن تتخذ القرار السياسي المناسب (nrg،2008 م).

2.1.3.4 دور رئيس هيئة الأركان للجيش الإسرائيلي

القانون الإسرائيلي حدد موقع الجيش ورئيس الأركان في الحياة السياسية الإسرائيلية كما ورد في تقرير لجنة غرانات للتحقيق في أسباب الفشل في حرب أكتوبر 1973 م والذي صدر عام 1976 م " جيش الدفاع الإسرائيلي هو جيش الدولة؛ والجيش يخضع لأوامر الحكومة، الوزير المكلف بشئون الجيش من قبل الحكومة هو وزير الدفاع، القائد الأعلى للجيش هو رئيس الأركان، رئيس الأركان يخضع لأوامر الحكومة إلى جانب وزير الدفاع، ويتم تعيينه في هذا المنصب من قبل الحكومة بترشيح من وزير الدفاع " (ايرز،ص35، 2006 م).

رئيس الأركان هو أحد أقوى الأشخاص في إسرائيل ويملك قدرة على التأثير على القرار السياسي أكبر بكثير مما يملكه أقرانه في ديمقراطيات أخرى. ويرجع السبب في ذلك هو بنية منظومة الدفاع الإسرائيلية. فالأذرع الثلاثة للجيش في معظم جوانبها موحدة إلى حد كبير، حيث تقوم هيئة الأركان بدور مدير العمليات لكل أفرع القوات المسلحة، ورئيس هيئة الأركان هو أعلى ضابط في الدولة، والقائد الأعلى لكل أذرع الجيش الإسرائيلي. وللجيش الإسرائيلي أولوية في وزارة الدفاع تسمح لرئيس هيئة الأركان بامتلاك نفوذ أكبر من نفوذ المدير العام لوزارة الدفاع مثلاً .
تتجاوز قوة رئيس الأركان ما يمتلكه معظم أعضاء الحكومة من قوة ويتجلى هذا ضمن أمور أخرى ، وفي الحقيقة أن رئيس هيئة الأركان يشارك في اجتماعات مجلس الوزراء منذ عام 1967 م ليس بصفة مؤقتة (كخبير مثلا يستدعى عند مناقشة السياسة الدفاعية) بل بصفة دائمة وعلى أسس منتظمة كعضو لا يملك حق التصويت ، وتعتبر الاستخبارات العسكرية هي الأداة السياسية الرئيسية لدى رئيس الأركان في عرض موقفه أمام الحكومة(بيري, 2007 م).

3.1.3.4 دور أجهزة المخابرات

تلعب أجهزة المخابرات الإسرائيلية دورا كبيرا في توجيه وتنفيذ القرار الذي يتخذه رئيس الوزراء، حيث يلعب كل من جهازي الشباك ، والموساد واللذان يتبعان مكتب رئيس الوزراء دوراً مهماً في توجيه وتنفيذ القرارات التي يتخذها رئيس الوزراء، كما تلعب الاستخبارات العسكرية دورا مهما في تقدير الموقف السياسي، والأجهزة تقوم بدورها على النحو التالي:

أولاً: الشباك: هو جهاز الأمن الداخلي في إسرائيل، ويدعى أحيانا بالشين بيت (ش ب) اختصارا لاسمه العبري (شيروت بيت حون كلالي) الذي يعني" جهاز الأمن العام". وهو خاضع مباشرة لرئيس الحكومة، ومهمة الجهاز هو مكافحة الجاسوسية، وحفظ الأمن الداخلي وهذا الجهاز مسئول عن جمع المعلومات عن العملاء والجواسيس للدول الأجنبية داخل إسرائيل، كما يلعب الجهاز دورا أساسيا في متابعة عناصر المقاومة الفلسطينية في داخل الأراضي الفلسطينية، والتحقيق معهم في أقبية التحقيق داخل السجون الإسرائيلية، كما يلعب دورا كبير في اتخاذ قرارات تصفية المقاومين الفلسطينيين من خلال المعلومات التي يجمعها (نصيف، 1988)

يقوم الشباك بتقييم كل ما يتجمع من معلومات، والمواد المتوفرة علنا أو المواد التي تجمع بشكل روتيني سواء من مصادر إسرائيلية أم أجنبية، ويقدم تقريراً لتقييم مواقف معينة للإدارات والهيئات الحكومية المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة، ويقوم بدور مهم في تنفيذ المهام الخاصة ضد أعداء إسرائيل وعلى رئسها قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية(عباس ،2004) .

ثانيا: الموساد :هو جهاز الاستخبارات والمهمات الخاصة، ويعرف بالعبرية (هاموساد لموديعين اولتافكديم ميوحاديم)، هو الوكالة الإسرائيلية للاستخبارات. يكلف جهاز الموساد للاستخبارات والمهام الخاصة من قبل دولة إسرائيل بجمع المعلومات، بالدراسة الاستخباراتية، وبتنفيذ العمليات السرية خارج حدود إسرائيل. يعمل الموساد بصفته مؤسسة رسمية بتوجيهات من رئيس الوزراء مباشرة، وفقا للمقتضيات الاستخباراتية والعملية المتغيرة، مع مراعاة الكتمان والسرية في أداء عمله وجمع المعلومات عن الدول المعادية لإسرائيل سواء العسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى مجال التقنيات والأبحاث، وتجنيد العملاء في الخارج، وقد لعب الجهاز دورا كبير في تصفية رجال المقاومة الفلسطينية، والقيام بالأعمال التخريبية في الدول العربية(عباس،2004).

يعمل الجهاز على جمع المعلومات الخارجية، والعمل السياسي لاتخاذ القرارات في مكافحة "الإرهاب"، ويقوم الموساد بجمع المعلومات عن الوضع العسكري للدول المجاورة لإسرائيل أوالتي تعتبر في حالة حرب معها تقدم هذه المعلومات إلى رئيس الوزراء لاستخدام هذه المعلومات في حالة وقوع حرب مع هذه الدولة أو تلك (نصيف ,1988).

ج

ثالثا:الاستخبارات العسكرية: يعتبر جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المعروف بـ"أمان" أكبر الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على الإطلاق، ويحتكر هذا الجهاز المسئولية عن تقديم التقييمات الإستراتيجية للحكومات الإسرائيلية، والتي على أساسها يتم اتخاذ وصنع القرار في إسرائيل. تقييمات هذا الجهاز أصبحت ذات أهمية فائقة بعد الفشل الإسرائيلي خلال حرب رمضان عام 1973، إذ أن هذا الجهاز تحمّل جزءا كبيرا من المسئولية عن الفشل في تلك الحرب، وبالتالي شددت لجنة "اجرانات" التي حققت في أوجه القصور في الحرب على وجوب أن يكون جهاز "أمان" مسئولا حصريا عن تقديم تقييمات إستراتيجية للحكومة بشأن التهديدات التي تواجه إسرائيل، ومنذ ذلك الوقت حرص "أمان" على إصدار تقييم إستراتيجي لمكانة إسرائيل الإستراتيجية في العام المنصرم، وتوقعاته إزاء مكانتها على ضوء التهديدات المتوقعة(عباس،2004).

يتمثل الدور الرئيسي لشعبة الاستخبارات العسكرية في تحذير الحكومة من خطر حرب وشيكة ليتمكن الجيش من الاستعداد بشكل مناسب للرد على الأعمال العدائية من جانب العدو ، وبالتالي يقف جهاز الاستخبارات على أهبة الاستعداد بشكل دائم (على غرار سلاح الجو الذي يتحمل مسئولية التصدي للهجوم إلى حين تعبئة وحدات الاحتياط) ويحظى بأولوية عالية في حصص الموازنة، وهذا يفسر أيضا سبب ما تتمتع به الاستخبارات العسكرية من احترام داخل الجيش وخارجه .

تتمتع "أمان" بفضل المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتقها بدور سياسي كبير في إسرائيل حيث أصبحت الهيئة العسكرية الأساسية المكلفة بجمع المعلومات الاستخبارية، والمحلل الرئيسي للتطورات الإستراتيجية في الشرق الأوسط و خارجه. وقد تم التعبير عن هذا الدور الموسع في أوامر القيادة العليا للجيش الإسرائيلي في العام 1991 م والتي تنص على أن :

" شعبة الاستخبارات مسئولة أمام الجيش، وزارة الدفاع، الحكومة على قرع جرس الإنذار في حالة الحرب والسلم، وعن جمع وبحث وبلورة التقييم الاستخباري العام للأوضاع العسكرية، والسياسية، والإستراتيجية، والتكنولوجية، والاقتصاد، وشئون الإرهاب ، وعن إنتاج و نشر ما يتصل بها من معطيات" (عباس،ص87،2004 م).

يمتلك الضابط الذي يرأس شعبة الاستخبارات العسكرية نفوذا سياسيا كبيرا، إذ لا تنحصر مسؤوليته في الاستخبارات داخل الجيش، وبالتالي يخضع لرئيس هيئة الأركان ، بل يعمل أيضا مستشارا لشئون الاستخبارات لدى وزارة الدفاع ، ورئيس الحكومة ولدى الحكومة ككل. ومن الناحية العملية تفيد العقيدة الأمنية الإسرائيلية أن عمل شعبة الاستخبارات يتمثل أساسا في تحديد المعلومات الحيوية، أي تقديم المعلومات الاستخبارية المناسبة لصانع القرار خاصة في مجالات يجب أن يكونوا مطلعين عليها، علاوة على ذلك يحق لصانع القرار سواء كانوا من كبار الضباط أم المسئولين في الدولة تحديد نوعية المعلومات الاستخبارية التي يريدون الإطلاع عليها، ومع ذلك وبالرغم من هذه العقيدة فإن شعبة الاستخبارات العسكرية والضباط الذين تولوا قيادتها كانوا الجهة التي تحدد ما يجب وما لا يجب الاطلاع عليه، وما يجب اعتباره و تصنيفه في خانة المعلومات الحيوية.

تمكن رئيس الاستخبارات العسكرية بحكم مسئوليته من تقدير الموقف الأمني العام من حيازة مكانة مرموقة في الأوساط الأمنية تسببت في احتكاكات متكررة مع قادة آخرين للأجهزة مثل الشاباك، والموساد، وقسم الأبحاث في وزارة الخارجية. كما أتاحت هذه المسئولية لرئيس الشعبة ورئيس قسم الأبحاث فيها إلى تقديم أحدث المستجدات الأمنية خلال اجتماعات أسبوعية مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع، وآخرين من صناع السياسة.

يصدر قسم الأبحاث مجموعة من التقارير والتقويمات اليومية إضافة إلى موجز أسبوعي، كتب بيضاء ، لكن أهم ما يصدر عنه يتمثل في تفسير الموقف الأمني العام، الذي يصدر مرة في العام ، ويقدم إلى الكنيست وإلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست(نصيف,1988).

رغم أن الهدف الأساسي للتقرير ينحصر في تحديد ما إذا كانت الحرب متوقعة في العام المقبل أم لا، إلا أن التقرير نفسه أكثر شمولية فهو من حيث الجوهر وثيقة سياسية تعالج بشكل مستفيض الأوضاع الإقليمية و العالمية. لكن أحد أهم المشاكل في تقديرات الاستخبارات العسكرية أن الشعبة التي تنحصر مهمتها الأساسية في التحذير من وقوع هجوم مفاجئ وفي تحديد المخاطر، والأعمال العدائية الأخرى التي تستهدف الدولة ومواطنيها تعودت التعاطي مع الأمر من زاوية أسوء الاحتمالات (عباس , 2004 م) .

السؤال الذي يطرح نفسه إلى أي حد يؤثر تقييم الاستخبارات على أفعال الحكومة ؟
في الظاهر على الاستخبارات تشخيص ، وتحليل ما قد يطرأ من تطورات هناك على الحدود مع الجهة المقابلة ، وفي أفضل الأحوال من واجب الاستخبارات تمكين القادة على معرفة ما قد يحدث إذا أقدمت إسرائيل على هذه الخطوة أو تلك ، وبالتالي على أنه قد تقدم إلى الحكومة المعلومات التي تؤدي إلى قرارات معينة ، ولكن كما يحدث في كثير من الحالات لا يقتصر عمل الجيش على مجرد تقييم ، بل يتعداه إلى توصيات حول الأعمال الواجب القيام بها ، وهذا ما يمكنه من امتلاك نفوذ كبير على آلية صنع السياسة، ويصف شلومو غازيت الذي يعتبر من أكثر القادة الذين مروا على شعبة الاستخبارات العسكرية مهنية الوضع على النحو التالي :

> " في إسرائيل نوع من الاحتكار " للشأن الأمني " وهذا ينشأ عن الجمع بين تقييم الاستخبارات والتوصيات المقدمة إلى الحكومة تجاه سياسة معينة بعينها، أو القيام بعمل محدد وفي الوقت الحاضر يتم تقييم الأوضاع وتحليلها من جانب الجيش أو الوسط الاستخباري الأمني، أما توصيات المنظومة الأمنية فتقوم على هذا التقييم. وفي ظل هذا الاحتكار تكاد لا توجد فرصة أمام أطراف أخرى في الحكومة لتقديم خطة بديلة لأن جميع الأطراف الأخرى لا تمتلك البنية التحتية الضرورية لجمع وتقييم المعلومات. وهذا ما يفسر ما لدى المنظومة الأمنية من نفوذ كبير في تصميم السياسة الإسرائيلي، وفي سد الطريق أمام أي محاولة لاقتراح أو تبني سياسة مغايرة (بيري, ص62 , 2007 م).

4.1.3.4. دور الإستخبارات بالتنبؤ بحرب تموز 2006

اشار "أهرون زئيفي فركش "، رئيس الإستخبارات العسكرية إلى أن جهازه قد وضع تقرير أمام الحكومة الإسرائيلية بحضور رئيس الوزراء شارون، حول الأوضاع في لبنان قبل اندلاعه الحرب في تموز 2006، وقد تم جمع هذا التقرير عبر عدة سنوات. وقد عكس هذا التقرير أن عدة عوامل أثرت على الوضع اللبناني، بما فيها الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في مايو

2000، هذا الحدث البارز قد تبعه أربعة أحداث اضافية، ذات قيمة استراتيجية أثرت على أهداف المنظمة وطريقة عملها :

1) موت الرئيس السوري حافظ الأسد وتولي السلطة مكانه ابنه بشار وزيادة النفوذ الإيراني.
2) إندلاع النتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر 2000 .
3) التطورات المهمة في المجتمع السني بما في ذلك وبشكل خاص صعود القاعدة، والهجوم "الإرهابي" في 2001 في الولايات المتحدة .
4) التطورات المهمة في إيران فيما يتعلق بالبنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني.

وفي نهاية 2005 قدمت الإإستخباراتى العسكرية أخر تقديراتها للوضع في عهام 2006 وقد اشتمل على النحو التالي :

1) التسلح الذي يشكل تهديدا إلى اسرائيل يتم حشده في لبنان ، وسوريا, وكذلك صواريخ في أراضي السلطة الفلسطينية والذي تم تقديم تقرير فيه في عام 2003 .
2) بسبب الضغط الذي تتعرض له سوريا ولبنان، فهناك إمكانية لإستخدام اسحلة استراتيجية تزداد، بسبب تصاعد الموقف في الجبهة مع حزب الله أو بمبادرة من سوريا، ولكن هذا الأمر مرتبط بوضع القيادات السياسية، والإجراءات المسخدمة في من أجل الضغط عليهم .

في الخلاصة توصلت الإستخبرات إلى نتيجة مفادها : هناك احتمال في تصعيد الموقف خلال عام 2006 (Brom،2007).

5.1.3.4.دور المؤسسة العسكرية في توجيه السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

لعبت المؤسسة العسكرية دورا كبير في توجيه السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان فمنذ عملية الاجتياح 1982 م فقد تمكن الجنرال شارون وزير الدفاع وقتها من جر الحكومة والجيش إلى حرب كانت يقترض أنها تنتهي بضربة قاضية ساحقة كما هو مخطط أن تصل إلى حدود 30 –40 كم بعيدا عن الحدود بهدف دفع قوات منظمة التحرير الفلسطينية بعيداً عن الحدود، كان هذا هو هدف العملية التي أعلنت عنها الحكومة. ولكن وزير الدفاع كانت له خطط وأهداف أخرى . فقد رأى شارون الحرب فرصة لحسم مضاعف في:

أولا: لإخضاع م.ت.ف كقوة مقاتلة في لبنان . وثانيا : الدفاع عن حدود إسرائيل الشمالية لسنين تجعل لبنان يضطر إلى توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل حيث تمكن الجنرال شارون من فرض موقفه على الحكومة وتنفيذ سياسته على الأرض (شطاينتس , أيلول,2006 م) .

في عام 1984 م انسحب الجيش الإسرائيلي من كافة المناطق شمال نهر الليطاني وتم تحديد المنطقة الأمنية ضمن اتفاق بين حزب العمل وحزب الليكود وقد كان هذا الانسحاب نتيجة لموقف جنرالات سابقين في الحياة السياسية خاصة وزير الدفاع وقتها اسحاق رابين الرئيس السابق لهيئة الأركان وقت حرب 1967 م (شلندر , 1988 م).
عندما قرر رئيس الوزراء نتانياهو الانسحاب من جنوب لبنان تمكن قادة الجيش وعلى رأسهم رئيس الأركان في ذلك الوقت شؤول موفاز من الضغط على رئيس الوزراء وإقناعه بالتراجع عن خطة الانسحاب خاصة وأن نتانياهو لا يعتبر من المؤسسة العسكرية(دوكير , 2004 م) .

حاول جنرالات الجيش وضع العراقيل أمام خطة باراك بالانسحاب من جنوب لبنان ، و في محاولة منه للتأثير على رأي الجمهور في رفض الانسحاب من جنوب لبنان فقد قام شاؤول موفاز مستغلا موقعه في المؤسسة الأمنية نفسها بحجب آراء بعض الضباط الذين اعتبروا الانسحاب من طرف واحد أفضل من البقاء في لبنان عن الرأي العام . لكن هذه الآراء أخذت في التسرب مع ازدياد الضغط الشعبي للانسحاب ، وفي النهاية وضع باراك صاحب التاريخ العسكري الكبير من وضع تاريخ محدد للانسحاب ومن ثم أعلم الجيش بذلك (بيري, 2007 م).

حارب قادة الجيش بكل قوتهم ضد الخروج من لبنان، رئيس " أمان " عاموس مالكا، ورئيس وحدة الأبحاث في " أمان " البريغادير عاموس غلعاد عارضوا الانسحاب بقوة، و عندما سئل الجنرال ملكا في لجنة الخارجية والأمن في أيلول 99 إذا كان لا يزال يعتقد أن الخروج أحادي الجانب لجيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان سيشكل خطرا بشكل غير متوقع على أمن سكان شمال إسرائيل . أجاب ملكا " نعم اعتقد ذلك فالحرب على اختلاف أشكالها ستجري قريبا جدا من حدود إسرائيل بالمقارنة مع اليوم . قائد المنطقة الشمالية وقتها الجنرال غابي أشكنازي تلفظ بحدة ضد الانسحاب وقد تحدث رئيس الأركان شؤول موفاز أمام الحكومة عدة مرات وأمام لجنة الخارجية والأمن مرتين ، ولم تكتف قيادة الجيش بالظهور المتكرر في المجلس الوزاري وفي لجنة الأمن والخارجية ، بل تم اقتباس عناصر رفيعة المستوى في الجيش مرارا وتكراراً في الإعلام كمن يعارض الانسحاب (دوكر,ص147 , 2004 م) .

نظرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى حزب الله بعد الانسحاب على أنه جسم مقلق، ولكن في السنوات الأخيرة بدأت تنظر إلى حزب الله على أنه تهديد إستراتيجي. من جهته رئيس الأركان شؤول موفاز والذي أصبح فيما بعد وزيرا للدفاع حذر في يوليو 2003 م من التهديدات المتزايدة لحزب لله وقد تبعه خليفته الجنرال موشيه يعلون رئيس الأركان (يوليو 2004 م – يونيه 2005 م

) فقد حذر من أن جزءا كبيرا من شمال إسرائيل معرض لصواريخ حزب الله (كهان، 2003 م) .

عددا كبيرا من مسئولي الجيش قد اعتقدوا أن قوات محدودة ، أو بذل جهد دبلوماسي ربما يؤدي إلى تقليص هذا التهديد. فقد صرح قائد المنطقة الشمالية أودي آدم على سبيل المثال " لا يوجد شيء لا يمكن حله إلا بالطريقة العسكرية ... يجب أن يكون هناك حل سياسي " وأضاف: " إنني لا أؤمن أنه يوجد أحد يرغب بالعودة إلى لبنان " والواضح أن المؤسسة الأمنية في إسرائيل قد وصلت إلى خلاصة أن الجيش الإسرائيلي لن يكون في حاجة إلى دخول حرب كبيرة على طول الحدود اللبنانية: فإن إسرائيل ستواجه حروبا صغيرة (حروب منخفضة الكثافة) (كهان، 2003 م) .

وقع حادث خطف الجنديين قي جنوب لبنان في 12 تموز 2006 م وطلب من الجيش وضع الخطة المناسبة للرد، كانت قيادة الجيش برئاسة رئيس الأركان الجنرال دان حالوتس ترى أن الحل يكمن في استخدام سلاح الجو – الأقوى في المنطقة – ، وقد كان واضح الفشل الذي أحاط تقديرات قيادة الجيش وقد وجه اللوم إلى قيادة الجيش لفشلها في وضع خطة مناسبة للرد على هجوم حزب الله الأمر الذي أدى إلى استقالة قائد المنطقة الشمالية الجنرال أودي آدم بعد أن تم إزاحته عن قيادة المنطقة الشمالية ، واضطر الجنرال دان حالوتس إلى الاستقالة نتيجة للفشل في الحرب (فيشمان , أيلول,2006 م).

2.3.4 وزارة الخارجية

تعتبر وزارة الخارجية وارثة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية التي عملت على المسرح الدولي قبل قيام إسرائيل، وقد بدأت عملها سنة 1948 م من مقر الحكومة المؤقتة (المستوطنة الألمانية سارونا) بالقرب من تل أبيب ، وكان على رأسها في حينه موشيه شاريت الذي شغل منصب رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية ، ثم انتقل لاحقا إلى القدس ، وكانت مهمته الرئيسية في الأعوام الأولى الحصول على الاعتراف العالمي بإسرائيل ، وهي التي أدارت المفاوضات بشأن اتفاقيات الهدنة عام 1949 م برعاية لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين .

1.2.3.4 دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الإسرائيلية

تطلع وزارة الخارجية بشئون إسرائيل الدبلوماسية فإنها تنشط في أوساط الجالية اليهودية في مواطنها الأصلية بالتعاون الوثيق مع المنظمة الصهيونية العالمية . وهي تدير السياسة الخارجية عبر السفارات والقنصليات والبعثات التابعة لها.

الوزارة مقسمة إلى ثماني دوائر إقليمية و عدد من الدوائر الوظيفية ، البروتوكولات ، الإعلام، الصحافة، الشئون الاقتصادية ، العلاقات الثقافية ولأنه لا توجد في إسرائيل وزارة إعلام فإن وزارة الخارجية تضطلع بدور رئيسي في هذا المجال، إلى جانب المكتب الإعلامي الحكومي في ديوان رئيس الوزراء، وكذلك فإن قسم البحوث يؤدي دورا استخباريا بموازاة أجهزة الأمن الأخرى (شوفاني , 2004 م) .

من الناحية العملية وزارة الخارجية لا تصنع السياسة الخارجية وإنما يكمن دور وزارة الخارجية الإسرائيلية في تسويق السياسة الإسرائيلية للعالم والدفاع عنها في المحافل الدولية. لأن الذي يصنع السياسة الخارجية هو رئيس الوزراء في المقام الأول بالتعاون مع الجهات الأنفة الذكر. ولذلك فدور وزارة الخارجية الإسرائيلية هو التأثير على الرأي العام العالمي و لذلك فهي تسعى إلى التلاعب بالقوى الدولية وخلق مسالك اتصال مع هذه القوى ، ولا تكتفي في ذلك بل إنها تسعى إلى تحقيق نوع من الشلل لأي إمكانيات للتأثير من جانب العام العربي على الرأي العام الدولي (ربيع , 1988 م) .

هذه الوزارة لا تتورع عن اللعب في قضايا الأقليات خاصة في العالم العربي كما حدث في كردستان ، وكما يحدث في السودان في مشكلة دارفور ، وكما هو ماثل أمامنا من علاقاتها مع القوى والطوائف اللبنانية بهدف تحقيق سياساتها في الساحة اللبنانية من خلال دراستنا الحالية.

2.2.3.4. دور وزارة الخارجية في صنع السياسة تجاه لبنان

شهدت وزارة الخارجية في فترة الدراسة (2000 م – 2006 م) بالرغم من قصرها عددا كبيرا من الوزراء ابتداء من دافيد ليفي ، شلومو بن عامي ، شمعون بيرس، سلفان شالوم ، تسيفي ليفني. قد عمل دافيد ليفي وزيرا للخارجية في عهد حكومة باراك بالرغم من قلة خبرة دافيد ليفي في الشئون الخارجية فقد عمل على إدارة الوزارة من الخلف مدير عام الوزارة إيتان بن تسور ، وقد ساند دافيد ليفي بقوة قرار باراك الانسحاب من جنوب لبنان(دوكير, 2004 م).

لعب وزير الخارجية دافيد ليفي جهودا كبيرة لحث الأمم المتحدة لقبول الموقف الإسرائيلي من موضوع الانسحاب من جنوب لبنان . وقد ورد في بيان وزارة الخارجية بتاريخ 25 يوليو 2000 م

ترحيبا بموقف الأمم المتحدة ومن بيان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي أعلن فيه أن إسرائيل قد نفذت القرار 425 ، وقد أشارت الخارجية الإسرائيلية في بيانها أن إعلان الأمين العام للأمم المتحدة هو نتيجة حوار مستمر بين وزير الخارجية ليفي والسكرتير العام كوفي عنان ، ونتيجة لجهود دبلوماسية مع الدول الفاعلة في مجلس الأمن ، وقد دعت وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى نشر قوت دولية على طول الحدود حسب قرار الأمم المتحدة لمنع المس بالأمن على الأراضي الإسرائيلية عبر الحدود اللبنانية2001 ,(mfa.gov.il م).

قدم الوزير دافيد ليفي استقالته من منصبه بسبب الخلاف مع باراك حول المفاوضات في الموضوع الفلسطيني . أما خليفته الوزير شلومو بن عامي فقد ركز جل اهتمامه للموضوع الفلسطيني (دوكير , 2004) .

في عهد أريل شارون فقد تولى المنصب في حكومة الوحدة الوطنية شمعون بيرس والذي ركز جهوده في الموضوع الفلسطيني في المقام الأول خاصة في الدفاع عن سياسة الحكومة الإسرائيلية الأمنية وتنفيذ عملية – السور الواقي – أما فيما يتعلق بالموضوع اللبناني فقد تركز على تطبيق قرار الأمم المتحدة من وجهة النظر الإسرائيلية حول ضرورة نشر القوات الدولية و قوات اليونوفيل على طول الحدود اللبنانية محل قوات حزب الله. كما تركزت سياسة شمعون بيرس على تحميل إيران مسئولية أحداث إطلاق النار على الحدود الشمالية. وتحدث بيرس بالقول " إيران تحاول بواسطة حزب الله خلق توتر على الحدود وتصعيد الموقف بصورة خطيرة في المنطقة الشمالية " (2001،mfa.gov.il).

الجهد الآخر تركز على موضوع الجنود الإسرائيليين المخطوفين عند حزب الله ، وقد عملت وزارة الخارجية جهودا كبيرة في هذا المجال خاصة لدى الوسطاء الألمان ، وقد بادرت وزارة الخارجية الإسرائيلية من أجل عقد لقاء بين وزير الخارجية الألماني وذوي المخطوفين لحث الوزير الألماني من أجل الضغط على حزب الله لتعجيل الوصول إلى صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله 2001 , (mfa.gov.il م).

أما في عهد وزير الخارجية سلفان شلوم الذي تولى الوزارة في حكومة شارون الثانية (2003 م – 2005 م) وقد اختاره شارون رغم قلة خبرته في هذا المجال مفضلا إياه عن بنيامين نتانياهو الضالع في السياسة الخارجية لأن شارون كان يريد أن تظهر بصماته على وزارة الخارجية . لم يظهر وزير الخارجية سلفان شالوم دورا بارزا في المحافل الدولية سوى السعي للعمل على الاتصال بالدول العربية و محاولة ترميم العلاقات مع بعض الدول العربية .

أما على الصعيد اللبناني فقد تركزت جهود الوزير على موضوع الجنود المخطوفين وحث الوسطاء الألمان على الضغط على إيران بهدف الضغط على حزب الله من أجل إنجاز هذا الملف خاصة التوصل إلى معلومات حول مصير مساعد الطيار الإسرائيلي" رون أراد ".

بالرغم من أن وزارة الخارجية لم يكن لها الدور الكبير في إدارة ملف– الجنود المخطوفين – إلا أنها عملت بشكل دبلوماسي للتأثير على موقف حزب الله عبر الضغوطات غير المباشرة مع الدول التي لها مصالح اقتصادية مع حليف حزب الله الأساسي و هي إيران ، حيث كان رئيس الوزراء أريل شارون يدير الملف شخصيا، و قد كلف لهذا الملف مندوبا شخصيا له وهو الجنرال احتياط (إيلان بيران) القائد السابق للجبهة الشمالية في إسرائيل لبنان (mfa.gov.il, 2004 م).

تحدث وزير الخارجية سلفان شالوم في مقابلة صحفية 24 يناير 2005 م بأنه أخبر الإدارة الأمريكية بأن الرئيس السوري لم يكتف بعدم تنفيذ تعهده بالانسحاب من لبنان بل إن الأسد يعزز الوجود الاستخباري السوري في لبنان في الأشهر الأخيرة . وقد اعتمدت إسرائيل على الدور الأمريكي بالضغط على سوريا ولم تكتف بالانسحاب السوري من لبنان إلا أنها أكدت على مطالب جديدة لدى الإدارة الأمريكية وهي وقف نشاط الاستخبارات السورية في لبنان (mfa.gov.il, 2005 م).

تولت حقيبة الخارجية تسيفي ليفني في حكومة أولمرت ، وقد عملت وزيرة الخارجية ليفني جهدا كبيرا من أجل تحريك المجتمع الدولي لتطبق القرار 1559 ، وقد عملت وزيرة الخارجية على تبرير سياسة الحكومة الإسرائيلية العدوانية تجاه لبنان على اعتبار أنها سياسة دفاعية لكون الجيش الإسرائيلي خارج الحدود اللبنانية وأن ما أقدم عليه حزب الله هو اعتداء على السيادة الإسرائيلية ، وقد أسفرت جهودها في الأمم المتحدة أثناء اندلاع حرب تموز إلى استصدار قرار جديد من مجلس الأمن رقم 1701 والذي يتضمن مطالب إسرائيل الرئيسية في نشر قوات دولية في جنوب نهر الليطاني وإبعاد قوات حزب الله عن الحدود(mfa.gov.il,2006 م).

بذلت وزيرة الخارجية جهود كبيرة للحصول على الدعم الدولي للموقف الإسرائيلي إلا أن الانتقادات التي وُجهت إلى وزارة الخارجية بسبب أسلوبها في التعامل مع الحرب الأخيرة فقد كان ينبغي على وزارة الخارجية أن تعدّ خطةً جاهزةً في الدُرج حول كيفية العمل والتحرك في حال اندلاع حوادث محلية أو عامة في الشمال، والأهم من هذا فقد تحدث منتقدو السياسة الخارجية أنه كان يجب على

وزيرة الخارجية أن تطلب وبإصرار عدم الرد الفوري بهجوم عسكري باستثناء نشاط محدد في إطار محاولة لعزل منطقة اختطاف الجنديين ، وكان ينبغي على إسرائيل التوجه إلى حكومة لبنان ومجلس الأمن والمطالبة بالتدخل الفاعل وتحديد ذلك بمدة زمنية محددة فور الشروع في العملية العسكرية، لأن أمراً من هذا النوع ما كان ليسلب من إسرائيل الوقت المطلوب لعمليةٍ عسكرية، لأن معارضة حزب الله ولبنان كانت ستحول دون اتخاذ قرارٍ أو تطبيق (روني بيرت,أيلول,2006 م).

3.3.4 الكنيست الإسرائيلي

تشكل الكنيست الهيئة التشريعية الوحيدة في إسرائيل، وسميت الكنيست بهذا الاسم وضمت في عضويتها 120 نائبًا على غرار "هاكنيست هاغدولا" (المجلس الأكبر)، والتي كانت مجلس النواب اليهودي الذي كان يعمل في أورشليم القدس في عهد عزرا ونحاميا.تبدأ كنيست جديدة بالعمل بعد إجراء انتخابات عامة تتقرر خلالها تشكيلة الكنيست. وفي جلستها الأولى يؤدي أعضاء الكنيست اليمين القانونية وينتخبون رئيسًا للكنيست ونوابًا له. وتدوم فترة ولاية الكنيست عادة أربع سنوات ولكنها تستطيع حل نفسها ويسمح كذلك لرئيس الحكومة بحلها في أي وقت يرتئيه خلال فترة ولايتها. وحتى تشكيل كنيست جديدة رسميًا بعد انتخابات، تخول الكنيست المنتهية ولايتها كامل الصلاحيات.تعمل الكنيست من خلال جلسات تعقدها بكامل هيئتها وهناك 15 لجنة دائمة(gov knesst.,2004 م).

1.3.3.4.دور الكنيست في النظام السياسي الإسرائيلية

يقوم النظام السياسي الإسرائيلي على مبدأ سيادة البرلمان، ودمج السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن ثم يبدو من أول وهلة أن البرلمان هو الذي يصنع السياسة الخارجية، بيد أنه من المعروف أن واقع الممارسة في النظام البرلماني ينحو إلى إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية بحكم هيمنة مجلس الوزراء على الأغلبية البرلمانية والكنيست هو المؤسسة المركزية في نظام الحكم في إسرائيل ومنه تستمد الحكومة مهمتها باسمه، أو بموافقة أعضائه، كما أنها تجند الوزراء للتصويت لصالح الحكومة (شوفاني, 2004 م) .

يعتبر الكنيست من الناحية الدستورية أكثر المؤسسات السياسية قوة داخل النظام السياسي الإسرائيلي من الناحية الرسمية والشكلية. ولكن الممارسة العملية أثبتت ضعف دور الكنيست في الحياة السياسية وعدم قدرته على مواجهة السلطة التنفيذية ، وذلك لعدة أسباب في مقدمتها الحالة الأمنية التي تعيشها دولة إسرائيل والتي دعت إلى تركيز السلطة بيد القوة التنفيذية لمواجهة الأزمات ، وسيطرت الأحزاب المتعددة على المجلس النيابي، مما أفقده روح الجماعة .

إلا أنه لوحظ في العقود الأخيرة وبخاصة بعد حرب أكتوبر 1973 م زيادة دور الكنيست في التجنيد السياسي للعناصر القيادية، وذلك تحت ضغط عدة متغيرات لعل من أهمها اهتزاز الثقة بالقيادة التقليدية للأحزاب الإسرائيلية مثل حزب العمل وحزب الليكود واضطرار جميع الأحزاب تقريبا إلى الاستعانة بالمؤسسة البرلمانية لترسيخ واختيار خلفاء الأشخاص الذين يمثلون القيادة السياسية التقليدية، بالإضافة إلى انتقال عدد كبير منهم إلى مقاعد المعارضة في الكنيست فضلا عن اضطرار الحكومات المتعاقبة نتيجة شدة المنافسة وضيق القاعدة الائتلافية إلى متابعة كل عضو كنيست والاهتمام به ،ومن أهم الوسائل التي يمتلكها الكنيست حق السؤال و حق الاستجواب، و حق التحقيق، و حق سحب الثقة من الوزارة وإسقاطه(عليوه , يناير,1987).

نتيجة لهذه الصلاحيات الواسعة الممنوحة للكنيست فإنه يستوجب على الحكومة عند التوقيع على اتفاقيات مهمة من الناحية السياسية، والعسكرية تصديق الكنيست وفي هذا المجال تدخل المواثيق التي تتضمن تسوية إقليمية، أو تنازلات إقليمية ، ففي هذا الإطار طرحت على الكنيست لمصادقتها كل الاتفاقيات ، وقف إطلاق النار – الهدنة بعد حرب الاستقلال –، واتفاقيات فصل القوات مع مصر واتفاقيات كامب ديفيد ، والاتفاق مع لبنان عام 1983 م في أعقاب حرب لبنان، واتفاق أوسلو، اتفاق وادي عربه(gov knesst.,2004 م) .

بالرغم من أن القانون يجعل المرء يعتقد أن إسرائيل تحظى بكنيست قوي ومجلس وزراء تابع، مثلما كان في فرنسا ما قبل ديجول ولكن في التطبيق نجد الوضع على العكس تماما . بدلا من

أن يملي الكنيست وينفذ الوزراء نجد أن مجلس الوزراء هو الذي يقود الكنيست (عليوه ,يناير , 1987 م).

تأكيدًا أهمية إطلاع الكنيست على عمل الحكومة " فإن القانون الأساسي الجديد للحكومة سنة 1992 م مادة 18 ، فإن الحكومة ملزمة بإبلاغ الكنيست بأي عمل تقوم فيه بالسرعة الممكنة و لكنها غير ملزمة بالحصول على موافقتها " (شوفاني ,2004 م) .

تعمل في الكنيست تسع لجان دائمة تمثل كل واحدة منها اختصاصا من الاختصاصات وأهم هذه اللجان والتي لها دور مهم في السياسة الخارجية والأمنية هي لجنة الأمن والخارجية ، والتي تلعب دورا مهما في ضبط سياسة الحكومة الخارجية والأمن بما تتمتع به من صلاحيات وهي :

1) إصدار القوتين وتعديلها في المواضيع الأمنية والخارجية والاستخباراتية .
2) مراقبة ومتابعة الأجهزة التنفيذية العاملة في الشئون الأمنية والسياسية مثل مكتب رئيس الوزراء بما فيه الموساد ، والشاباك ، وزارة الدفاع ، وزارة الخارجية ، وزارة الأمن الداخلي ، وزارة المالية .
3) إعطاء الموافقة على قرارات وعمليات الأجهزة التنفيذية ، وتشمل تجنيد الاحتياط ، والعمليات الخاصة لجهاز الأمن العام (الشاباك) عن طريق اللجنة الفرعية للأمن والخدمات السرية .
4) استدعاء المسئولين لتلقي المعلومات، والقيام بجولات في المناطق ذات الأهمية الأمنية.
5) القيام بعملية استماع (بدون إذن) لمن هم مرشحين لتولي مناصب مهمة في الأمن والخارجية قبل أن يتولوا مناصبهم . (gov knesst.,2004 م) .

2.3.3.4. دور الكنيست في المسألة

سيطرت التوجهات اليمينية على الكنيست في فترة الدراسة إلا أن المواقف من الموضوع اللبناني كانت متقاربة بين الأحزاب اليسارية والوسط والليكود ، وهذا ما أظهرته المواقف المتقاربة للأحزاب الإسرائيلية المشاركة في الحكومة من حزب العمل اليساري و حزب كاديما من المركز ، وكذلك أحزاب المعارضة اليمينية من الليكود وغيره . وعندما قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك سحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، توجهت المعارضة اليمينية بزعامة الليكود إلى الكنيست من أجل طلب حجب الثقة عن الحكومة التي يقودها باراك إلا أنها فشلت في هذا المسعى . وقد تم طرح الموضوع اللبناني على منبر الكنيست عدة مرات ، كما تم مناقشة المسألة اللبنانية في لجنة الخارجية والأمن عدة مرات، وفي سنة 2004 م قامت اللجنة بعدة جولات لدراسة الأوضاع الميدانية ، ومن ضمن ذلك زيارة قيادة المنطقة الشمالية و على طول الجدار الأمني (gov knesst.,2004) .

شاركت لجنة الخارجية والأمن في نقاش المواضيع التي تخص الملف اللبناني : ففي 31 آب 2004 في جلسة اللجنة الفرعية لمفهوم الأمن في الكنيست حيث حذر عضو الكنيست عومري شارون، وإفرايم سنيه أمام ضباط كبار مثلوا أمام اللجنة من أن نظريات الجيش لا توفر ردا على الأخطار المتبدية للجبهة الداخلية الإسرائيلية من صواريخ حزب الله في حال حدوث حرب في لبنان ، وبعد ذلك حذر في هذا الشأن أيضا رئيس لجنة الأمن والخارجية ، وعضو الكنيست يوفال شطاينتس الذي انضم إلى التحذيرات من أن أماكن رجال الاحتياط في الشمال في حالة الحرب ليست محصنة ضد الصواريخ (رابيوت ,أيلول ,2006 م) .

4.4. الخلاصة

يتضح مما سبق أن النظام السياسي في إسرائيل يعطي رئيس الوزراء دورا مركزيا في صناعة السياسة العامة للدولة علاوة على صناعة القرار السياسي في الدولة بشكل عام والسياسة الخارجية للدولة بشكل خاص. وتلعب شخصية رئيس الوزراء والخلفية السياسية والعسكرية التي ينتمي إليها رئيس الوزراء دورا مهما في تحديد السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أي دولة خاصة الموضوع اللبناني ولكون الموضوع اللبناني هو في المقام الأول مسألة أمنية فإن الماضي العسكري لشخصية رئيس الوزراء تعزز مكانته وقدرته على اتخاذ القرارات، كما يؤثر إدراك رئيس الوزراء الإسرائيلي للمسألة اللبنانية وطريقة تعاطيه مع هذه القضية دورا مهما في توجيه هذه السياسة. الواضح أن معظم الأجهزة الحكومية تقوم بدور مساند أو مؤثر في هذه السياسة، فوزارة الخارجية لا تلعب دورا مهما في صناعة السياسة الخارجية ولكن تلعب دورا مركزيا في شرح سياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان عبر اللقاءات مع المسئولين الأجانب وعبر السفارات والبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية، وفي تقديم المعلومات حول الظروف الدولية، والموقف الدولي تجاه القرارات التي تتخذ حتى تتجنب إسرائيل الغضب الدولي ولتتمكن من حشد القوى الدولية خلف السياسات التي يتم انتهاجها خاصة وأن إسرائيل تلجأ إلى القوة العسكرية لمواجهة الأوضاع على الحدود مع لبنان، الأمر الذي يحتاج غطاء دبلوماسيا لهذه السياسة.

الجهة الأخرى و التي تلعب دورا مركزيا في هذه التأثير على صناعة السياسة الخارجية بشكل عام و تجاه لبنان بشكل خاص فهي المؤسسة العسكرية والتي تتمتع بدور كبير و مهم في الحياة الاجتماعية، والسياسية في دولة إسرائيل نتيجة التركيبة البنيوية للدولة والتي تعتبر أحد المكونات الأساسية لدولة إسرائيل، والتي يرى المحللون أن إسرائيل هي دولة لجيش وليس العكس، نتيجة لذلك فقد احتفظ رجال المؤسسة العسكرية بمكانة مرموقة في المجتمع الإسرائيلي جعلتهم في مقدمة السلم

الاجتماعي ، وهذا الأمر انعكس بصورة كبيرة على الثقة التي يوليها المجتمع للعسكريين وموقفهم من القضية الأمنية التي تواجه الدولة أكثر من غيرهم من المسئولين أو المحللين السياسيين خاصة فيما يتعلق بالمسألة اللبنانية .

دور الكنيست في السياسة الخارجية هو مرتبط بقدرة الائتلاف الحاكم ومدى تمتعه بالقوة والدعم اللازم في الكنيست من أعضاء الكنيست من الائتلاف الحاكم في مواجهة أي تحدي لسياسة الحكومة من قبل المعارضة البرلمانية خلال محاولاتها إسقاط الحكومة نتيجة للتصويت على سياسة الحكومة الخارجية، أو التصويت على أي اتفاق سياسي أو أمني بين إسرائيل والدول الأخرى ، أما أجهزة الكنيست ولجانها فهي تضطلع بدور استشاري وليس لها القدرة على التأثير المباشر على صناعة القرار في إسرائيل.

الفصل الخامس

صياغة وتنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

الفصل الخامس

صياغة وتنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

1.5. المقدمة

يتناول هذا الفصل كيف تعاملت ونفذت إسرائيل سياستها تجاه القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية، بهدف إضعاف بعض القوى المعادية من خلال الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية أو دعم قوى أخرى لها مصلحة في دعمها، و قد ركزت إسرائيل جهودها على تقليص النفوذ الإيراني والسوري في الساحة اللبنانية من خلال الدعم الأمريكي واستفادت من أحداث 11 سبتمبر في ذلك ، وكذلك التحريض ضد المشروع النووي الإيراني ، والتحريض على سوريا من خلال اتهامها بمساندة الإرهاب في العالم .

استعملت إسرائيل الوسائل العسكرية مع حزب الله ، من خلال مهاجمة مواقع حزب الله والاستمرار بانتهاك السيادة اللبنانية سواء براً، أو بحراً، أو جواً ، في حين حاول حزب الله أن يتصدى لهذه الاختراقات بالوسائل المتوفرة لديه من مضادات للطائرات ، ومضادا ت للدبابات والسفن الحربية. وبجانب ذلك فقد حاولت إسرائيل استخدام الوسائل السياسية من خلال استصدار القرار 1559 الذي هدف إلى طرد القوات السورية وإبعاد قوات حزب الله عن الحدود الشمالية لإسرائيل ، وتجريد الحزب من سلاحه ودمجه في الحياة السياسية اللبنانية .

حرصت إسرائيل على تحييد الفلسطينيين على الساحة اللبنانية ، من خلال إبعا د الفلسطينيين عن الحدود الشمالية لإسرائيل ، وكذلك سعت إسرائيل إلى تقليص دور حزب الله على الساحة الفلسطينية واتهمت الحزب بلعب دور كبير في دعم القوى الفلسطينية بالمال والسلاح، وأحيانا بتسهيل العمليات الفدائية عبر الحدود الشمالية ، وقد استفادت من الموقف الأمريكي واعتبرت نفسها حليفا للولايات المتحدة الأمريكي ة في محاربة "الإرهاب"، وقد سعت إلى إدراج الفصائل الفلسطينية وكذلك حزب الله ضمن القوى "الإرهابية" المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والحليفة للقاعدة وطالبان، إلا أنها لم تنجح بصورة كاملة في تحقيق هذه الأهداف، وفي الصورة المقابلة فقد حاولت دعم بعض القوى اللبنانية مستفيدة من الشرخ الطائفي على الساحة اللبنانية بحجة أنها تشكل حامية لبعض الطوائف اللبنانية، خاصة الطائفة المسيحية المارونية مستفيدة من بعض الشخصيات المسيحية اللبنانية ، كما استغلت بعض الأحداث مثل مقتل رئيس الوزراء رفيق الحريري لدفع بعض القوى اللبنانية لمحاربة أعدائها على الساحة اللبنانية ، وتحقيق تحالف في المصالح مع هذه القوى لتحقيق أهدافها السياسية ، والاقتصادية على الساحة اللبنانية .

2.5. السلوك الإسرائيلي تجاه القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية

1.2.5. موقف الجيش الإسرائيلي من المقاومة في جنوب لبنان:

ذهب عدد من الخبراء الإسرائيليين إلى أن حماية مستوطنات الجليل وسائر الحدود الشمالية فضلاً عن حماية الجيش الإسرائيلي من حرب الاستنزاف ، لن تؤمنها المبادرة إلى الانسحاب من طرف واحد . إلا أن كثيرا من المعنيين بالأمن في إسرائيل كانوا يعتقدون أنه من الممكن حماية الحدود الشمالية من داخل هذه الحدود نفسها ولا حاجة لبقاء القوات الإسرائيلية خارج هذه الحدود ، خاصة أن الجانب الإسرائيلي أعلن أنه لا مصلحة له بالبقاء على الأراضي اللبنانية وأن الهدف من وجود الجيش الإشرائيلي هو حماية الحدود الشمالية ، ويمكن رؤية الدليل على ذلك كما رأى هؤلاء في أقوال ضباط كبار في المجلس الوزاري الأمني. وقد دل الاستعداد للجلاء عن " جزين " بداية صيف 1999م على أن مفهوم الدفاع المستند إلى عمق جغرافي لم يثبت صحته (غوردن ،1999).

اعتمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ الانسحاب من لبنان في 25 أيار 2000 م حتى عدوان تموز 2006 م في تعاملها مع الجبهة الشمالية ، سياسة . احتواء .، يمكن وصفه بأنه كان سلبياً، بعدما ترك عناصر المقاومة أحراراً طلقاء يعززون قوتهم على الحدود ، واعتمد أسلوب الاختباء منهم حرصاً على عدم الاشتباك معهم(أنباء، 2007).
وصفت لجنة فينوغراد هذه السياسة . سياسة الاحتواء . منذ أن أعلنت إسرائيل أنها بعد انسحابها من جنوب لبنان عام 2000 م ستردّ على كل انتهاك لسيادتها بشكل فوري وقاس . كان رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه يهود باراك واضحاً في تحذيره لكل من لبنان وسوريا بأنهما يتحملان مسؤولية أي (اعتداء أو عمل إرهابي) يُشنّ على إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية ، في حين صرّح رئيس الأركان في تلك الفترة شاؤول موفاز بأن استهداف أي جندي أو مدني إسرائيلي بعد الانسحاب سيؤدي إلى استهداف المسئولين عن ذلك، وهم سوريا ولبنان وحزب الله. هذه التصريحات التي تكررت في عشرات المناسبات، عشية الانسحاب وخلاله و غداته كانت تهدف إلى تحقيق مفاعيل ردعية إزاء المقاومة في لبنان لثنيها عن مواصلة عملياتها، إلا أنها أيضاً عكست الإستراتيجية الإسرائيلية الأولية لمرحلة ما بعد الانسحاب رغم أنها لم تكن قد تبلورت بعد في خطة عملياتية واضحة المعالم (فينوغراد،2007) .
افترض الساسة الإسرائيليون في حينه وفي مقدمهم باراك أن خروج جيشهم من لبنان سيسحب بساط الذرائع من تحت سلاح المقاومة ، وسيؤدي إلى تقويض شرعية نشاطها العسكري ضد إسرائيل لبنانياً ودولياً .

أما العسكر فقد عقدوا آمالهم على نظرية افترضت أنه بالإمكان تفعيل رافعات ضغط غير مباشرة على حزب الله يكون من شأنها لجمه ودفعه إلى إعادة النظر في نهجه المقاوم ، من أهم هذه الرافعات كان مهاجمة أهداف سورية في لبنان ، وكذلك بنى تحتية مدنية كمحطات الطاقة وغيرها (سوبلمان ,2004 م)

لم تشأ القيادة الإسرائيلية أن تترك شيئاً للصدفة أو أن تراهن على الجدوى المفترضة وغير المثبتة بعد للسياسة الردعية التي تبنّتها قُبالة المقاومة، فعمدت إلى اتخاذ إجراءات ميدانية عكست في الواقع مقاربة ترى أن احتمالات التصعيد على الجبهة اللبنانية هي مسألة وقت ليس إلا . وقد عبر شؤول موفاز بوصفه رئيساً للأركان آنذاك عن هذا المنحى خلال نقاش حول الخطط العملياتيه لقيادة المنطقة الشمالية في الجيش بعد الانسحاب ، حيث رأى أن المهمة الأساسية للجيش حتى بعد انسحابه من الحزام الأمني هي تأمين الحماية للبلدات والسكان في الشمال، وبناءً على ذلك أصدر أوامره بتسريع استكمال التحصين المطلوب للبلدات ضد مختلف أنواع التهديدات ، كالنيران القوسية والمباشرة وعمليات القنص والتسلل .

انطلاقاً من قناعته الضمنية بأن المقاومة لن تلقي سلاحها بعد الانسحاب ، و ستبقى تشكل تهديداً قائماً على امتداد الجبهة لذلك قام الجيش الإسرائيلي بالتحصين على الخط الحدودي وفقاً لخطة انتشار ترتكز إلى تكتيكات تعنى بمواجهة هذا التحدي ، وضمن هذا الإطار فقد تم بناء سلسلة مواقع جديدة على التلال الحدودية بكلفة 1.2 مليار شيكل (نحو 300 مليون دولار)، إضافة إلى سياج كهربائي على امتداد الخط الأزرق ، فضلاً عن تعزيز عمليات الرصد على الحافة الحدودية إلكترونياً وبشرياً وتفعيل آلياتِ إنذار صارمة(أنباء ,2007) .

الاختبار الأول لإستراتيجية " الرد الرادع " الإسرائيلية إن صح التعبير كان في السابع من تشرين الأول عام 2000 م ، أي بعد نحو خمسة أشهر من الانسحاب . في ذلك اليوم نفذت المقاومة أولى عملياتها بعد الانسحاب، فأقدمت على أسر ثلاثة جنود إسرائيليين من منطقة مزارع شبعا المحتلة، العملية شكلت من المنظور الإسرائيلي انتهاكاً خطيراً للسيادة وضربة قاسية لما يسمى قدرة الردع . رغم ذلك قررت القيادة الإسرائيلية الرد بشكل موضعي ومحدود في محيط منطقة العملية ، مُقرنة ذلك بتهديدات مهولة بتدمير بيروت ، تبيّن لاحقاً أنها فارغة. وخلال مداولات أمنية حول سبل التعاطي مع العملية ، لخص باراك الموقف الإسرائيلي من الحدث بالقول " إننا نحتفظ لأنفسنا بحق الرد في التوقيت الذي نراه مناسباً " ، وهي عبارة بقيت من دون أي ترجمة عملية حتى نهاية عهده كرئيس للحكومة ووزير للدفاع في آذار 2001 م . يمكن القول إن ما سيعرف لاحقا بـ " سياسة الاحتواء " بدأ عند هذه النقطة الزمنية ، فقد أيقظت عملية الأسر الحكومة والجيش الإسرائيليين على واقع أجاد وصفه قائد المنطقة الشمالية السابق، اللواء يوسي بيليد ، في تقريره

الذي أعده في ختام تحقيق عسكري أجراه حول حادث عملية الأسر. وكتب بيليد في خلاصة التقرير:

" إن الواقع العملاني الذي نشأ منذ إخلاء لبنان وحتى الحادث ، والذي ينتشر فيه حزب الله على السياج (الحدودي) ويناور قواتنا ، خلق وضعاً لا يمكن احتماله بالنسبة للجيش الإسرائيلي ، ونموذجياً بالنسبة لحزب الله . في هذا الواقع عنصر المبادرة بشأن تنفيذ عمليات محصور بشكل مطلق بيد حزب الله ، بحيث لم يعد السؤال ما إذا كان ممكناً منع هذه العمليات ، وإنما هل من الممكن التأثير على نتائجها ؟ "(فينوغراد.ص42 ,2007 م) .

إلا أن هذه الصحوة الإسرائيلية لم تنتج عودة فعلية إلى إستراتيجية " الرد الرادع " التي أعلنتها عند الانسحاب ، بل قادت بالتدريج نحو اعتماد نظرية عملانية سلبية على الحدود قوامها تقليل الاحتكاك إلى الحد الأقصى مع عناصر المقاومة بغية تقليص فرص تعرض الجنود لخطر الاستهداف، هكذا تحولت وظيفة الجيش الإسرائيلي من حماية شمال إسرائيل انطلاقاً من ردع المقاومة، إلى حماية جنوده على الحدود انطلاقاً من الارتداع من المقاومة (أنباء، 2007).

خير دليل على صحة هذا القول أن العمليات العسكرية الإسرائيلية اقتصرت على عمليات اختراق محدودة سجلت المقاومة اللبنانية هذه الاختراقات للجيش الإسرائيلي ورد فعل من قبل المقاومة عليها، فقد ذكرت صحيفة السفير اللبنانية نقلا عن الإعلام الحربي في المقاومة الإسلامية " أنه منذ 27 حزيران 2000 م حتى 17 آذار / مارس 2002 م فقد تم تسجيل 4016 انتهاكا إسرائيليا ما بين اختراقا جويا وبحريا ، وعلى سبيل المثال فقد سجلت المقاومة في الفترة بين 19 آذار وحتى 25 منه ، ثلاثة وخمسون انتهاكا إسرائيليا للسيادة اللبنانية توزع بين ثلاثين خرقا جويا، وثلاثة وعشرون خرقا بحريا "(بنت جبيل، 2002).

مارس الجيش الإسرائيلي عمليات التحصين للمواقع العسكرية وتعزيز مواقع الجيش الإسرائيلي ، كما عززت هذه المواقع بأجهزة للرصد كما ذكرت صحيفة النهار بتاريخ 31كانون الثاني 2002 م (بنت جبيل , 2002 م) . ونقلت صحيفة المستقبل عن الإعلام الحربي بتاريخ 22 تشرين الثاني أنه قد بلغ مجمل الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية منذ 17 حزيران 2000 م حتى هذا التاريخ 8134 انتهاكا (بنت جبيل , 2003 م) .

أدت إحدى العمليات الإسرائيلية إلى قتل طفل لبناني وإصابة شقيقه بجروح في غارة إسرائيلية بالقرب من الحدود نتيجة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار باتجاه الأراضي اللبنانية ، حسب

الناطق العسكري الإسرائيلي مدعيا أن هذا العمل جاء نتيجة لرد على مصادر لإطلاق النار من الأراضي اللبنانية باتجاه دورية عسكرية إسرائيلية (موقع بنت جبيل , 2003 م).

استمرت الانتهاكات الإسرائيلية طوال الأعوام 2004 م ، 2005 م ، وفي 8 مايو 2004 م ذكرت صحيفة المستقبل أنه قد قتل جندي إسرائيل ي في كمين خلال محاولة للتوغل داخل الأراضي اللبنانية ، وقد تبعها أقدم الجيش الإسرائيلي بالقيام بغارة من مروحيات إسرائيلية أدت إلى مقتل فلسطينيين اتهمتهم إسرائيل بإطلاق صواريخ باتجاه شمال إسرائيل في منطقة وادي السلوقي / شقرا (بنت جبيل، 2004 م) .

في 24 آذار 2004 م قتل جندي إسرائيلي و أصيب جندي آخر بجراح خطيرة بعدما دمرت المقاومة الإسلامية جرافة عسكرية إثر توغلها في الأراضي اللبنانية، وقد علق ضابط كبير في قيادة المنطقة الشمالية على مقتل سائق الجرافة الإسرائيلية نتيجة لضربها بصاروخ بقوله " لقد برز وضع لا يمكن تحمله، إنه من غير المعقول أن يقوم حزب الله بزرع عبوات بالقرب من الطرق التي يمر بها الجيش الإسرائيلي، وعندما تحاول قوات الجيش إزالتها يتم إطلاق النار عليهم "(سوبلمان،ص33-25، 2004 م).

نتيجة للاختراقات التي مارسها سلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء اللبنانية اضطر حزب الله إلى استخدام مضادات لهذه الطائرات ، وبالرغم من أنها لم تسجل نجاحا مهما في إصابة الطائرات الإسرائيلية إلا أن حزب الله استخدم هذه المضادات بحيث يتم توجيهها لكي تسقط شظاياه ا داخل المستوطنات الإسرائيلية ، الأمر الذي دفع سلاح الجو الإسرائيلي إلى توجيه ضربات ضد قواعد المضادات الأرضية، وقد قامت طائرات إسرائيلية في سبتمبر 2003 بتدمير عدة قواعد مضادة للطيران، الأمر الذي أدى إلى توقف هذه المضادات عن إطلاق النار على الطائرات الإسرائيلية، الطيران الإسرائيلي من جانبه أوقف عمليات الاختراق المتكررة للأجواء اللبنانية، واقتصرت هذه الاختراقات على حالات محدودة "أحيانا "(سوبلمان، 2004 م).

يتضح حجم العمليات العسكرية الإسرائيلية المحدودة على طوال الحدود وعلى طول الفترة التي سبقت الحرب وقد برر هذه السياسة بسياسة ضبط النفس، من خلال تصريحات جنرالات الجيش، ففي آذار 2005 م عشية انسحاب القوات السورية من لبنان قدم القسم السياسي الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية توصية إلى الحكومة بالمحافظة على ضبط النفس على امتداد الحدود الشمالية وإظهار الاستعداد للامتناع قدر المستطاع عن إعطاء حزب الله ذريعة لتوليد حالة من عدم الهدوء على هذه الحدود، هذه النظرية التي اشتهرت عن رئيس الأركان السابق موشيه يعلون والتي يمكن

تسميتها (نظرية الصدأ)، وتقضي بمواجهة الترسانة الصاروخية لحزب الله من خلال سلاح (الصدأ) الذي سيصيبها في مخازنها جراء عدم تمكينه أو إعطائه الفرصة أو الذريعة لاستخدامها (أنباء , 2007 م).

قدرت المصادر الأمنية الإسرائيلية عدد العمليات العمليات التي نفذها حزب الله بحوالي 30 عملية إطلاق نار منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في مايو 2000 حتى اندلاع حرب تموز 2006 ، وقد ادت هذه العمليات إلى مقتل عدد محدود من الجنود الإسرائيلين ، وقد نظر الجيش الإسرائيلي إلي هذه الحوادث دليلا على أن حزب الله لا يسعي إلى تصعيد الموقف خاصة أن هذه الحوادث قد وقعت في منطقة شبعا ، والتي اعتبرت ساحة مفتوحة للمواجهة بين الطرفين ضمن حدود معقولة من مستوى المواجهة (ITIC, 2008) .

2.2.5. الدور الإسرائيلي في مواجهة تعاظم نفوذ حزب الله

أصبح حزب الله حركة فدائية محنكة بشكل ملحوظ ذات أهداف سياسية، إجتماعية، عسكرية ، و دعائية . ويعود تطور الحزب إلى فهمه لنظريات حرب العصابات – الفدائيين – ، وتطبيقه المحكم لهذه النظريات ساعده في ذلك السيطرة المركزية على عناصره خلال مواجهته الجيش الإسرائيلي ، وخارجها نتيجة لوجود قيادة قوية ذات خصائص قيادية متميزة فاقت نظائرها في القوى الفدائية الأخرى التي قاتلت و تقاتل إسرائيل، ساعده في ذلك توفر نظام تسليحي متطور بالأضافة إلى التدريبات المتقدمة على كافة أنواع الأسلحة الحديثة المضادة للدبابات ، والمتفجرات المعقدة ، والإتصالات الحديثة ، وأنظمة جمع المعلومات. وقد أصبح التكامل بين مبدأ وتكتيك حرب الفدائيين والأنظمة الحديثة عاملا مهما في النجاح ضد الجيش الإسرائيلي الحديث وحسن التدريب والتجهيز (غوردن,1999).

يشير أحد كبار الضباط الذي خدم في لبنان و يدعى " أيهود عمران " في كتاب له حول أنشطة المخابرات الإسرائيلية إلى أن الخطأ الأول يتمثل في أن اسرائيل حصرت جهودها في حراسة أمن الحدود الشمالية ، وأن اهتمام إسرائيل بحزب الله لم يبدأ إلا في عام 1990 م و لكن كان الوقت متأخرا في منع بروز هذا الحزب كقوة فاعلة داخلة لبنان لها تأثير سلبي قوي على أمن اسرائيل و يضيف أن وسائل العمل التي كان يتوجب على إسرائيل توفيرها لهذه الوحدات الاستخبارية لم تكن كافية، انطلاقا من أن اسرائيل تعاملت مع لبنان كأرض سهلة ، خصوصاً جهاز المخابرات العسكرية (أمان) الذي لم يجهز خط الحدود مع لبنان بالأجهزة التكنولوجية المتطورة التي تضمن مراقبة سليمة، كما لم تأخذ أجهزة المخابرات في اعتبارها أن تأثيرات حزب الله السلبية على الأمن الإسرائيلي ليست قاصرة على لبنان فقط بل بإمكانية التأثير بشكل كبير على مجريات الأمور في

معظم بلدان الشرق الأوسط التي بها تنظيمات دينية تنتهج نفس المنهج الأيديولوجي لحزب الله في محاربة إسرائيل (يوسف،2007 م).

عمد حزب الله إلى ممارسة سياسة متوازنة بين مصالحه الداخلية ورغبته في المحافظة على خطه السياسي كقوة مقاومة تهدف إلى تحرير الأراضي اللبنانية، وقد تجسدت هذه السياسة من نوعية العمليات التي كان ينفذها حزب الله والتوقيت الذي كان حزب الله يختاره لتنفيذ عملياته العسكرية لكون الحزب قد ألزم نفسه بقضيتين مهمتين وهما : تحرير مزارع شبعا ، وتحرير الأسرى اللبنانيين.
أظهر حزب الله إلتزاما كبير بعدم الإنسياق للإستفزازات الإسرائيلية سواء على الساحة اللبنانية أو خارجها وإلتزم الحزب بقواعد اللعبة مع إسرائيل، وقد قبلت إسرائيل هذا الإلتزام من قبل حزب الله واعتبرت أوساط إسرائيلية هذا الوضع بالوضع المثالي على الحدود الشمالية حيث ساد الهدوء، وقد تجسد هذا الإلتزام خاصة في عام 2003 م فالبرغم من حدوث أحداث مهمة في هذا العام مثل الإحتلال الأمريكي للعراق، وهجمات سلاح الجو الإسرائيلي على الأراضي السورية، وحدوث بعض العمليات على الساحة اللبنانية نسبت إلى أجهزة المخابرات الإسرائيلية، واغتيال زعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، واغتيال نائبه د.عبد العزيز الرنتيسي.
بالرغم من كل هذه الأحداث لم يتدهور الوضع بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله كما كانت تتوقع أجهزة الأمن الإسرائيلية ساعة الانسحاب من جنوب لبنان. و قد أكد قيادات حزب الله أن الحزب ملتزم بحالة الهدوء على الحدود و قد وصف نائب الأمين العام لحزب الله "نعيم قاسم" الحالة بأنها أشبه بالحرب الباردة.

يتضح أن ردود فعل حزب الله تجاه التجاوزات الإسرائيلية تبدو منضبطة بالرغم من العدون الإسرائيلي المتكرر على الأراضي اللبنانية وخير مثال على ذلك رد فعل حزب الله المنضبط بعد غارة إسرائيلية داخل لبنان في 7يونيه 2004 والتي جاءت في أعقاب قيام عناصر من منظمة الجبهة الشعبية القيادة العامة بإطلاق النار تجاه سفن حربية إسرائيلية من جنوب لبنان، في وقت كانت ترسو فيه هذه السفن قبالة السواحل الإسرائيلية ، قام على أثرها الطيران الإسرائيلي بقصف منطقة الناعمة جنوب بيروت ، على إثر ذلك قام حزب الله بالرد على الجيش الإسرائيلي في ساحة المواجهة المتعارف عليها في منطقة شبعا ، أطلق العديد من الصواريخ على موقع للجيش الإسرائيلي، وقد صاحب هذا الرد تصريح صحفي من نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم أعلن فيه أن رد" الحزب هو رد محدود على العدوان الإسرائيلي وأن الحزب غير معني بتدهور الأوضاع على الحدود مع العدو، وأن رد الحزب سيكون مختلفا في حالى تكرار العدوان" وقد حاول الحزب من خلال هذه السياسة تسويق نفسه على أنه ليس قوة تحرير فقط بل قوة ردع تجاه إسرائيل (سوبلمان،ص33-25 ،2004 م).

استغل الحزب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في عملية بناء قواته بالقرب من الحدود بمساعده مباشرة من إيران ودعم سوري وقد بنيت هذه القوة على خمسة قواعد ميزت هذه القوة وهي :

1) النظام الهجومي : والذي اعتمد حتى اندلاع الحرب على مخزون كبير من الصواريخ ، متعددة الأبعاد من شمال حتى وسط إسرائيل ، هذا المخزون مكن حزب الله من الحصول على قدرة إستراتيجية للاستمرار في المعركة ولردع إسرائيل عن القيام بعملية عسكرية واسعة ضد حزب الله أو لبنان، ولاستخدامات أخرى غير معلن عنها مثل مهاجمة إيران(فينوغراد،2007).

وقد جهز الحزب صواريخ من أنواع متعددة خاصة بعد وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد وتولي ابنه بشار الحكم ، حيث تم تزويد حزب الله بصواريخ سورية الصنع 220 مليمتو ، 302 مليمتو وتصل مداها حوالي 79 – 100 كم ، وفيما بعد حصل الحزب على صواريخ إيرانية من نوع " الفجر " و" زلزال " والتي تم نقلها عبر الأراضي السورية .

أكدت المصادر الإسرائيلية امتلاك حزب الله هذه الأسلحة، حيث نشرت الصحافة الإسرائيلية تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية بامتلاك حزب الله 10,000 صاروخ ، ولكن زعيم حزب الله أعلن في خطاب متلفز بتاريخ 25 مايو 2005 م أن تنظيمه يمتلك 12,000 صاروخ ، لكن محللين إسرائيليين أعلنوا قبل حرب تموز 2006 أن حزب الله يمتلك 14,000 صاروخ من بينها 10,000 قصير المدى أي أقل من 20 كم ، لكن الاهتمام الإسرائيلي كان يتركز في الصواريخ الإيرانية من نوع (240 ملم) فجر – 3 والذي يبلغ مداه 43 كم، صاروخ (320 ملم) فجر – 5 مداه 75كم ، وهذه الصواريخ قادرة على ضرب الميناء الرئيسي في إسرائيل وهو ميناء حيفا، وأبعد من هذا الميناء. صاروخ 600ملم زلزال – 2 مداه 250 كم، وهو قادر على ضرب مركز إسرائيل حتى المدن التي تقع جنوب تل أبيب. يشار هنا أنه لأول مرة منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان قد استخدم حزب الله صواريخ من نوع (122ملم)، وقد استهدف مقر القيادة العسكرية الإسرائيلية في جبل ميرون، خلال مواجهة وقعت بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله في مارس 2006(2007 م ,rubin).

2) النظام الدفاعي: والذي يعتمد على البنية العسكرية التي بنيت في جنوب لبنان (من الليطاني حتى النبطية) حيث تعمل هذه المنظومة على الدفاع عن المنظومة الصاروخية قصيرة المدى، والتي تدار من خلال مقاتلين فدائيين لمواجهة الجيش الإسرائيلي.

تقوم نظرية الدفاع على توزيع المقاتلين من حزب الله في القرى الشيعية في الحنوب، حيث تم بناء قواعد محصنة وخفية من خلال الطبيعة وجغرافية المنطقة، والتي تعطي الفرصة للمقاتلين من

الهروب والاستمرار في القتال. وقد قام حزب الله ببناء منظومة من الملاجئ المحصنة بالخرسانة المسلحة، وقد أشارت التقارير التي نشرت في أعقاب حرب تموز عن هذه الشبكات من الملاجئ والتي تنتشر على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية عن طبيعة هذه الأنفاق وخير مثال على ذلك تقرير نشره الجيش الإسرائيلي عن موقع كشفه الجيش الإسرائيلي في منطقة الناقورة ويقع على بعد20 مترا من موقع القوات الدولية اليونفيل، وعلى بعد 100 متر من موقع للجيش الإسرائيلي ، وقد فوجئ الجيش بحجم التعقيدات وقد وجد الموقع محصن بخرسانة سمكها 16 بوصة ، وبداخله شبكة كهرباء للإضاءة ، وكميات كافية من الغذاء والماء والذخيرة ، وقد تم إخفاء هذاالنفق عن الأعين بالقرب من الحدود مع إسرائيل(EXUM, 2007).

اشتملت منظومة الدفاع على منظومة صواريخ مضادة للدبابات من أنواع متعددة يمكن استعراضها من خلال هذا الجدول(5.5) الذي يبين نوع هذه المضادات التي لعبت دورا فاعلا في مواجهة الجيش الإسرائيلي ومدى إصابتها للأهداف، ويظهر الجدول التالي أنواع الصواريخ التي امتلكها حزب الله والمضادة للدبابات، كما يظهر الجدول المدى الذي تستطيع اصابة الهدف، استعدادا لمواجهة الجيش الإسرائيلي :

جدول (5.5) يظهر أنواع المضادات للدبابات ومدى الإصابة

مدى إصابة الهدف	نوع الصاروخ المضاد للدبابات
5 كم	KORNET AT -14
متر750	KONKURS AT-5
1500متر إلى 80 متر	Metis –M AT -13
3 كم	SAGGER AT-3
70 متر إلى 2كم	FAGOT AT-4
400 متر إلى 2 كم	MILAN
600متر –3700متر	TOW
460 متر	RPG-29
500 متر	RPG -7

يتمتع عدد من هذه الصواريخ بمنظومة تحكم عبر الأسلاك وبعضها بالليز، وبعضها مزود بأجهزة رؤية ليلية مكنت مقاتلي الحزب من توجيه ضربات قوية لسلاح المدرعات الإسرائيلي خلال حرب تموز 2006 م، وقد حصل حزب الله على معظم هذه الصواريخ من إيران وسوريا (makowsky,white .P40. 2006 م).

اشتملت منظومة الدفاع لدى حزب الله على منظومة دفاع جوية لم تثبت فاعليتها في منع الطائرات الإسرائيلية من اختراق الأجواء اللبنانية ، لذلك سعى حزب الله إلى التأثير على الاختراقات الإسرائيلية من خلال توجيه المضادات الجوية لكي تسقط شظاياها داخل المستوطنات الإسرائيلية الحدودية مثل شلومي ، ونهاريا ، مما دفع الجيش الإسرائيلي إلى الإقدام على تدمير قواعد مضادات الطيران في أكثر من مرة منها على سبيل المثال توجيه ضربة لقواعد مضادات الطيران في سبتمبر 2003 م مما أدى إلى توقف حزب الله عن الرد على الطلعات التي قام بها سلاح الجو الإسرائيلي"(سوبلمان،2004 م).

استخدم حزب الله صواريخ صينية متطورة من نوع C- 802 بهدف التصدي للسفن الحربية الإسرائيلية والتي لم تغادر الشواطئ الجنوبية للبنان حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، والتي أثبتت نجاعتها بتدمير المدمرة الإسرائيلية في حرب تموز(ITIC,2007) .

3) نظام الدعم اللوجستسي: يعتمد على مخازن متعددة داخل الملاجئ في داخل لبنان خاصة في الجنوب وفي البقاع، والتي تعطي الفرصة لعناصر التنظيم للاستمرار في المعركة دون الحاجة إلى الإمدادات.

4) **نظام القيادة والتحكم** : الذي يشتمل على نظام اتصالات حديث وإدارة عسكرية(فينوغراد,2007 م) .

يتضح أن أكثر ما أزعج إسرائيل نجاح حزب الله في إقامة محطتي اتصال منع بواسطتها التصنت الإسرائيلي على اتصالات حزب الله، علاوة على ذلك فقد تمكن حزب الله بواسطة أجهزة اتصالاته الحديثة و المتطورة من إيران من التصنت على إسرائيل خصوصاً اتصالات القيادة العسكرية الشمالية إلى حد أن حزب الله كان يعلم مقدماً بكل عملية تخطط لها إسرائيل من قبل وقوعها (يوسف , 2007 م).

5) نظام استخبارات وأمن معلومات: بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على المعلومات عن الجيش الإسرائيلي، إلى جانب الحفاظ على أمن المعلومات داخل التنظيم نفسه(فينوغراد ،2007).

.

نجح حزب الله في تجنيد عملاء إسرائيليين يعملون لحسابه، من بينهم ضباط و جنود في الجيش وذلك من خلال إغرائهم بالمال والمخدرات، حيث تمكن حزب الله من تجنيد أربع شبكات

الأولى :عرفت بشبكة " نسيم نسر" والذي قدم معلومات وصورا عن القوات الإسرائيلية في شمال إسرائيل. والشبكة **الثانية**: بواسطة مواطنين في قرية الغجر يتاجرون بالمخدرات تمكنوا من تزويد

حزب الله بالصور والخرائط الحديثة عن إسرائيل بما في ذلك منطقة القدس ، برامج كمبيوتر خاصة بالجيش الإسرائيلي . أما الشبكة **الثالثة:** والتي شكلت صدمة للقادة الإسرائيليين فقد ضمت العديد من ضباط الجيش الإسرائيلي بقيادة العقيد / عمر الهيب والذي جند تسع جنود آخرين للعمل لحساب حزب الله ، حيث أمدوه بمعلومات ووثائق وصور بالغة الحساسية والخطورة وسلمت برامج كمبيوتر عن العمليات العسكرية السرية للجيش ، والطرق والمسالك التي يستخدمها في تحركاته وخطة تطوره، وأماكن مساكن عدد من قادة الجيش وأرقام عرباتهم وشملت الشبكة الرابعة عددا من اليهود العاملين في المستعمرات الشمالية ، و خصوصاً كريات شمونة 11 جندياً من الوحدات العاملة بهذه المستعمرات (يوسف , 2007 م).

3.2.5. علاقة إسرائيل ببعض القوى اللبنانية

تمتد جذور العلاقا ت الإسرائيلية مع القوى في لبنان منذ المحاولات الأولي للقيادة الإسرائيلية للتدخل في الوضع اللبناني منذ بداية الصراع الحرب الأهلية في لبنان ، حيث تشكل تحالف في المصالح بين قوات الكتائب التي كان يقودها بيار الجميل في بيروت الشرقية خلال الحرب التي شنتها الكتائب اللبنانية المسيحية على التحالف بين القوى اليسارية والوطنية مع الفلسطينيين ، ولقد نالت القوات المسيحية المارونية بقيادة الزعيم المسيحي " بشير الجميل " دعما إسرائيليا كبيرا من الناحية التسليحية والتدريب منذ عام 1976 م ، وقد كانت هذه القوات تحث إسرائيل دوما على التدخل العسكري في لبنان لطرد القوات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية (هرزوج, 1993 م) . أشار القائد الفلسطيني صلاح خلف إلى هذه العلاقة الوطيدة بقوله:

> "ولم يعد ثمة حاجة اليوم إلى البرهنة على التعاون الوثيق الذي قام بين اليمين المسيحي وبين إسرائيل طوال الحرب الأهلية. فقد اعترفت بذلك حكومة مناحيم بيغن رسميا إبان صيف عام 1977 م مشيرا إلى اتساع حجم المعونات المقدمة للحلفاء اللبنانيين ، ثم إن هؤلاء تبجحوا عدة مرات بضرورة تأمين بقائهم ،... كما أن بشير لجميل أقر أمام شهود بأنه ذهب إلى بلدة نهاريا الإسرائيلية للتشاور مع مسئولي تل أبيب . ولدينا دليل أنه التقى بصحبة داني كميل شمعون – ابن رئيس حزب الوطنيين الأحرار – بضباط إسرائيليين عدة مرات . وكانت المباحثات بينهم تجرى في وسط البحر. وفي جونيه نزل شمعون بيرس في نهاية كانون الثاني – يناير 1976 م عندما كان وزير الحربية في وزارة رابين، وذلك لإجراء محادثات مع قادة مسيحيين آخرين "(خلف, ص270, 1979 م) .

أثناء محاولة القوات السورية فرض سيطرتها على كافة الأراضي اللبنانية بالاتفاق مع الجامعة العربية وتوجهت إلى المناطق المسيحية، وجه الموارنة إلى إسرائيل دعوة يائسة لطلب المساعدة، مؤكدين أن الطائفة المسيحية اللبنانية ، دون حماية ضد الغارات الجوية، سوف تصبح معرضة

لمذبحة ويتهددها خطر الإبادة، فأصدر مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها إلى القوات الجوية الإسرائيلية أوامره لتقديم المساعدة للمسيحيين (هرزوج، 1993 م).

استمرت هذه العلاقة بين حزب الكتائب وإسرائيل وترسخت خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 م، وقد أشار أوري أفنيري، إلى العلاقات الوطيدة والتي كانت تربط عائلة الجميل بالقيادة الإسرائيلية حيث كانت عائلة الجميّل هي الحليفة الرئيسية لأريئيل شارون ، إبان اجتياحه للبنان عام 1982 م حيث كان هدفهما المشترك هو طرد الفلسطينيين (ومعظمهم من السنّة) لتحقيق هذا الهدف ارتكب أتباع الجميّل مجزرة صبرا وشاتيلا ، و بعد اغتيال بشير الجميّل قاد هذه إيلي حبيقة، مجزرة صبرا وشتيلا من على سطح مقرّ قيادة الجنرال عاموس يارون(FLEKA،2008 م).

بعد أن سيطرت اسرائيل على العاصمة اللبنانية وساهمت في تنصيب الرئيس اللبناني الجديد بشير الجميل حاول مناحيم بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية وقتها فرض اتفاق سلام على لبنان، إلا أن الرئيس اللبناني في ذلك الوقت بشير الجميل رفض أن يوقع اتفاق سلام شامل مع إسرائيل ، وطلب عوضا عن ذلك أن تبدأ عملية سلام تدريجية مع إسرائيل، خوفا من وقوع صدام مع الدول العربية، والتي كان بعضها له علاقات مع حزب الكتائب(شيندلر،1995 م).

استطاعت اسرائيل بعد مقتل بشير الجميل أن تفرض على الرئيس اللبنان ي الجديد أمين الجميل اتفاق سلام جديد تم التوقيع عليه في 17 أيار 1983 م والذي نص على إنهاء انسحاب الجيش الإسرائيلي من بيروت والمناطق اللبنانية، وإقامة منطقة أمنية في جنوب لبنان هذا الاتفاق لم يعمر طويلا ونتيجة للضغوط السياسية الداخلية فقد تم التوصل إلى اتفاق داخلي في لبنان في 21 مايو 1987م ويقضي بإلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل الموقع في 17 أيار1983 (. bbc_arbic.com 2005 م).

نتيجة لتوصل القوي اللبنانية لاتفاق الطائف تراجعت العلاقات الإسرائيلية مع القوى اللبنانية الطائفية إلى درجة كبيرة ، ولم يعد هناك من يتحدث عن علاقات مباشرة مع القوى اللبنانية ، ومن متابعة هذه العلاقات فقد اقتصرت العلاقات الإسرائيلية مع القوى اللبنانية بشكل واضح فقط على قوات جيش لبنان الجنوبي ، بالرغم من أنه كان واضحا وجود تقاطع سياسي بين بعض القوى اللبنانية خاصة قوى 14 آذار وإسرائيل وإن كانت هذه العلاقة غير مباشرة ، وتجسدت من خلال مواقف سياسية حيث تمحورت مطالب قوى 14 آذار– تيار المستقبل – في المطالب الأساسية اللاتي تتفق مع الأهداف الإسرائيلية(مجموعة الأزمات،2005 م).

تواجه هذه القوى مهمة ليست بالسهلة ، حيث يشير الواقع اللبناني إلى أن الأطراف اللبنانية الراغبة في تجريد حزب الله من سلاحه ينتظرها صراع ليس بالسهل ؛ إذ كما يبدو اليوم فإن معارضي حزب الله سيُتَهمون من قبل حزب الله بالعمل ضدّ مصالح الأمة العربية بشكلٍ عام ، ومصلحة لبنان بشكلٍ خاص ، كما أن حزب الله ومؤيديه لدى الطوائف الأخرى سيقولون إن التيار المعارض هم تيار الخونة ، بسبب علاقاتهم الوثيقة بالولايات المتحدة التي تواصل دعم إسرائيل " (بن مئير ،وآخرون،2006).

نشرت مدونة " فيلكا إسرائيل " على موقعها الإلكتروني التي تصف نفسها بأنها مدونة " ضد الحرب وضد الجرائم الإسرائيلية " ، ولها علاقات وثيقة ومطلعة مع قادة إسرائيليين مقابلة مطولة مع الجنرال أهارون زئيفي فركش الذي كان مديراً للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) في فترة 2002 م –2006 م يعلن فيها أن إسرائيل دربت عناصر من القوات اللبنانية التي يقودها سمير جعجع . وتنبأ زئيفي بأن تمنى هذه القوات بالهزيمة إذا ما دخلت في قتال مع حزب الله ، وأضاف الموقع أن اهارون زئيفي الرئيس السابق للمخابرات العسكرية كان قد حذر من الاعتماد على حلفاء أميركا اللبنانيين قائلا :

" نصحنا C I A بعدم الاعتماد على وليد جنبلاط أوعلي سعد الحريري ، لأننا جريناهم في العام 2006 م ولم يتبين أن لديهم الجرأة أو القدرة على مواجهة حزب الله . فجماهيرهم عبارة عن بسطاء وعاطفيين لا ينفع معهم كل التدريب ما دام المطلوب أن يقاتلوا حزب الله والسبب هو أن أنصار سعد الحريري يعتبرون حزب الله أيقونة دينية ووطنية " . وأضاف : " لقد دربت إسرائيل رجال جعجع أحسن تدريب وسيظهر في أي مواجهة مقبلة بأن القوتين سيصمدون وقتا أكبر في مواجهة حزب الله ولكنهم سيهزمون في النهاية " (FLEKA ، 2008 م) .

نشرت أخبار عن اتصالات أجريت مع سمير جعجع زعيم حزب القوات اللبنانية في الآونة الأخيرة بهدف تنسيق المواقف مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لنزع سلاح حزب الله ، وقد نقل موقع فليكا الإسرائيلي أنباء عن لقاءات بين تسيفي ليفني وسمير جعجع في واشنطن وقد ذكر الموقع أن:

" أفادنا البريغادير جنرال ش– ط الذي كان أحد منسقي زيارة تسيبي ليفني إلى واشنطن بأن دور جعجع الأمني بالنسبة لدولة إسرائيل هو دور حاسم ويقدم مساعدة لا يمكن تقديرها بثمن بحكم كون ميليشياته واحدة من أكثر الأجهزة الأمنية فهما لطريقة عمل الأجهزة الإسرائيلية لأن الأخيرة هي من درب كوادرها الرئيسية على مدى عشرات الأعوام من التعاون المشترك ، وهو تعاون مستمر حتى

اللحظة "(FLEKA ، 2008).

الجنرال الإسرائيلي العالي الرتبة والخبير في شؤون لبنان ، ربط بين تصريحات القائد الماروني سمير جعجع عن قرب وقوع اغتيالات في لبنان وبين إعط اءه الأوامر لجنوده لكي يبدأوا تنفيذ الطلبات الإسرائيلية وأشار الموقع إلى تورط سعد الحريري رئيس تيار المستقبل بهذه العلاقة وقد أشار موقع فيلكا بأن تسيبي ليفني اصطحبت معها مسئول محطة الموساد في واشنطن رافائيل إسرائيلي وحضر اللقاء في جانب منه كبير مستشاري سعد الحريري في واشنطن السيدة أمل مدللي، وقد بحث المجتمعون نقاطا عدة أهمها مضاعفة المساعدات التسليحية الإسرائيلية للقوات اللبنانية لكي يصبح جعجع قادرا من جديد على السيطرة على منطقة المسيحيين ما بين نهر البرابرة ونهر المدفون، وافق جعجع على طلب إسرائيلي تقدم به رافائيل إسرائيل وهو أن يساهم بخبرات جنوده الأمنيين على تنفيذ تصفيات تطيح بأعداء إسرائيل الرئيسيين في لبنان ومن بينهم قادة مسيحيين متحالفين مع حزب الله(FLEKA، 2008).

يشارة هنا إلى أن تشكيل جيش لبنان الجنوبي على يد الجيش الإسرائيلي لم يكن بالأمر الصدفة. لكنه قد يكون من الصدفة أن تتساوى رتبة " الرائد " التي يحملها سعد حداد ، وبين الضابط " وإن برتبة رائد " التي تمنت رئاسة الأركان الإسرائيلية ، بدأ من موشي ديان سنة 1954" أن تكسب قلبه أو تشتريه بالمال لجعله يوافق على أن يُلقب نفسه منقذا للموارنة ... ثم يحتل الجيش الإسرائيلي ما يلزم من الأرض ويوجد نظام مسيحيا يتحالف مع اسرائيل ، وستضم الأرض الموجودة جنوب الليطاني كليا إلى إسرائيل ويكون كل شيء على ما يرام " هذه الأمنية التي يصفها موشيه شاريت – رئيس الحكومة الأسبق – " بالأفكار بعيدة المدى لرئيس الأركان، ومرة بالمشروع الخيالي المحفوف بالمخاطر ، المفاجئ في فجاجته وعدم واقعيته "، وقد تحققت مع سعد حداد حين استولى في الجنوب الحدودي ضابط قائد للقوى المنضوية تحت لواء ما نسميه اصطلاحا "القوات اللبنانية" (جابر، ص205، 1999 م).

لم تر إسرائيل في سعد حداد قائدا عسكريا بارزا أبدا، لكنه خلق له لدى الإسرائيليين صورة المقاتل الذي يتكلم لغتهم السياسية ويقاتل معركتهم . ولكون سعد حداد من جذور كاثوليكية وطائفته ليس لها حضور هام في الجنوب، لذلك فهو في حاجة دائمة للطرف الإسرائيلي للمحافظة على قوته التي برزت من استغلال حاجة سكان الجنوب الاقتصادية وبحثهم عن حليف يخلصهم من الحالة الاقتصادية التي يعانون منها، وقد ساهمت اسرائيل بدور كبير في تشكيل جيش لبنان الجنوبي من حيث التمويل والتسليح ، وقد منحت إسرائيل لإفراد هذا الجيش صلاحيات للتنقل ومنح التصاريح للعمل داخل إسرائيل عبر بوابة المطلة وأنشأت جيش لبنان الحر (جابر، 1999 م).

تمكن سعد حداد من تشكيل جيش طائفي كان قوامه حوالي 6000 مسلح ثم تقلص إلى 5000 مسلح واستقر في النهاية على 2069 جندي ، أما التركيبة الطائفية لهذا الجيش فهي موزعة كالتالي: المسيحيين ساهموا بنسبة 67% ، الشيعة بنسبة 16 %، الدروز بنسبة 13% ، المسلمين السنة بنسبة 3% وفي عام 1988 م بلغ العدد الإجمالي لجيش جنوب لبنان نحو 3250 جندي (علوان , 2001 م) .

كلفت إسرائيل منسقا للشئون اللبنانية يتبع مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي لمتابعة العلاقات مع هذا الجيب الطائفي ، وقد كلفت لذلك ضابطا كبيرا سمي منسق الشئون الإسرائيلية في ما يعرف بالحزام الأمني العميد / أوري لوبراني. وأوكلت إسرائيل أمر الحزام الأمني بعد وفاة سعد حداد إلى اللواء المتقاعد في الجيش اللبناني أنطوان لحد الذي تولى قيادة " جيش لبنان الحر " وأطلق عليه اسم " جيش لبنان الجنوبي " في نسيان / أبريل 1984 م ، وحاول لحد تعزيز جيشه من خلال إعادة تنظيمه وإجبار الشبان في المنطقة للانضمام إليه و دفع الرواتب، والسعي لتجنيد شباب من الطائفة الشيعية لتحقيق التوازن داخل الجيش (سويد ,1998 م) .

لم يكن الكيان الصهيوني يراهن بالكامل على جيش لبنان الجنوبي رغم كل الأدوار والخدمات التي قام بها هذا الجيش لحماية جيش الاحتلال في الجنوب ، ففضل المحتل الانسحاب مخلفا وراءه جيش لبنان الجنوبي لإشعال نار الفتنة بين اللبنانيين، وأن تتحول المعركة لبنانية لبنانية ، بدلا من كونها إسرائيلية لبنانية، وبتاريخ 5/13 /2000 م بدأ الكيان الصهيوني بسحب قواته من الجنوب المحتل متخليا بذلك عن عملائه في الجنوب والذين هربوا متدفقين هلعا وخوفا إلى شمال إسرائيل، واكتفت إسرائيل بمنحهم حق الإقامة المؤقتة لهؤلاء الفارين(علوان، 2001). بعد انهيار هذا الجيش وانتهاء دوره بالنسبة إلى إسرائيل , رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي يهودا براك مقابلة أنطوان لحد إلا بعد ثلاث أشهر من الانسحاب وانهيار هذا الجيش ، وبعد أن تسلم شارون منصب رئيس الحكومة قابل لحد وقال له " لا أستطيع النظر إلى عينيك ، فأنا أخجل من الطريقة التي تعاملت بها حكومتي معك " (دوكر,ص152 , 2004 م).

4.2.5.مواجهة إسرائيل للنفوذ السوري والإيراني في لبنان

تلعب كل من إيران وسوريا دورا مهما على الساحة اللبنانية وقد تم استعراضه في الفصل الثالث كلا على حده، ولكن إسرائيل تتعامل مع كل من البلدين على أنهما حليفان في الساحة اللبنانية ضد المصالح الإسرائيلية في لبنان.

"والواضح أن التحالف الإيراني السوري ، المدعوم باتفاقات الشراكة الإستراتيجية بين البلدين يقوم بتوجه عام على عدد من الركائز ، بعضها ينطلق من تحديات وقيود مفروضة على الدولتين أو أحدهما ، ومن المواقف التي تجمع البلدين حاليا موقفهما من الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقع إيران وسوريا في حيز مقاومة السياسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، والسيطرة الأمريكية على العراق ، كما يعتبر ضعف الموقف العربي إزاء إسرائيل التي تحتل الجولان وتهدد بضرب المنشآت النووية الإيرانية عاملا مساعدا على وحدة الموقفين السوري والإيراني تجاه الأطماع والتهديدات الإسرائيلية ، حيث تجد سوريا في إيران ما يعوض ضعف المساندة العربية لها في مواجهة إسرائيل ، كما تتبنى كل من سوريا وإيران موقفا موحدا من المقاومة الفلسطينية المتمثلة في حركة حماس والمنظمات الفلسطينية المتشددة التي تتخذ من دمشق مقرا لها" (سويلم, ص43 , 2007 م) .

سعت إسرائيل إلى التخلص من الوجود السوري والإيراني. وقد سعت بذلك إلى تفتيت الترابط بين هذه الأطراف سوريا – إيران – حزب الله . وحاولت إشغال كل واحدة منها بقضية تكون وسيلة لإشعالها عن الملف اللبناني ، وقد أدركت إسرائيل أهمية الارتباط بين المسارين السوري واللبناني ، ولذلك فقد عملت إسرائيل من خلال عملية الانسحاب من جنوب لبنان بهدف إضعاف شرعية الوجود السوري لكي يسهل الضغط على سوريا من أجل سحب قواتها من لبنان.

تتجنب السياسة الإسرائيلية في الفترة الماضية تصعيد الموقف ضد سوريا نتيجة عمليات حزب الله، وقد قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب موقع الرادار السوري في البقاع منطقة ظهر البيدر على طريق دمشق بيروت، كعملية اختبار أولية وقد نجحت إسرائيل في هذا المجال ولم تواجه ردود خارجية تنتقد سياستها ضد سوريا داخل لبنان، إضافة إلى ذلك فقد نجحت إسرائيل من خلال عملية الانسحاب من الجنوب بفتح المجال للأصوات المعارضة لحزب الله والوجود السوري للمطالبة بسحب القوات السورية من لبنان، وبالفعل فقد اضطرت سوريا إلى سحب قواتها من بيروت في مطلع عام 2001 استجابة لضغوط المعارضة اللبنانية(بروم , 2001 م) .

" منذ أن جرت المباحثات في الشرق الأوسط بوساطة وزير الخارجية الأمريكي جميس بيكر حول التوصل إلى تسوية إقليمية في مؤتمر مدريد في تشرين الأول 1991 م ، كانت إسرائيل تسعى إلى فصل المسارين السوري واللبناني بهدف التفرد في لبنان وعزله عن سوريا على قاعدة أن سوريا تستخدم المقاومة اللبنانية كورقة ضغط على إسرائيل ، وقد كان واضحا إصرار كل من سوريا ولبنان على تلازم المسارين.

لكن في أواخر التسعينيات لم تعد نظرية تلازم المسارين في المفاوضات شأناً حصرياً بلبنان وسورياً ، فهي ستعدو من لوازم الخطابين السياسي والأمني في إسرائيل بالنسبة إلى مستقبل العلاقات مع لبنان . والذين وصفوا " نظرية التلازم " في هذا المحل من النقاش يسندون رأيهم

بالإشارة إلى سلسلة تجارب عسكرية و سياسية ، قامت بها على التخصيص – حكومتا بنيامين نتنياهو و إيهود باراك (1996 م – 1999 م) قصد إلى فصل المسارين اللبناني – السوري في إطار مبدأ الاحتواء والتفرد بكل منهما . في مرحلة لاحقة في مستهل عهد باراك تم التعامل مع المسارين اللبناني والسوري بوصفهما مساراً واحداً ، وفي وقت واصل اللبنانيون والسوريون الجهر بوحدة المسارين (لا بتلازمهما فحسب) و تطور مضمون هذه الوحدة لتبلغ معنى الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان معاً.

تطور خطاب إيهود باراك في هذا الشأن قد لا يجد انسجاما منطقياً في الظاهر فمن طور الالتزام بإرث سابقيه ، الذين سخروا آلتهم الحربية الضخمة لتحقيق الفصل السياسي والعسكري بين لبنان وسوريا تحول إلى القول بوجوب " مراعاة " الضغط الكبير الذي تتعرض له الدولة اللبنانية من جانب سوريا وتحقيق وحدة المسارين بالقوة وصولاً إلى القول بالوصل والفصل بين المسارين في آن واحد ، أي جعل المسار مع لبنان جزءاً من المفاوضات مع سوريا في الوقت الذي تسعى فيه العسكرية الإسرائيلية على نشاطها المتعدد في جنوب لبنان .في مقابلة مع صحيفتي معاريف و يديعوت أحرنوت ، حول جنوب لبنان صرح رئيس الوزراء يهود باراك بقوله : "أنا أنوي فعلا الخروج من لبنان مع استئناف المفاوضات مع سوريا " فهو يرى أن أي اتفاق حول جنوب لبنان بمشاركة سورية سوف ينتج وضعاً أمنياً شبيهاً بالوضع الأمني في الجولان والذي يعده جانب من الخبراء العسكريين من أكثر الأوضاع الأمنية استقرارا و هدوءاً على الجبهة العربية الإسرائيلية ، لهذا السبب راح عدد من الخبراء يصرون على القول بأن أي اتفاق تفاوضي جديد بين سوريا و إسرائيل يجب أن يلحظ الخطوط المركزية و المتداخلة التي قامت عليها نظرية تلازم المسارين اللبناني و السوري و وحدتهما(حيدر , 2001 م).

بالرغم من سعيها – إسرائيل – إلى الفصل بين المسارين إلا أنها تعاملت مع المسارين بصورة متلازمة ويتضح التلازم في المسارات من خلال التعاطي السياسة الإسرائيلية فبعد العملية الفدائية في مقهى " سوباروا " والتي راح ضحيتها عدد من الإسرائيليين قامت إسرائيل بمهاجمة مواقع للقيادة العامة في داخل الأراضي السورية في أكتوبر 2003 م ، الأمر الذي دفع حسن نصر الله زعيم حزب الله بالتهديد بالانتقام في داخل العمق الإسرائيلي إن هي قامت بعمليات عنيفة داخل سوريا ، أو مهاجمة إيران ، فإن الرد من حزب الله سوف يكون مؤلما داخل إسرائيل (سوبلمان , 2004 م) .

إن إسرائيل تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضي بعدم إمكانية القضاء على حزب الله من الناحية العسكرية نتيجة لطبيعة ارتباط الحزب مع البيئة الإستراتيجية المحيطة به ارتباطا قويا من كل

النواحي سواء الأيديولوجي ، أو السياسي أو العسكري والاجتماعي ، ولذلك فهي تسعى إلى إضعاف حزب الله بكافة الوسائل وذلك عن طريق إضعاف الصلة بين الحزب وحلفائه الإستراتيجيين سوريا وإيران، لأن إضعاف الصلة بين حزب الله وإيران هو الطريق إلى إضعاف حزب الله ، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف مكانة الحزب أمام سوريا ورغبتها في احتضانه ، مما سيؤدي إلى تقليص الموارد بيد الحزب مما سيساهم في إضعاف قدرة الحزب على تهديد المصالح الإسرائيلية ويضعف الحزب في الساحة اللبنانية ، مما يدفع الحزب إلى العمل ضمن الإطار السياسي المدني داخل لبنان (بركوبيتس,2007 م).

نتيجة للفشل الإسرائيلي في قطع الصلات بين الأطراف المعادية لها سعت إسرائيل إلى ردع إيران وسوريا عن دورهما في لبنان، لكن الخيارا ت المتوفرة " لإسرائيل " لردع إيران وسوريا محدودة من الناحية العملية. فالقدرة على ردع إيران غير متوفرة تقريبا نتيجة لعدم وجود حدود مشتركة، ولقدرة إيران على ردع إسرائيل من خلال ما اعتبرته إسرائيل " الإرهاب الدولي " ضد الأهداف الإسرائيلية واليهودية المكشوفة في الخارج، وفي نفس الوقت يواجه الردع الموجه ضد سوريا عراقيل نظرا لأن سوريا وحلفاءها يدركون بأنه لا توجد مصلحة لدى إسرائيل في المخاطرة في الدخول في حرب شاملة مع سوريا بسبب أعمال المقاومة(هلفي, 2003 م) .

5.2.4. السلوك الإسرائيلي تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان:

يعتبر الوجود الفلسطيني في لبنان عاملا مؤثرا على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي خاصة على الساحة اللبنانية فقد منع وجود 250 ألف لاجئ فلسطين في لبنان من التوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان بسبب الموقف اللبناني والذي يطالب بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيي ن المتواجدين على الأراضي اللبنانية . خاصة أن الوجود الفلسطيني في لبنان له تأثير على التركيبة الطائفية في لبنان ، فالمسيحيون في لبنان لن يقبلوا أن يتم توقيع أي اتفاق سلام مع إسرائيل على حساب زيادة عدد السكان المسلمين في لبنان مما يؤثر على وزن الطائفة الإسلامية في النظام الأساسي اللبناني على حساب الطائفة المسيحية ، والتي تعد أقل من كل الطوائف إذا ما قورنت مع الآخرين . وفي الجانب الآخر وضمن الحساسية داخل التركيبة السكانية فإن الشيعة في لبنان لن يقبلوا بالتوقيع على أي اتفاق سلام مع إسرائيل مادام الفلسطينيون على أراضيهم ولا سيما أن الفلسطينيين هم في الغالب مسلمون سنة مما يؤثر على التوازن الطائفي وهذا يجعل المسلمين السنة أكثرية في البلاد ، ولذلك فإن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان لن يؤدي إلى إنهاء حالة الحرب والصراع مع لبنان طالما عقبة اللاجئين الفلسطينيين قائمة على الأرض اللبنانية (سوبلمان،33-25 ،2002 م).

يتضح مما سبق إن القلق سيبقى مستمرا حول دور الفلسطينيي ن في إثارة المشاكل على الحدود بين لبنان وإسرائيل بالرغم من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وقد تكررت عدة حوادث حيث أقدم الفلسطينيون على مهاجمة أهداف إسرائيلية من داخل الأراضي اللبنانية ، الأمر الذي استجلب ردا إسرائيليا عسكريا على أهداف داخل لبنان .

موقف حزب الله من المحاولات الفلسطينية لضرب إسرائيل من جنوب لبنان : عمل حزب الله في المنطقة الجنوبية بنوع من الحذر وضبط العمليات في منطقة مزارع شبعا ، إلا أن الحزب قد عمل وبمساعدة قوات من الجيش اللبناني على منع العناصر الفلسطينية من القيام بعمليات من داخل الأراضي اللبنانية ، وهذه العمليات تشمل إطلاق الصواريخ الكتيوشا ، وغراد ، وإطلاق النار من أسلحة خفيفة باتجاه البلدات الإسرائيلية ، الأمر الذي دفع الجيش اللبناني إلى تسيير دورات بالقرب من الحدود حتى نهاية 2001 م، وأعلن الجيش اللبناني عن اعتقال العديد من العناصر الفلسطينية التي تحاول اجتياز الحدود وقد ساعد عناصر حزب الله قوات الجيش اللبناني في إحباط عدد من العمليات التي حاولت العناصر الفلسطينية تنفيذها (سوبلمان، 2004).

عندما قامت عناصر من الجبهة الشعبية القيادة العامة في 7 مايو 2004 م بمهاجمة سفن حربية إسرائيلية بالصواريخ من داخل الأراضي اللبنانية. إسرائيل من جهتها قامت بالرد على قواعد الجبهة الشعبية – القيادة العامة – في منطقة الناعمة شمال بيروت ، الأمر الذي أملى على حزب الله الرد على الجانب الإسرائيلي في منطقة شبعا وقد اعتبرت إسرائيل عمل حزب الله محاولة لتصعيد الموقف ، إلا أن تصريح مسئول إعلامي في الحزب هدأ الموقف حيث صرح هذا المسئول " أن حزب الله يعارض هذه العملية التي لا داعي لها والتي لم يتم تقدير أثرها على الساحة " (فينوغراد،2007 م) .

كذلك تمكنت مجموعة فلسطينية بإطلاق عدة صواريخ باتجاه شمال إسرائيل ، وقامت على إثر ذلك طائرات إسرائيلية بمهاجمة هذه المجموعة وقتل اثنين من عناصرها في منطقة وادي السلوقي بتاريخ 24 آذار مارس 2004 م (بنت جبيل، 2004 م)

يلاحظ أن حزب الله قد حافظ على حالة الهدوء على الجبهة الشمالية ، لكنه في الصورة المقابلة فإن حزب الله لعب دورا مهما في الانتفاضة الفلسطينية ، فمنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عمل حزب الله على دعم الانتفاضة الفلسطينية على قاعدة أن دعم الفلسطينيين جزء من صراع الحزب ضد الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل ، فقد رأى الحزب في العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين بأنه جزء من المؤامرة الأمريكية ضد العرب والمسلمين بهدف إخضاعهم لذلك فقد أعلن حسن نصر الله

"أن حزب الله لا يمكن أن يترك الفلسطينيين وحدهم في مواجهة الاحتلال"(karmon,2003 م)
.

ذكرت تقارير أجهزة الأمن الإسرائيلية أن حزب الله متورط بشكل مباشر في عمليات التمويل والتدريب والتوجيه لخلايا المقاومة الفلسطينية ، وتجنيد مواطنين إسرائيليين، وحسب ما جاء من أقوال قائد المنطقة الشمالية الجنرال بني غيتس في عام 2003 م " حزب الله متورط حتى رقبته في عمليات إرهابية في المناطق ، وقد اتهمت أوساط إسرائيلية بالتورط بعملية التسلل من الحدود اللبنانية إلى داخل إسرائيل في مارس 2002 م والتي أدت إلى مقتل ستة إسرائيليين منهم ضابط أمن ومقاومين تمكنا من التسلل من الحدود اللبنانية بمساعدة عناصر حزب الله " (فينوغراد ,2007 م)

تحريض حزب الله للفلسطينيين في انتهاج المقاومة :عمل حزب الله على تحريض السلطة الفلسطينية على ترك طريق التفاوض واللجوء إلى استعمال القوة، وقد أقدم حزب الله – بدعم من إيران – على إرسال السفينة (Karen-A) في يناير 2002 م ، والتي تمكن سلاح البحرية الإسرائيلي من السيطرة عليها في عرض البحر ، كما ساهم حزب الله بنقل السلاح عبر الأنفاق إلى قطاع غزة ، علاوة على تهريب عدد من الصواريخ إلى الضفة الغربية، كما حاول حزب الله – بمساعدة إيرانية – كسب عناصر التنظيم في حركة فتح عبر مدهم بالأموال والسلاح مستغلين سوء الأوضاع الاقتصادية في المناطق الفلسطينية(Zilber، Eisenstadt،2004) .
من الناحية السياسية فقد كان للانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان الأثر الكبير على الوضع الفلسطيني خاصة في الأرض المحتلة، فقد صرح عدد كبير من مسئولي الجيش الإسرائيلي:
" إن الشكل الذي انسحب به الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان كان له التأثير الكبير على قرار الفلسطينيين فتح المواجهات مع إسرائيل، وعلى الصورة التي تصرف بها عرفات في المفاوضات مع إسرائيل. وقد قال دينس روس على سبيل المثال في مقابلة لمعهد واشنطن :

> " لا شك أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان كان له تأثير على المسيرة السلمية. لم يتوقع أحد منا ولم يدرك أحد هذه التأثيرات ، لم ندرك نحن ولا عرفات ، ولا أحد من القادة العرب ، بالطبع لم يدرك باراك ذلك ، والواقع أن نموذج حزب الله أصبح تحديا صعبا بالنسبة لعرفات ، وفي مرحلة معينة قال : لي ، ألا تعتقد أن ذلك يؤثر على صورتي ، فالعكس هو ما حصل إنهم تلقوا كل شيء بدون مفاوضات ، وها أنا أجلس على الطاولة ، ولم أتلق شيئا ، لا شك في أن ذلك كان له تأثير عليه وعلى الجمهور الفلسطيني " (دوكير,154ص , 2004 م).

بعد شهر ونصف قابل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في نابلس كلا من شلومو بن عامي وغلعاد شير وهما المفاوضان المركزيان وقال لهما " لماذا انسحبتم من كافة جنوب لبنان ؟ .. يقولون لي إن حزب الله أفضل منا " وبعد عدة أشهر لاحقا وبعد فشل قمة كامب ديفيد سمح الرئيس عرفات لنفسه بالحديث بشكل صريح . ففي قاعدة سلاح الجو في أندرسون قرب واشنطن قال عرفات لبن عامي وجلعاد شير " بإمكاننا أن نجعل النتائج في المناطق مشابهة لتلك التي كانت لكم مع حزب الله في لبنان " (دوكير , 2004 م) .

عمد حزب الله على تحريض الفلسطينيين على انتهاج طريق المقاومة , فبعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان تحدث نصر الله أمام 30,000 من مؤيديه بمناسبة خروج الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان وفي هذا الخطاب حث الفلسطينيين على اختيار طريق العنف والتخلي عن المفاوضات مع إسرائيل وقد صرح : " من أجل تحرير أرضك ، أنت لست في حاجة إلى الدبابات والطائرات ، بطريقة الاستشهاديين بإمكانك أن تفرض مطالبك على الصهاينة المعتدين " وأضاف: " قد تمتلك إسرائيل أسلحة نووية وأسلحة ثقليه، ولكنها في أحسن الأحوال هي أوهن من بيت العنكبوت . بعض الإسرائيليين اعتبر هذا الخطاب محرضا للفلسطينيين، وشجع على اندلاع الانتفاضة والتي تميزت منذ عام 2000 م– 2004 م بعشرات التفجيرات الانتحارية الفلسطينية الذين يحملون القنابل الانتحارية.

بعض الجنرالات الإسرائيلين على سبيل المثال الجنرال " موشيه يعلون " رئيس الأركان السابق وعدد آخر من الذين يشاركونه الرأي ، يعتقدون أن خطاب نصر الله " بيت العنكبوت " يعبر عن فقدان إسرائيل إلى هيبة الردع . الأمر الذي دفع إسرائيل في نهاية المطاف إلى الانسحاب من قطاع غزة في 2005 م، وكذلك يعتقد يعلون هو وآخرون من الذين يشاركونه الرأي أن هذا الأمر ساهم إلى حد كبير في فوز حماس في الانتخابات البرلمانية يناير 2006 م ، ولم يكن فقط اتهام الحزب الحاكم في السلطة بالفساد وهي حركة فتح هو السبب في نجاح حركة حماس (makowsky,white.2006 م) .

3.5 أدوات تنفيذ السياسة الإسرائيلية

1.3.5. الأداة الدبلوماسية:

تتجلى الوسيلة الدبلوماسية في كونها تشكل الوجه التنفيذي المخطط للسياسة الخارجية ، وذلك فإن نجاح أية خطة للسياسية الخارجية لأية دولة يتوقف على نوعية وكفاءة دبلوماسيتها ، وفي

هذا الصدد يرى الكثير من المهتمين بالشئون الدبلوماسية كأحد أدوات تحقيق السياسة الخارجية يتوقف على سيرها وفق مبادئ نوعية تضمن تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها (شبلي ، 1996 م).

لم تخرج السياسة الإسرائيلية عن هذا المنهج في التعامل مع الملف اللبناني فمنذ الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان 1982 م، وفشل اتفاق 17 أيار 1983 م فقد تمت بلورة السياسة الإسرائيلية قبل الانسحاب منذ أواخر العام 1984 م مع انتهاء الحرب في لبنان بحيث أن لبنان ليس ضعيفا وربما غير قادر على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل تتيح المجال أمام الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية ، أو التوقيع على اتفاق على غرار معاهدة السلام في 17 أيار 1983 م، أو تسوية ذات صبغة أمنية بحته .

لذلك اتخذ القرار بسحب القوات من شمال نهر الليطاني ، والعمل داخل منطقة الحزام الأمني من الناحية العسكرية والتركيز على التفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن 425 ، بحيث ترى إسرائيل أن القرار الذي صدر في 29 آذار 1978 م لا يطالب إسرائيل بالانسحاب من دون شروط (حيدر , 2001 م) .وقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق مردخاي في مقابلة صحفية في باريس 2 /1 / 1998 م , حول المفهوم الإسرائيلي للقرار 425 , بالقول :

> " إذا قرأت القرار جيدا تجد أنه قرار متوازن ويشتمل على عدة جوانب يتصل بعضها بالآخر ففي الجزء الأول منه هناك دعوة لانسحاب جيش الدفاع من المناطق التي تواجد فيها بعد عملية " الليطاني " لكن في السياق تحدث القرار عن تشكيل قوه دولية " اليونفيل " بهدف إعادة السلام والأمن بين البلدين ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها على المنطقة ، لذا لا يمكن التطرق إلى الجزء الأول من القرار وتجاهل الجزء الثاني" (الوطن العربي , 1998) .

يتضح أن الدبلوماسية الإسرائيلية قد تعاملت مع القرار 425 على قاعدة احتواء مفاعيل القرار وشل فاعليته. من خلال مفارقة مؤدها قبول القرار ثم عدم قبول تنفيذه بعد مسافة زمنية تتعدى عشرين سنة. والواضح أن هناك مفارقة في ذلك(حيدر , 2001 م) .

منذ أن نفذت إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان في 25 يونيه 2000 م إلى الحدود الدولية والتي تم الاتفاق على ترسيمها مع الأمم المتحدة والتي عرفت بخط لارسن والتي اعتمدت إسرائيل من خلالها السيطرة على ثلاث مواقع لبنانية خاصة منطقة مزارع شبعا ، فقد اعتمدت إسرائيل نظرية الحدود التي يمكن الدفاع عنها والتي تنطلق من مفهوم أمني ، فهي تحرص دائما على عدم الاعتراف بحدود لا تتوفر فيها عناصر الأمن، وقد استخدمت إسرائيل الذرائع

القانونية والسياسية للتنصل من الانسحاب من كامل الأراضي اللبناني خاصة مزارع شبعا، على قاعدة أن هذه المناطق تخضع للقرار 242 الصادر عقب حرب حزيران 1967 م على اعتبار أن هذه الأراضي هي أراضي سورية في المقام الأول .

إن أي حل لقضية هذه المزارع سيكون مؤجلا إلى حين دخول لبنان في مفاوضات متعددة الأطراف على أساس هذا القرار – 242 – وهو ما يؤكد النية الإسرائيلية من وراء إثارة الإشكالية القانونية حول المزارع بهدف إيجاد ذريعة جيوسياسية وأمنية تستدعي لبنان بموجبها إلى مفاوضات شاملة تتناول التطبيع والعلاقات الاقتصادية وسواها(حيدر ،2001 م).

لم يقتصر الجهد الدبلوماسي الإسرائيلي في فرض تفسيراتها الخاصة على الأوساط الدولية لتبرير احتلالها للأرض اللبنانية، ولكنها عندما انسحبت من جنوب لبنان حاولت الدبلوماسية الإسرائيلية إيجاد متنفس لها في حربها ضد عدوها التقليدي وهو حزب الله من خلال التحريض على الحزب في الأوساط الدولية، فقد حاولت إسرائيل استغلال أحداث 11 سبتمبر 2001 م لصالحها في حربها مع حزب الله. وقد وصف رئيس الاستخبارات العسكرية أهرون زئيفي فركش نشاط حزب الله في التصدي للتجاوزات الإسرائيلية في لبنان بأنها محاولة من حزب الله لإثبات الخط الجهادي للحزب " حيث حاولت أوساط إسرائيلية إيجاد رابط بين حزب الله ومنظمات الجهاد العالمية ، خاصة تنظيم القاعدة ، وذلك بهدف الاستفادة سياسيا من الموقف الأمريكي من أجل محاصرة حزب الله؛ إلا أن إسرائيل حققت نجاحا محدودا في هذا المجال، لأن إسرائيل لم تتمكن من إيجاد دلائل وإثباتات لتقدمها للإدارة الأمريكية، خاصة أن حزب الله له ارتباطات واضحة مع سوريا وإيران اللتين لا توجد بينهما وبين تنظيم القاعدة أي علاقة أو رابط سياسي أو أيديولوج ي، إن لم يكن هناك عداء خاصة العداء الإيراني لحكومة طالبان، علاوة على مساهمة إيران في الحرب من أجل إسقاط حكومة طالبان الموالية لتنظيم القاعدة، ونجح حزب الله في مواجهة هذه المحاولات الإسرائيلية عبر انتقادات وجهها حسن نصر الله والمرجع الشيعي المقرب من حزب الله السيد محمد فضل الله، إلى أسلوب عمل القاعدة والهجمات التي نفذت في أمريكا (سوبلمان , 2004 م

حاولت إسرائيل جاهدة محاصرة حزب الله بالوسائل الدبلوماسية من خلال الضغط على الحلفاء الإستراتيجيين للحزب وهما سوريا وإيران من خلال استخدام النفوذ الأمريكي في الضغط على إيران ومحاصرتها اقتصاديا بهدف إضعافها على اعتبار أن إضعاف إيران هو في النهاية سيؤدي إلى إضعاف قدرة إيران على توفير الدعم اللوجستي لحزب الله ، ولذلك فقد عمدت الإدارة الأمريكية إلى فرض المقاطعة الاقتصادية ضد إيران خاصة الشركات النفطية ومنعها من التزود بالتكنولوجيا الحديثة اللازمة لاستخراج وتكرير النفط الإيراني .

وقد أثارت إسرائيل مشكلة البرنامج النووي الإيراني على اعتبار أن إيران دولة راعية للإرهاب في المنطقة وقد نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية ، وبقدر أقل الدول الغربية الأخرى في وضع سوريا وإيران في مصاف الدول الراعية للإرهاب وصنفت لدى الإدارة الأمريكية من دول " محور الشر " كما ورد في خطاب الرئيس بوش في يناير 2002 م(Karmon،2003).

عمدت إسرائيل إلى إثارة المتاعب أمام النظام الإيراني من خلال إثارة مشكلة المشروع النووي الإيراني ، واعتباره تهديدا للسلام العالمي ، وقد لجأت إسرائيل من دون أن يكون لها دور مباشر إلى تحميل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين مهمة مواجهة البرنامج النووي الإيراني والعمل على توقيف تطور هذا البرنامج (Brom ، 2007 م) .

بالنسبة إلى سوريا فقد سعت عبر الدبلوماسية الأمريكية وبالتعاون مع فرنسا في استصدار قرار 1559 من مجلس الأمن والذي هدفت من خلاله إلى تقليص الدور السوري على الساحة اللبنانية بالوسائل الدبلوماسية ، حيث نص القرار على ضرورة سحب القوات الأجنبية عن الأراضي اللبنانية، وبالفعل فقد اضطرت سوريا إلى سحب قواتها من لبنان خاصة بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري والذي رفض العمل كرئيس للوزراء بسبب التدخل السوري في التجديد لولاية الرئيس اللبناني إميل لحود، ونتيجة القلق السوري من أن تتهم في أنها تقف خلف مقتل الحريري، فقد استكمل الانسحاب السوري من لبنان بتاريخ 26 إبريل/2005 م .

حقق الانسحاب السوري من لبنان لكل من إسرائيل والولايات المتحدة جملة من الأهداف من أبرزها: أن انسحاب سوريا من لبنان يساهم في تسريع نزع سلاح حزب الله اللبناني وتحويله إلى مجرد حزب سياسي ، وإتاحة الفرصة لفصل المسارين السوري واللبناني فيما يتعلق بمفاوضات التسوية مع إسرائيل وإمكانية أن يحقق الانسحاب فرصة لإعادة هيكلة العلاقات السورية اللبنانية كجزء من المخطط الأمريكي الأوسع لإعادة صياغة، وهيكلة المنطقة العربية برمتها (السيسي, 2008 م)

يتضح أن إسرائيل حاولت من خلال الوسائل الدبلوماسية تجنيد المجتمع الدولي إلى جانب إسرائيل وتصوير مسألة المواجهة مع حزب الله والقوى المساندة لها على أنه مشكلة تواجه المجتمع الدولي وليس إسرائيل ، وتتضح هذه الصورة من خلال تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية أمام الكنيست في 8 / 8 / 2006 حيث قالت:

" يخيل للمرء أن الحديث عن إسرائيل من جهة وعن لبنان من جهة أخرى ، لكن الوضع ليس على هذا الحال ، ويقينا لم يكن هذا هو الحال مع بداية عملية جيش الدفاع الإسرائيلي . الطرفان الموجودان في هذا الصراع هما إسرائيل من جهة، سوية مع حكومة لبنان والمجتمع الدولي، وحزب الله وحماس وسوريا وإيران من الجهة الأخرى. هناك وضوح تام لدى المجتمع الدولي بالنسبة للتهديد، وواضح للجميع أن الحديث ليس عن اعتداء عرضي من قبل منظمة إرهابية همها إسرائيل فقط، وإنما الحديث هو عن خطر يتهدد العالم الغربي بأسره. " (التواصل. نت ، 2006 م) .

كان واضحا كيف نجحت السياسة الإسرائيلية من خلال الوسائل الدبلوماسية ، في تبرير استخدامها الأداة العسكرية من أجل تحقيق أهدافها السياسية على الساحة اللبنانية خاصة أثناء حرب تموز 2006 م في أعقاب خطف الجنديين الإسرائيليين حيث صرحت وزيرة الخارجية تسيفي لفني في نفس الخطاب أمام الكنيست حيث قالت :

"إن تغيير الوضع في لبنان غير متعلق بعملية عسكرية فقط، وغير متعلق بإسرائيل فقط ، بل انه متعلق وبخاصة بما سيحدث في اليوم الذي يلي العملية العسكرية , بما ستفعله حكومة لبنان، بما سيفعله رئيس حكومتها ، وبما سيفعله المجتمع الدولي. في نظري فان دور المستوى السياسي لا يقتصر على توفير الوقت للجيش من اجل القيام بالعملية العسكرية وإنما يستوجب العمل والتأكد من إمكانية القيام بتحركات بعد انتهاء العملية العسكرية تؤدي إلى خلق وضع أفضل في المنطقة يعمر طويلا، وهذا ما قمنا به مع بداية العملية العسكرية إزاء المجتمع الدول" (التواصل.نت, 2006 م).

يشير هذا كله إلى المدى الذي تلعب فيه الأداة السياسية دورا مهما في تنفيذ السياسة الإسرائيلية وقدرة وزارة الخارجية الإسرائيلية في تسويق هذه السياسة أمام المجتمع الدولي.

2.3.5. الأداة العسكرية

الأداة العسكرية تستخدم في السياسة الخارجية للدولة في أسلوب الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة لتحقيق أهداف السياسية الخارجية، وتعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية. ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية ، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها ،

والقوات المسلحة تستخدم في أكثر من مظهر واحد . فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي ونعنى به الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية .

إن استخدام القوات المسلحة كوسيلة للضغط والردع وقت السلم هو الذي يبرر النفقات الباهظة عليها ويزيد من قناعة المواطن العادي بأهمية النفقات وتحمل آثارها، فعدم دخول القوات المسلحة في حرب دفاعية أو هجومية لا يعني توقف فاعليتها ، بل إن استخدام القوات المسلحة في السلم للضغط والردع يفوق استخدامها في الحرب ، ذلك أن القتال استثناء والسلام هو القاعدة. إن الضغط والردع ، إذا تم من خلالهما تحقيق الهدف القومي، أكثر جدوى من الحرب حيث أنهما لن يكلفا الوطن والمواطن أي عبء إضافي في حين أن الحرب سيترتب عليها خسائر إضافية للوطن والمواطن، وحجم هذه الخسائر يتوقف على طول أمد الحرب ونوعية الأسلحة المستخدمة فيه (siironline, 2007 م).

تعتبر إسرائيل فإن استخدام القوة هو منهجية بنت عليها الصهيونية العالمية الدولة اليهودية في أرض فلسطين، ولكون هذه الدولة فرضت بقوة الأمر الواقع والرفض العربي المستمر هو التحدي الأساسي لها، فإن " العنف " أصبح بالضرورة الوسيلة، وبالتالي احتل " العمل العسكري " مركز الصدارة في المخطط الصهيوني باعتباره الإطار الذي لا غنى عنه لتنظيم استخدام هذه القوة ، ولهذا قام العمل العسكري بالدور الأول في خلق ونشر الوجود الصهيوني في فلسطين، وبالتالي يمكن القول إن النظرية العسكرية الإسرائيلية هي المحور الذي تدور حوله السياسة الإسرائيلية عامة وبميولها العدوانية وغايتها التوسعية (أحمد، 1986).

تظهر المنهجية الإسرائيلية في تبني القوة في كسبيل لتنفيذ سياساتها في المنطقة من خلال تصريحات رئيس الأركان السابق موشي يعلون في كلمته أمام مؤتمر هرتسليا الثامن الذي قال " مالم يتحقق بالقوة فإنه يتحقق بمزيد من القوة " وأقوال رئيس قسم العمليات في الجيش الإسرائيلي عيد نخشتون في نفس المؤتمر" نظرية الأمن تقوم على ثلاث أرجل . الردع , الدفاع , ثم الحسم ,فإذا لم يحقق الردع الهدف من الضروري العمل من أجل الحسم الوضح ."(herzliyaconference.org، 2008).

الأمن القومي الإسرائيلي يقوم على الفرضية القائلة إن إسرائيل تعيش في محنة كيانية , ولذلك يقوم الإجماع القومي في إسرائيل على الفرضية القائلة إن إسرائيل في حالة دفاع على الصعيد السياسي – الإستراتيجي ، حتى عندما تمارس نهجا هجوميا على الصعيد العملياتي . وهدف الحرب الأساسي والوحيد الذي يمكن بلورة إجماع وطني واسع حوله في إسرائيل ، إنما هو إحباط التهديد الكياني بواسطة قوة ذاتية إسرائيلية ، ومن هذا الهدف الأساسي انبثق في

حروب إسرائيل الهدف العملياتي المتمثل بتدمير قوات العدو وفرض تعطيل قدرته الهجومية (أيلون ,1986 م).

ترى إسرائيل في حزب الله قوة تهدف إلى القضاء على دولة إسرائيل بناء على الأدبيات التي يصدرها حزب الله في مضمون خطابه السياسي فإن النظرة الأمنية الإسرائيلية تجاه حزب الله تقوم على ضرورة حسم المعركة مع حزب الله ثم القضاء عليه وهذه هي جل الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية التي تقوم على المبدأ التالي " إذا أردت الحرب مع العدو العربي فمن الضروري أن تهزمه بشكل لا يعود معه قادراً على إعادة تنظيم نفسه ثانيا ، أو لفترة طويلة جداً "، وقد أراد " بن غوريون " تطبيق مبدأ المفكر الروسي " كارل فون كلوزفيتز" الذي يقول بمبدأ الإبادة في المعركة الفاصلة ، ولأنه لا يمكن لإسرائيل أن تخوض حروب الإبادة مباشرة كونها مكلفة ، فهي مزجت ما بين مبدأ كلوزفيتز، حول الإبادة لقوات العدو ، وبين مبدأ المفكر الإنجليزي " ليدل هارن " الذي يقول بالاقتراب غير المباشر وتبدي عن المزج بين هذين المبدأين الضرورات التالية :

ضرورة المناورة ، ضرورة التفوق الجوي, ضرورة التفوق الناري، ضرورة تغيير معالم أرض المعركة وبشكل تناسب الأهداف السياسية الإسرائيلية، ضرورة حسم المعركة بسرعة وعدم التورط بحرب استنزاف، ضرورة إظهار الحرب للبعد الداخلي على أنها حيوية – مصيرية – ومهمة للأمن القوي الإسرائيلي، و ليست حرب خيار كما حصل مع شارون في عام 1982 (يوسف, ص211 , 2007)

لجأت إسرائيل إلى استخدام القوة العسكرية في تعاملها مع الملف اللبناني عدة مرات ، من خلال عملية الليطاني في آذار/ مارس 1978 م ، والتي جاءت ردا على عملية فدائية من قبل مقاومين فلسطينيين على مشارف تل أبيب ، ونتج عن هذه العملية " حزام أمني " على عمق 10 كم على امتداد الحدود الشمالية لإسرائيل. و في حزيران / 1982 م شنت حربا جديدة من أجل فرض هيمنتها وسيطرتها على خصمها وقتها وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك بعد أن اتضح للجانب الإسرائيلي أن عملية سلامة الليطاني قد فقدت تأثيرها، ولم تعد إسرائيل قادرة على منع الفدائيين الفلسطينيين من التسلل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية (أيلون , 1986 م).

لجأت إسرائيل إلى استخدام القوة العسكرية مرة أخري بصورة قوية من خلال عمليتي " تقديم الحساب " ، " عناقيد الغضب " في عامي 1993 م ، 1996 م على التوالي. وقد ظهرت ملامح استخدام القوة العسكرية منذ الانسحاب من خلال التهديد الذي ورد على لسان رئيس الأركان الإسرائيلي في ذلك الوقت شؤول موفاز، والذي أعلن فيه بشكل واضح أنه في حال قيام المقاومة

اللبنانية – حزب الله – بأي عملية عبر الحدود ضد الأهداف العسكرية أو المدنية الإسرائيلية فإن الرد الإسرائيلي سوف يكون قاسيا جدا ضد أهداف لبنانية خاصة البنية التحتية ، أو ضرب أهداف سورية داخل لبنان (فلدمن, 2000 م) .

التهديدات الإسرائيلية بعد الانسحاب من جنوب لبنان في مايو 2000 لم تؤت ثمارها ، ولم تمنع حزب الله من القيام بعمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية خاصة خطف الجنود الثلاثة في أكتوبر / 2000 م ، وكان الرد الإسرائيلي حيال هذه العملية محدودا ولم يتناسب مع حجم التهديد الذي انطلق من القادة العسكريين الإسرائيليين (فينوغراد, 2007 م) .

جاء هذا الموقف الإسرائيلي الجديد بناء على تقدير للأوضاع على الجبهة الشمالية حيث أن قيادة الجيش الإسرائيلي ترى في أمر مواجهة لخطر القادم من الشمال – حزب الله وسوريا – لا بد أن يتم من خلال جيش نظامي ، ومن خلال دعم جوي ، وتوفير سلاح متطور ، وبتعاون دولي م ن أجل معالجة هذا التهديد في تلك المنطقة بسرعة ذات جدوى وليس من خلال احتلال الأرض في جنوب لبنان (شيلح ,2004 م) .

كانت السياسة الإسرائيلية العسكرية في الرد على تجاوزات حزب الله ضمن حدود القوة العسكرية التي لا تسمح بتدهور الأوضاع على الحدود اللبنانية ، وبررت في ذلك الوقت ما يعرف بسياسة – الاحتواء السلبي – والتي قصدت إسرائيل من خلال هذه السياسة منع فتح جبهة ثانية على الحدود الشمالية في ظل حالة التدهور الأمني في داخل إسرائيل نتيجة للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في سبتمبر 2000 م، والتي تسببت بحالة من الإرباك الأمني نتيجة للعمليات الاستشهادية التي كانت تنفذها فصائل المقاومة الفلسطينية داخل المدن الإسرائيلية(عنبر,2007 م).

حاولت إسرائيل ردع حزب الله عن الاستمرار في عملياته ضد الأهداف الإسرائيلية ، حيث لجأت إسرائيل إلى استخدام القوة العسكرية مرة أخرى، وتركزت الإدارة العسكرية الإسرائيلية تجاه لبنان منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان من خلال تحقيق نظرية الردع ، وقد تركز الردع الإسرائيلي تجاه خصومها في لبنان خاصة حزب الله قبل حرب تموز و بعد الحرب (يوسف ,2007 م) .

نفذت إسرائيل تهديدها باستخدام القوة المفرطة ضد حزب الله في حرب تموز 2006 م ، واعتبر عدد من المسؤوليي ن الإسرائيليين أنها تمكنت من ردع حزب الله عن الاستمرار في مهاجمة الأهداف الإسرائيلية ، بالرغم من أن إسرائيل لم تتمكن من تحقيق أهدافها المباشرة من الحرب ضد حزب الله، والتي تقضي بالإفراج عن الجنديين المخطوفين لدى حزب الله، وتطبيق القرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن في عام 2004 (مجموعة الأزمات، 2006 م).

تجسد هذا الاعتقاد لدى الجانب الإسرائيلي من خلال تصريحات أمين عام حزب الله حسن نصر الله بقوله " أنه لو كان يعلم أن خطف الجنديين الإسرائيليين سيؤدي إلى كل هذه الحرب المدمرة لما أعطى الأوامر بخطف الجنود " (العربية نت , 2006 م) .

رد أولمرت على منتقديه على خلفية فشل الجيش الإسرائيلي في تحقيق الأهداف التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي يهودا أولمرت أن الحرب أدت إلى امتناع حزب الله عن القيام بمهاجمة الأهداف الإسرائيلية خوفا من الرد الإسرائيلي القاسي ، وكذلك فسر عدد من المحللين الإسرائيليين عدم إقدام حزب الله بالرد على عملية اغتيال القائد العسكري لحزب الله عماد مغنية ، بأن هذا الوضع قد نتج عن حالة الردع التي حققتها حرب تموز 2006 م ضد لبنان (ITIC,2008 م).

تجاوزت إسرائيل التلويح باستخدام القوة ضد حزب الله إلى التهديد باستخدام القوة ضد الحليف الرئيسي لحزب الله في المنطقة وهو سوريا حيث قامت إسرائيل بتوجيه ضربات تحذيرية ضد سوريا مرتين ، المرة الأولى في أكتوبر عام 2000 م في أعقاب اختطاف الجنود من قبل حزب الله ، والمرة الثانية عندما هاجمت الطائرات الإسرائيلية مواقع تدريب لمنظمة الجبهة الشعبية – القيادة العامة – والتي وقعت في أكتوبر 2003 م ، في أعقاب العملية الفدائية في مطعم " مكسيم " في مدينة حيفا والتي أدت إلى مقتل وإصابة العشرات من الإسرائيليي(سوبلمان،2004 م).

3.3.5.الأداة الاقتصادية:

تعرف بأنها " المقدرة الاقتصادية التي تستغل بشكل صريح أو ضمني في دعم أهداف السياسية أو الاقتصاد أو العسكرية " (مقلد ، 1985 م) . وقد احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة ، وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين :

الأول : احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة . وقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها على حل هذه المشاكل.

أما العامل الثاني : فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجيةة (2007, siironline م) .

تستخدم الدولة الحظر الاقتصادي Embargo كأداة للسياسة الخارجية ، والحظر يعني عدم تصدير سلعة معينة إلى دولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو اقتصادية. وقد يكون الحظر كلياً أي منعاً شاملاً لتصدير السلعة أو جزئياً أي منع تصدير السلعة بنسبة معينة مثال ذلك الحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تصدير النفط لأمريكا وبعض الدول الغربية خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 م. على خلاف الحظر قد يكون الإجراء الاقتصادي المتبع هو المقاطعة Boycott. والمقاطعة تعني رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة أو شركة معينة. وهي تفرض إما لاعتبارات اقتصادية أو سياسية لكنها كثيراً ما تفرض لاعتبارات سياسية مثل مقاطعة الدول العربية لإسرائيل والشركات الأجنبية التي تُصنع فيها. تلجأ الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى المساعدات الفنية كأداة للسياسة الخارجية ، حيث تقوم الدولة المقدمة للمساعدات الفنية بتقديم الخبرات الفنية في مجالات فنية مختلفة مثل الزراعة ، الصحة ، الصناعة ، والتعليم .

ونظراً لتوفر الخبرات والإمكانيات الفنية لدى إسرائيل ونتيجة لقلة مواردها المالية فهي كثيراً ما تلجأ إلى استخدام المساعدات الفنية كأداة لسياستها الخارجية خصوصاً في الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية (siironline, 2007) .

سعت إسرائيل منذ بداية غزوها للأراضي اللبنانية في آذار 1978، أنُ تلجأ إلى الجانب الاقتصادي كأحد أدواتها الفاعلة في فرض سياستها على الساحة اللبنانية، خاصة في الجنوب اللبناني، وقد لجأت إسرائيل إلى الأداة العسكرية بصورة مباشرة من خلال عدونه ا المتكرر على الأراضي اللبنانية وانتهاجها سياسة تدميرية شاملة، ومنهجية لكل المؤسسات التي تقع تحت مرمى النار المباشرة وغير المباشرة، والتي يمكن وصفها باعتماد سياسة الأرض المحروقة، لاسيما في مناطق عملياته، حتى ولو لم يكن هناك هدف عسكري مباشر ، فإن التفسير الذي أعطى لهذه السياسة لم يكن مرتبطا بالعقيدة العسكرية الإسرائيلية وهي العقيدة التي تنطلق من مبدأ أقصى الطاقة النارية على الأهداف، بقدر ما كان مرتبطا بقرار سياسي واعي اتخذته القيادة الإسرائيلية، من أجل استكمال ما لم يتم تدميره من مؤسسات في لبنان . إذ أن المزيد من الإضعاف للبنية الاقتصادية اللبنانية سيقود حتما إلى المزيد من القهر السياسي، والإخضاع الاقتصادي للأمر الواقع وهو أمر واقع باشرت إسرائيل تنفيذه على الأرض منذ اللحظة الأولى لهجومها على لبنان. وهكذا مع انطلاق الهجوم الإسرائيلي العسكري كان هناك

هجوما اقتصاديا من الجدار الطيب الذي أصبح دوره الاقتصادي كبيرا منذ الاجتياح الإسرائيلي في عام 1976 م (الهواري , 1985 م) .

استمر هذا الدور حتى الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في مايو/ 2000 م، وقد تميزت هذه السياسة بمحاولات فرض الهيمنة الاقتصادية على الجنوب اللبناني ، ومحاولة ربط اقتصاد الجنوب اللبناني بالاقتصاد الإسرائيلي، من خلال مشاريع التشغيل للعمال في جنوب لبنان، من خلال فرض شروط الاستغلال الأمني والمعيشي الفاضح للسكان في الجنوب، وذلك بإعطاء تسهيلات اقتصادية لأفراد جيش جنوب لبنان المتعامل معها ، وفرض الحرمان والحصار على المواطنين اللبنانيين الذين يرفضون التعامل مع هذا الجيش (سويد ،1999 م) .

لم تقتصر السياسة الإسرائيلية في هذا المجال ، وإنما تعدتها إلى سياسة الاستيلاء على مصادر المياه في الجنوب اللبناني وتحويلها إلى داخل إسرائيل وعند اجتياح إسرائيل للبنان عام 1978 م قامت على الفور بالسيطرة على نهر الوزاني الذي يغذي نهر الأردن وقامت كذلك بوضع مضخات ومواسير لتوصيل المياه من نهر الحاصباني إلى شمال إسرائيل ، هذا بالنسبة لنهر الحاصباني و الوزاني، أما عن نهر الليطاني الذي يعتبر كما يصفه خبراء المياه في لبنان العمود الفقري للتنمية المائية داخل لبنان ، فقد عرقلت إسرائيل جميع المشروعات الهادفة إلى الاستفادة منه وذلك إما بمنع التمويل أو منع التنفيذ بالقوة المسلحة (الجزيرة نت ، 2006 م) .

في عام 2002 م عندما حاول لبنان الاستفادة من مياهه هددت إسرائيل بتدمير هذه المنشئات بحجة أنها تعرض مصالح إسرائيل للخطر، وصرح شمعون بيريز وزير الخارجية آنذاك قائلا : " إن إسرائيل ترى في مساعي لبنان لتحويل مجرى مياه الحاصباني عملا خطيرا واستفزازا لا يمكن تحمله "، وعلى هذا المنوال أكد مفوض المياه السابق في إسرائيل دان زاسلافسكي أنه : " ينبغي علينا الآن أولا إيقاف تزويد قرى جنوب لبنان بالمياه ، وإعلان أنه في اللحظة التي يخرج فيها أول متر مكعب من مياه الحاصباني فإننا سنقوم بتدمير الآلات، إن قضية الوزاني لا تحتاج إلى مفاوضات واتصالات وإنما دبابة تقوم بتدمير المنشآت اللبنانية على النبع "(الجزيرة نت ،2006 م).

وذكرت صحيفة (النهار 2002/9/11 م) : أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون قد عقد أمس اجتماعا طارئا لهيئة الأركان في الجيش ، واستمع إلى تقرير لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أهارون فركش قال فيه " إن لبنان أتم بناء أنبوب بقطر ستة عشر إنشا ولكنه لم يضع في المكان مولدا أو مضخة لجر المياه " . وفي الاجتماع نفسه ، عرض رئيس شعبة العمليات وقائد سلاح الجو احتمالات العمل الذي يمكن أن تقدم عليه إسرائيل ضد أي محاولة

لتحويل مجرى المياه ، ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن الجنرال يوسي بيليد القائد السابق للمنطقة الشمالية قوله " إن إسرائيل ستضطر إلى العمل ضد أي محاولة لتحويل مجرى المياه حتى ولو كان ثمن ذلك مواجهة شاملة ، وان محاولة سلب دولة إسرائيل مصادر مياهها هو جزء من حرب دائرة ضد إسرائيل ، وليس بوسع إسرائيل أن تقدم أي تنازل بهذا الشأن وأي دولة يُسلب جزء كبير من مصادرها المائية سوف تضطر لمنع ذلك بقوة الذراع" (بنت جبيل ,2002 م) .

حسب الإذاعة، قال شارون" أن إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة بالأمر، وهدّد لبنان بعملية عسكرية في حال نفّذ مشروع ضخ مياه الوزاني , وقد يكون الأمر سببا للحرب " . بينما قال وزير النقل افرايم سنيه " إذا نفذ لبنان مشروعه لتحويل مياه النهر، سيكون ذلك بالواقع، خطيرا لإسرائيل وسيتوجب علينا التحرك ". ومن الجدير بالذكر أن أحد أسباب حرب1967 م هي مشكلة المياه، وقد اعتبرت إسرائيل أن محاولة الدول العربية تحويل مجرى نهر اليرموك أحد أسباب الحرب(2002,Septe,Luft).

علاوة على نهب المياه اللبنانية و قبل الانسحاب من الجنوب, فقد نقلت صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ 11/7 /1998 م

" أنه قد أقدم مدنيون إسرائيليون وبحماية من جيش الاحتلال على جرف التربة اللبنانية الخصبة, ونقلها إلى داخل إسرائيل. وقد اعترف الناطق باسم الجيش الإسرائيلي بذلك. وردت لبنان على ذلك بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية . وقد أكد تيمور غوكسيل أن المتعهدين الإسرائيليين يحفرون في مساحة 4,5 هكتار من سهل قرية العدسية قرب الحدود ، بعمق مترين إلى ثلاثة ، وينقلون التراب الخصب إلى داخل إسرائيل ، وأضاف أن الجيش الإسرائيلي وعد باتخاذ إجراءات لوقف ذلك " (سويد, ص29 ,1999) .

رغم الانسحاب من الجنوب فقد عاود الإسرائيليون إلى محاولات نهب التربة اللبنانية ونقلها إلى داخل إسرائيل ، فقد ذكرت صحيفة (النهار) الصادرة الاثنين 19 آب / أغسطس 2002 م: " أنه قد لوحظ أمس أن الإسرائيليين باشروا حفريات جديدة في وادي مزرعة زبدين (مزارع شبعا)، وأن شاحنات بدأت بنقل التربة الصالحة للزراعة منها باتجاه المستعمرات في منطقة الجليل كما أن شاحنات أخرى شوهدت في مزرعة النخيلة اللبنانية المحتلة وهي محملة تربة مماثلة تمهيداً لنقلها إلى المستعمرات " (بنت جبيل , 2002 م) .

عملت إسرائيل من جهة ثانية على جبهة اقتصادية أخرى حيث عملت إسرائيل عبر عملائها في داخل لبنان إلى مراقبة الأنشطة الاقتصادية لحزب الله وطرق نقل الأموال وتحركها من وإلى لبنان بهدف محاصرة حزب الله اقتصاديا وقد نقلت صحيفة "السفير" اللبنانية بتاريخ (2002/2/27 م) نقلا عن مصادر مطلعة في الأجهزةالأمن اللبنانية أنه

" قد تم إلقاء القبض عن مجموعة من العملاء وقد كشفت مجريات التحقيق أن أفراد هذه الشبكة "عملاء مميزون" كان ضباط "الموساد" يستقبلونهم في السفارات الإسرائيلية الموجودة في عدد من العواصم الأوروبية مثل برلين ، أوسلو ، أثينا ، روما ، وفينا بخلاف ما كانوا يفعلون مع أفراد شبكات التجسس الأخرى حيث كانوا يلتقون بهم في الفنادق والمطاعم ، مما يدل على خطورة المعلومات التي كانوا مكلفين بجمعها . وتركزت مهمة هذه الشبكة على المؤسسات المصرفية والاقتصادية والمنتجعات السياحية البارزة ومعرفة مدى علاقتها بحزب الله وما إذا كانت تمده بالمال. " (بنت جبيل ,2002 م) .

يتضح مما سبق أن استخدام إسرائيل الضغط الاقتصادي هو سياسة رسمية اتبعتها إسرائيل من أجل تنفيذ سياستها على الجبهة اللبنانية في محاولة للضغط على لبنان كدولة وشعب ومقاومة ويتضح ذلك من خلال السياسة الإسرائيلية التي اتبعتها طوال الأعوام السابقة للعدوان الإسرائيلي على لبنان في حرب تموز 2006 م، وفي تقرير نشرته صحيفة السفير اللبنانية حول الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية والآثار الاقتصادية المترتبة عليها جاء فيه :

"بعد بعد مضي خمسة سنوات من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب ، بقى لبنان مستباحاً ، بشكل شبه يومي ، أمام الخروق الإسرائيلية المتنوعة ، بحراً وبرّاً وجوّاً ، تجاوز ال10470 ؛ وفي بشره ومياهه التي ما زالت تشكل شراهة مطلقة أمام أطماعه فيها من خلال الطيران الحربي المحلق في سمائه،أو البوارج التي تقترب من شواطئه مما يعطل استثمار الحقول الزراعية في عمق ثلاثة كيلومترات وامتداد 12 كيلومترا. ناهيك عما تحصده الألغام المتروكة قنابل موقوتة على مساحة تبلغ نحو ثمانين بالمائة من امتداد الخط الأزرق ، وبعمق يتراوح بين عشرة أمتار وم ائتي متر ، تزهق بتواتر الأيام والسنوات المزيد من الأرواح ، وتشكل سياجاً أمنياً مفتعلا ، مقتطعاً هذه المساحة لحماية حدود العدو ، حارماً أصحابها من حقهم فيها واستثمارها في حركتي الإنتاج والبناء .(بنت جبيل،2005).

4.5. الخلاصة

يتضح مما سبق أن إسرائيل قد عمدت إلى توظيف أكثر من أداة من أدوات السياسة الخارجية سواء كانت الدبلوماسية أو العسكرية أو الاقتصادية ،كما وظفت اسرائيل أدوات أخرى مثل الأداة

الاستخباراتية التي تناولنها في الفصل الرابع عند الحديث عن دور الاستحبارات ، كما تناولنا الأداة الدعائية في الفصل الثالث حين تناولنا دور وسائل الإعلام في صنع السياسة الإسرائيلية وقد وظفت هذه الأدوات سواء منفردة أو في وقت واحد من أجل تحقيق أهدافها السياسية ، مع التركيز بشكل كبير على الوسائل العسكرية كأداة أساسية في فرض هيمنتها على المنطقة العربية بشكل عام ، وتحيق أهدافها في لبنان بشكل خاص ، من خلال تحقيق مفهوم الردع ضد خصومها .

اعتادت إسرائيل على أن القوة العسكرية هي الأداة الأكثر مناسبة للحالة الإسرائيلية في التعامل مع خصومها خاصة حزب الله وحلفائه في البنان وخارجه . وفي نفس الوقت برعت الدبلوماسية الإسرائيلية في التغطية على القوة العسكرية التي اتبعتها إسرائيل مستغلة بدرجة كبيرة الأحداث الدولية بما فيها أحداث 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنها من سياسة أمريكية عدائية في المنطقة العربية خاصة ضد القوى التي تصنف نفسها بأنها قوى المقاومة والممانعة في وجه المشاريع الأمريكية والإسرائيلية ، ابتداء من طهران ودمشق ، وحزب الله في لبنان وحماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة .

استغلت إسرائيل هذه الأحداث من أجل تأليب الإدارة الأمريكية ضد هذه القوى ، وقد نجحت إسرائيل بدرجة كبيرة في هذه السياسة من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية والتحالف مع القوى الغربية ، وتمكنت من دفع هذه القوى من أجل إصدار قرار الأمم المتحدة 1559 لمواجهة النفوذ السوري على الأرض اللبنانية وسحب سلاح كافة القوى المعادية لها ، ابتداء من حزب الله والفصائل الفلسطينية على الأرض اللبنانية ، وقد تمكنت بالفعل من إجبار سوريا على سحب قوتها من لبنان من خلال الضغوط الأمريكية على نظام الحكم في دمشق والعمل على محاصرة إيران اقتصاديا من خلال استصدار قرارات من الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على إيران بهدف إجبارها للخضوع للمطالب الأمريكية التي هي في أصلها مطالب إسرائيلية في المقام الأول .

استعملت وسائل الضغط الاقتصادي عبر التهديد بتدمير البنى التحتية والاقتصادية في لبنان في حال استمرت المقاومة اللبنانية في نشاطها على الحدود وهذا ما حصل بالفعل منذ الاجتياح الإسرائيلي الأول في مارس 1978 م مرورا بعملية ما يسمى "سلامة الجليل" وتقديم الحساب وعناقيد الغضب ، وانتهاء بحرب تموز من خلال تدمير الجسور والمنشآت الاقتصادية . كل ذلك يشير إلى قدرات كبيرة لدى القيادة السياسية الإسرائيلية في استعمال أدوات الضغط السياسي ضد أعدائها بصورة متكاملة بهدف إخضاعهم لسياستها.

الفصل السادس

النتائج والسيناريوهات المحتملة للسياسة

الإسرائيلية تجاه لبنان

الفصل السادس

النتائج والسيناريوهات المحتملة للسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان

1.6.مقدمة

سعت هذه الدراسة إلى معالجة قضية هامة من القضايا الساخنة في المنطقة بل وأكثرها قابلية للانفجار منذ فترة طويلة حتى وقتنا الحالي ، والتي كان لها التأثير الكبير على الساحة الإقليمية والدولية ، وهي السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في الفترة بين عام 2000 م حتى عام 2006 م . وذلك من خلال دراسة المحددات الخارجية للسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان والتي تدفع صانعي القرار في إسرائيل لانتهاج هذه السياسة ، والمحددات الداخلية التي تضغط على القيادة الإسرائيلية لاتخاذ هذه السياسة ، على اعتبار أن المحددات الداخلية والخارجية تصنعان معا البيئة الملائمة للقيادة الإسرائيلية لانتهاج هذه السياسة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه البيئة تؤثر على نتائج السياسية الخارجية ، وقراراتها بصورة مباشرة ، فهي تؤكد على ضرورة الاختيار بين البدائل والسياسات من أجل تحديد السياسة المناسبة لاتخاذها في مواجهة الأحداث التي تطرأ في ظل التعقيدات المحيطة بهذا الملف .

اهتم ت الدراسة بالأخذ بعين الاعتبار تصورات وإدراك القيادة الإسرائيلية لهذا الملف وطبيعة التعامل معه . نتيجة لذلك فقد برزت السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان خلال فترة الدراسة من خلال تحليل المحددات الداخلية والخارجية التي حددت ورسمت الأطر العامة ، وحكمت أهداف وتوجهات ومضامين السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان.

وقد أظهرت الدراسة منظومة اتخاذ القرار في إسرائيل والمشاكل التي تواجه صانعي القرار في إسرائيل ، وذلك من خلال تحليل مضمون السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في ظل حالة الانقسام الداخلي في لبنان وضعف الحكومة المركزية في لبنان ، وتداخل أطراف إقليمية مثل سوريا بالمقام الأول والسعودية بشكل أقل ، وتدخل قوى دولية مثل إيران بواسطة الارتباط العاطفي والديني مع الطائفة الشيعية بشكل عام وحزب الله بشكل خاص ، وكذلك الدور الفرنسي المرتبط بالإرث التاريخي للاحتلال الفرنسي للبنان .

كل ذلك يأتي ضمن هيمنة أمريكية شبه مطلقة على المنظومة الدولية بشكل عام وعلى المنطقة بشكل خاص ، ولا سيما بعد اتباع الإدارة الأمريكية الحرب على الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، والتي كانت لها انعكاساتها الخطيرة على الأمن والسلم العالمي ، والتي عملت إسرائيل

للاستفادة منها بدرجة كبيرة ، من أجل تحقيق السياسات التي عجزت في الماضي عن تحقيقها ، وقد برزت السياسة الإسرائيلية واضحة من خلال نجاحها في الموائمة بين أدوات تنفيذ سياستها سواء الدبلوماسية أو الاقتصادية من أجل تحقيق هذه الأهداف .

2.6. النتائج التي خلصت إليها الدراسة

وقد خلصت الدراسة من خلال استعراض ما سبق إلى مجموعة من النتائج وهي:-

- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان هو تجسيد لفشل استخدام إسرائيل القوة العسكرية لفرض سياساتها ، والتي استمرت 22 عاما منذ الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في عملية الليطاني في 22 مارس 1978 م وما عقبها من عملية سلامة الجليل 1982 م ، وتقديم الحساب 1993 م ، وعناقيد الغضب 1996 م .
- فشل سياسة الاحتواء التي اتبعتها إسرائيل تجاه حزب الله تجنبا لفتح جبهتين في وقت واحد طوال فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، حيث استغل حزب الله سياسة التردد الإسرائيلي في بناء قوة عسكرية فاعلة في الجنوب لبنان استعدادا لحرب قادمة ، وهذا ما شاهدنا نتائجه في حرب تموز 2006 .
- استفادة إسرائيل من حالة الانقسا م الداخلي في لبنان بين الطوائف والأحزاب اللبنانية في تحقيق بعض الأهداف السياسية الإسرائيلية على الأرض اللبنانية ، خاصة تشكيل قوي 14 آذار والتي طالبت بسحب القوت السورية من لبنان ، ولكنها فشلت في الضغط على حزب الله للتنازل عن سلاحه .
- هناك ترابط وثيق بين الملفين اللبنان ي والفلسطيني بشكل عام وقد أثبتت الأحداث أن الذين قادوا الانتفاضة الفلسطينية حاولوا الاستفادة من التجربة اللبنانية في نجاح المقاومة في تحرير الجنوب من أجل تحقيق مكاسب على الأرض بالمواجهة العسكرية من دون تقديم تنازلات سياسية ، وقد كان من ثمارها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في سبتمبر 2005 م ، بعدما كان **شارون** رئيس الوزراء في ذلك الوقت يعتبر مستوطنة نتساريم مثل تل أبيب .
- الانتفاضة الفلسطينية كان لها دور الكبير ف ي إضعاف قدرة الجيش الإسرائيلي للاستعداد ، والقيام بالتدريبات اللازمة لمواجهة تدهور الأوضاع على الجبهة اللبنانية في حال وقوع مواجهة محتملة مع حزب الله ، وهذا ما أكده تقرير **لجنة فينوغراد** .

- نجحت إسرائيل لدرجة معينة في فصل المسارين اللبناني والسوري بعد انسحابها من جنوب لبنان، حيث سحبت الورقة اللبنانية من يد سوريا ، وذلك من خلال استغلال حالة الانقسام الطائفي داخل لبنان، وحالة الاستقطاب السياسي ضد الوجود السوري في لبنان.
- استفادة إسرائيل من أحداث 11 سبتمبر 2001 م وإعلان الولايات المتحدة الأمريكي ة الحرب على الإرهاب من خلال دخولها كحليف كامل للولايات المتحدة في مواجهة القوى الإرهابية والدول الداعمة لها وهي سوريا وإيران وما تبع ذلك من ضغوط على كل من سوريا وإيران لإبعاد تأثيرهما عن الساحة اللبنانية مستعينة بالقوى العربية المتحالفة معها مثل مصر والمملكة العربية السعودية ، والقوى الدولية ذات النفوذ التاريخي داخل لبنان مثل فرنسا . وقد أثمرت هذه السياسة بصدور قرار مجلس الأمن الدولي 1559 والذي طالب بالانسحاب السوري من لبنان ، ونزع سلاح حزب الله ، وقد نجحت هذه السياسة في إجبار سوريا على سحب قواتها من لبنان .
- يلعب رئيس الوزراء ا دورا محوريا في النظام السياسي في إسرائيل لما يتمتع به من صلاحيات داخل الحكومة الإسرائيلية ، ولذلك فإن رئيس الوزراء هو الذي يحدد السياسة الخارجية الإسرائيلية بشكل عام، وكان وضحا كيف تمكن رئيس الوزراء **باراك** من إنفاذ قرار الانسحاب من جنوب، وكيف تبنى رئيس الوزراء **شارون** سياسة الاحتواء السلبي تجاه حزب الله منعا لتدهور الأوضاع في جنوب لبنان .
- تتمتع المؤسسة العسكرية في إسرائيل بنفوذ كبير في توجيه السياسة الإسرائيلية ، بما يتمتع قادة الجيش من دور مركزي في توجيه السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان على اعتبار أن العلاقة مع لبنان هي مسألة أمنية بالمقام الأول وليست علاقة عادية بين دولتين متجاورتين . وكذلك تبرز أهمية الجيش في توجيه السياسة الإسرائيلية من خلال الثقة الكبيرة التي يوليها الجمهور الإسرائيلي لمواقف الجيش وآرائه م في المسألة اللبنانية بشكل عام وحزب الله بشكل خاص.
- أدت الحرب الأخيرة إلى حدوث حالة من الردع المتبادل بين حزب الله وإسرائيل وأن أي طرف من الأطراف لن يقدم على أي مغامرة للدخول في مواجهة مع الطرف الآخر قبل أن يفكر في نتائج هذه المغامرة والعواقب المترتبة عليها .

بناء على ما تقدمت به الدراسة من تحليل للسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان يبرز التساؤل ، ما هي توجهات السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في المرحلة القادمة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل لا بد من الإجابة على عدة أسئلة محورية وهي هل تقبل إسرائيل بوجود حزب الله كقوة عسكرية على بعد عدة كيلومترات من حدودها الشمالية ؟ وهل تكتفي إسرائيل بامتناع حزب الله عن القيام بعمليات

هجومية من الأراضي اللبنانية تجاه إسرائيل سواء بالصواريخ ، أو باجتياز الحدود ؟ . أم أن إسرائيل ستعمد إلى تصعيد الموقف لتغير الخارطة السياسة من خلال القضاء على حزب الله ، وإجباره على التحول إلى حزب سياسي طبقا لمطالب المعارضة اللبنانية وما نص عليه القرار 1559 ؟.

3.6 السيناريوهات المحتملة

يمكن القول أن السيناريوهات والخيارات الإسرائيلية في لبنان تنحصر في ثلاث سيناريوهات:
الأول: القبول بالوضع الحالي.
و**الثاني:** تصعيد الموقف ومهاجمة لبنان مرة أخرى.
الثالث: التوصل إلى تسوية إقليمية ضمن صفقة شاملة تشمل الملف اللبناني والفلسطيني.

1.3.6 السيناريو الأول

استمرار الوضع الحالي القائم بعد حرب تموز 2006 والتي أسفرت عن إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 والذي نص على نشر قوات دولية على الحدود بين لبنان وإسرائيل وسحب مقاتلي حزب الله إلى شمال نهر الليطاني ، هذا الوضع أدى إلى حالة من الهدوء والاستقرار على الحدود بين البلدين .

يعزز هذا الاتجاه في السياسة الإسرائيلية هو قناعة القادة السياسيين في إسرائيل وعلى رئسهم رئيس الوزراء **أولمرت** بأن الحرب الأخيرة قد حققت ردعا تجاه حزب الله ولن يجرؤ حزب الله بعد هذه الحرب على مهاجمة إسرائيل ، ولاسيما أن إسرائيل قد أحدثت دمارا كبيرا في البنية التحتية في لبنان ، وقد عزز هذه القناعة ما صرح به أمين عام حزب الله **حسن نصرالله** بأنه لو كان يعرف أن إسرائيل ستشن كل هذه الحرب بسبب الجنديين المخطوفين لما أمر بخطفهما ، وقد تعززت هذه القناعة لدى الجانب الإسرائيلي بهذا الاتجاه خاصة بعد اغتيال القائد العسكري لقوات لحزب الله **عماد مغنية** ، حيث تجنب حزب الله حتى الآن من القيام بأي عمل عسكري تجاه إسرائيل عبر الحدود أو خارجها بالرغم من أن حزب الله اتهم عملاء الموساد الإسرائيلي بالقيام بهذه العملية . ويساهم في الحفاظ على حالة الاستقرار الحالية هو نزع الفتيل الذي من أجله اندلعت حرب تموز ألا وهي قضية الأسرى اللبنانيين ، خاصة بعد إغلاق هذا الملف في صفقة تبادل الأسري الأخيرة بين حزب الله وإسرائيل والتي انتهت بتحرير جميع الأسرى اللبنانيين .

أما القضية التي من الممكن أن تثير الأوضاع وهي مشكلة الخلاف على ترسيم الخط الأزرق بين البلدين في منطقة مزارع شبعا فإن هناك توجها إسرائيليا من أجل حل المشكلة بالاتفا ق مع

الولايات المتحدة الأمريكي ة عبر مجلس الأمن الدولي . هذه العوامل إلى جانب عدم الرغبة الإسرائيلية في المرحلة الحالية في الدخول في صدام واسع مع حزب الله حتى تستطيع أن تجهز قواتها لمعركة قادمة ، إلى جانب استعمالها الأدوات السياسية للضغط على سوريا وعلى حزب الله من خلال المعارضة اللبنانية لإجبار حزب الله على التخلي عن سلاحه عبر وسائل الضغط السياسي خاصة بعد فشلها العسكري في الحرب الأخيرة .

2.3.6 .السيناريو الثاني

تصعيد الموقف على الجبهة اللبنانية والدخول في مواجهة جديدة ، وقد يحدث هذا التصعيد على الجبهة مع لبنان لثلاثة احتمالات :

الإحتمال الأول : هو حدوث تغير في القيادة السياسية في إسرائيل تكون أكثر يمينية وتوجها نحو الحرب تنحى هذه القيادة باتجاه استعادة هيبة الردع الإسرائيلية التي تضررت في حرب تموز الأخيرة ، وعدم قبول الوضع الراهن ، من خلال تأكيد المطالب الإسرائيلية بضرورة سحب قوات حزب الله من المناطق القريبة من الحدود مع إسرائيل بحجة أن هذه القوات تعيد من تمركزها بالقرب من الحدود ، أو المطالبة بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي 1559 ،1701 التي تطالب بتجريد حزب الله من سلاحه ، وقد يساعد إسرائيل على التذرع لهذا التصعيد بقيام مجموعات فدائية بعمليات مثل إطلاق صواريخ من داخل الأراضي اللبنانية أو قيام مجموعات مسلحة باجتياز الحدود لتنفيذ هجمات ضد أهداف داخل إسرائيل .

الاحتمال الثاني : أن تتفجرالأوضاع على الجبهة مع لبنان مع هجوم إسرائيلي محتمل على المواقع النووية الإيرانية ، الأمر الذي سيؤدي إلى قيام حزب الله بعمليات انتقامية ضد أهداف إسرائيلية عبر الصواريخ طويلة المدى والتي يمتلكها حزب الله ، ولا سيما أن المسئولين الإسرائيليين قد صرحوا أكثر من مرة بأن إسرائيل تفضل الخيارات الدبلوماسية لحل هذه المعضلة ، ولكن كل الخيارات مفتوحة أمام إسرائيل لمنع إيران من التوصل إلى تكنولوجيا القنبلة النووية .

وفي حالة وقوع مثل هذا الهجوم فإن هناك احتمال كبير لقيام حزب الله بعملية انتقامية كبيرة ضد إسرائيل ، ولا سيما أن أمين عام حزب الله **حسن نصرالله** كان قد صرح في أكثر من مناسبة بأنه " **إذا هوجمت إيران من قبل إسرائيل فإن إسرائيل ستواجه ردا مدمرا من صواريخ حزب الله** " .

الاحتمال الثالث: والذي من يمكن أن تتفجر الأوضاع على الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان مع وقوع هجوم إسرائيلي واسع النطاق على قطاع غزة، بهدف اجتياح قطاع غزة ، والقضاء على سلطة حركة حماس في قطاع غزة ، تحت ذريعة منع تكرار نموذج حزب الله في جنوب لبنان قبل

حرب تموز 2006 م . ونتيجة لهذا الهجوم فإنه من المحتمل بأن يقدم حزب الله على تفجير الأوضاع على الحدود بين لبنان وإسرائيل **لسببين وهما:**

الأول: تخفيف الضغط العسكري عن حماس في حالة شن هجوم إسرائيلي بهدف احتلال قطاع غزة.

الثاني : منع تفرد إسرائيل في أحد أركان ما يعرف بمحور الممانعة والمقاومة في وجه الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، حيث تعتبر حركة حماس في غزة أحد أركانه الأساسيين ، خاصة أن حزب الله يدرك من التجربة السابقة أن إسرائيل سيصعب عليها فتح جبهتين في وقت واحد ، الأمر الذي يشكل حماية لحزب الله من أي محاولة إسرائيلية للتفرد بالحزب في جولة متوقعة ، ومما يعزز هذا الاعتقاد ولو بشيء من التحفظ ما صرح به الشيخ **حسن نصر الله** من أن الحزب لن يترك الفلسطينيين وحدهم في الميدان إذا ما أقدمت إسرائيل على مهاجمة الفلسطينيين . لكن لابد من الإشارة هنا أنه طوال الإنتفاضة السابقة لم يقدم حزب الله على توتير الجبهة مع إسرائيل بسبب الوضع في الأراضي الفلسطينية واكتفى حزب الله بدعم الفلسطينين لوجستيا .

3.3.6.السيناريو الثالث

التوصل إلى تسوية إقليمية شاملة ويركز هذا السيناريو على إمكانية التوصل إلى تسويات إقليمية في المنطقة ومما يعزز هذا الاعتقاد بروز عدة نقاط هامة وهي :

أولا : المفاوضات الغير مباشرة في المرحلة الحالية بين سوريا وإسرائيل تحت رعاية تركية ، حيث أظهر رؤساء وزراء إسرائيل المتعاقبين منذ **إسحاق رابين** استعدادهم للانسحاب من هضبة الجولان والتي هي محور السياسة السورية .

ثانيا : الدعوات للتسوية الداخلية في لبنان خاصة بعد أحدث الموجهات العسكرية في يونيه 2008 م بين أنصار تيار المستقبل وأنصار حزب الله في بعض المناطق اللبنانية والتي أدت إلى مقتل العديد من المواطنين اللبنانيين ، هذا الوضع أكد الحاجة إلى وجود حل داخلي في لبنان لإيجاد مخرج من حالة الانقسام. ونتيجة للتدخل العربي فقد تمكنت الأطراف اللبنانية من التوصل إلى اتفاق" الدوحة " والذي نجم عنه تشكيل حكومة وحدة وطنية ، والتي ساهمت ببث روح إيجابية في داخل لبنان نحو التوجه إلى أجواء المصالحة الداخلية والتوصل إلى حل داخلي حول القضايا المركزية والتي يدور حولها الخلاف وهي سلاح حزب الله ، ونشر قوات الجيش اللبناني في الجنوب كما دعا إلى ذلك الرئيس الجديد العماد / **ميشيل سليمان** والذي قال إنه يمكن أن تتولى القوات اللبنانية مهمة الدفاع عن حدود الوطن وذلك من خلال الاستفادة من خبرات المقاومة وبذلك يمكن دمج سلاح المقاومة في الجيش اللبناني .

ثالثا : المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة والتي انطلقت بعد مؤتمر أنابوليس في سبتمبر 2007 م . والتي تلقى اهتماما و رعاية أمريكية خاصة والتي تشير بعض الأنباء عن التوصل إلى تفاهمات حول قضايا جوهرية بالرغم من عدم الإعلان عنها بشكل رسمي في المرحلة الحالية .

رابعا : الدعوات إلى تسوية الملف النووي الإيراني ، خاصة بعد إدراك الإدارة الأمريكية بصعوبة الحسم في هذا الملف بالقوة العسكرية والإشارات الأمريكية الواضحة لإسرائيل بأن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الحل الدبلوماسي عن الحل العسكري ، مما يعزز هذا الاتجاه في المستقبل هو احتمال فوز المرشح الديمقراطي **باراك أوباما** حيث يتبني الديمقراطيون الدعوة إلى فتح حوار مع إيران بدلا من التصادم معها وكان ذلك واضحا من خلال زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي " **ننسي بلوسي** " إلى طهران وكذالك إعلان المرشح الديمقراطي " **أوباما** "عن رغبته بالتوصل إلى حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني .

كل هذه النقاط تشير إلى إمكانية تطور الموقف السياسي في المنطقة إلى الوصول إلى مرحلة الصفقة الشاملة بين المحاور المركزية في منطقة الشرق الأوسط قد تصل في نهاية المطاف إلى تسوية إقليمية بين إيران وسوريا وحلفائها مع أمريكا وحليفتها في المنطقة إسرائيل تشمل كافة الملفات العالقة بين المحورين وخاصة الملف اللبناني.

البيبلوغرافيا

بيبلوغرافيا

الكتب بالعربية

– أبو عامر ,ع.(2004):الأداء الإعلامي الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى.خالد شعبان (معد).**أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني** (ص ص401 – 461).باحث للدراسات , بيروت – لبنان .

– أفنيري, أ.(2007):**المجتمع الإسرائيلي والحرب على لبنان** .مازن الحسيني (مترجم).دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع,الطبعة الأولى, رام الله .

– أحمد، ص , ز .(1985) : نظرية الأمن الإسرائيلي . دار ابن زيدون القاهرة.

– أورون،أ.(2000 ،22 مايو):لاحاجة للجيش في جنوب لبنان. شئون إسرائيلية(مترجم) ، القدس.

– برنيع،ن.(2000 ،17 مايو):ثمن الهزيمة للجيش. شئون إسرائيلية(مترحم)،القدس.

– بلقزيز, ع.(2006):**حزب الله من التحرير إلى الردع** .مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى ,بيروت.

– بن مئير, ي, عفروني , ي, هيلر, م, وآخرون .(2006): **رؤى إسرائيلية إستراتيجية حول حرب لبنان الثانية** تموز– يوليو 2006.ترجمة "وحدة الدراسات الإسرائيلية , مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن ,عمان .

– بيري ,ي .(2007):**جنرالات في مجلس الوزراء** , كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل ؟ . المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله.

– بن إيشاي،ر.(2000، 27مايو):نجاح على جبهتين .شئون إسرائيلية(مترجم)، القدس، ص11.

– تيم, س.(1989): **النظام السياسي الإسرائيلي** , دار الجليل, عمان .

– جابر، م.(1999) : **الشريط اللبناني المحتل** ، مسالك الاحتلال مسارات المواجهة ، مصائد الأهالي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان.

– جمال, أ.(2004):الصحافة والإعلام. في:منصور , ك, عبد الهادي, ف,(تحرير) **دليل إسرائيل** (ص ص 371– 433).مؤسسة الدراسات الفلسطينية ,بيروت.

– جمال, أ.(2005) :**الصحافة والإعلام في إسرائيل** .المركز الفلسطيني للدراسات (مدار) رام الله.

– حيدر, م.(2001):**نهاية الجدار الطيب** .رياض الريس للكتب والنشر , الطبعة الأولى, بيروت .

خليفة, أ.(2004):الأحزاب السياسية. في:منصور , ك, عبد الهادي, ف,(تحرير) **دليل إسرائيل** (ص 115 –186).مؤسسة الدراسات الفلسطينية ,بيروت .

– دروكر , ر. (2004): **هراكيري** , ايهود باراك الإخفاق الكبير . ترجمة حمدان ، هاشم , المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.

– الدويك ,ع, ع.(2004):**الحالة الدينية في إسرائيل** ,دراسة تحليلية في طبيعة العلاقات بين الدين والدولة .المكتب المصري الحديث , الطبعة الأولى ,القاهرة .

– ربيع ,ح .(1988): **النموذج الإسرائيلي صنع القرار السياسي في إسرائيل** 1967 – 1983، دار الجليل للنشر، عمان.

– رولو , أ. **فلسطيني بلا هوية** . ترجمة نصير مسروة , منشورات المكتب الفلسطيني للخدمات والصحافة , القدس .

– سلمان , ر ,شراره ,ر ,البطل ,ي (معدون) .(1986) :**إسرائيل وتجربة حرب لبنان** , تقويمات خبراء إسرائيليين , الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ,بيروت .

– سليم, م ,س .(1998) :**تحليل السياسة الخارجية** . مكتبة النهضة المصرية ,الطبعة الثانية , القاهرة.

– سليمان، ر ، سويد، م .(1985) :**الحرب الإسرائيلية في لبنان,** الاحتلال والمواجهة, من صعود المقاومة الوطنية إلى إلغاء اتفاق 17 أيار وجهة نظر إسرائيلية في مصادر عبرية . مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا.

– سوبلمان، دنيال .(2004): " **فواعد جديدة للعبة إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان** . ترجمة عماد شعيبي. الدار العربية للعلوم بيروت.

– سويلم, ح.(2006):**لبنان بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الإيراني** .مركز دراسات الوحدة ,الطبعة الأولى, بيروت .

– سويد، م، عبد الله.(1999): **حرب الأيام السبعة على لبنان** , عملية تصفية الحساب.ترجمة هاني عبد الله, سمير صراص مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان.

– شوفاني ,أ.(2004):نظام الحكم .في:منصور , ك, عبد الهادي, ف,(تحرير) **دليل إسرائيل** (ص ص1 –59).مؤسسة الدراسات الفلسطينية ,بيروت .

– شارون، أ.(2000، 27مايو):الانسحاب بعيون ذليلة.شئون إسرائيلية(مترجم)، القدس، ص12.

– شيلح ,ع .(2004):**لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيوني** ؟.ترجمة باحث للدراسات ,باحث للدراسات ,بيروت .

– شيف،ز.(2000 ، 13مايو):الانسحاب من الجنوب. شئون إسرائيلية(مترجم)،القدس.
– شيندلر, ك .(1995):**إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني** ,السلطة والسياسات والإيديولوجيا ت من بيغن إلى نتانياهو.ترجمة مصطفى الرز, مكتبة مدبولي ,القاهرة .
– عباس, ق , ع .(2001) :**المخابرات الإسرائيلية** ,أسرار وحقائق . علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة , الطبعة الأولى, دمشق .
– غنايم، م.(2001) : **طريق شارون**. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله.
– غوردن , ش.(1999):**الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة ل** (القضاء على حزب الله) . ترجمة محمد داود ,مركز المشرق /العامل للدراسات الثقافية والتنموية , بيروت .
– قويدر، م.(1998): **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل** ، 50 عاماً من الصمود والمقاومة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
– ماعوز , م.(1998) **سوريا – وإسرائيل** (من الحرب إلى صناعة السلام).ترجمة لينا وهيب , دار الجليل للنشر ,الطبعة الأولى ,عمان .
– مقلد، أ, ص.(1970): **العلاقات السياسية الدولية** ، دراسة في الأصول والنظريات. جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، الكويت.
– نصيف, م (معد) .(1988):**المخابرات الإسرائيلية**. ترجمة مجدي نصيف, دار الوطن العربي , الطبعة الثالثة ,بيروت .
– هرزوج , ح .(1993): **الحروب العربية الإسرائيلية** (1948– 1982).ترجمة بدر الرفاعي , سينا للنشر,الطبعة الأولى ,القاهرة .
– هورفيتش ,د, بيلد ,د،عنفرا ,أ , وآخرون.(1986) : **الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية** .ترجمة يزيد الصايغ ، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدود، الطبعة الأولى، نيقوسيا.
– الهواري, ز.(1985):**الاجتياح الاقتصادي الإسرائيلي للبنان** من الإغراق إلى التفكيك والإلحاق .المؤسسة العربية للدراسة والنشر ,بيروت .
– يوسف, أ,نافعه, ح, حسيب,خ, وآخرون.(2006): **الحرب الإسرائيلية على لبنان** , مركز دراسات الوحدة,الطبعة الأولى , بيروت .

الدوريات

– بيرت, ر.(2006):هل ثمة من يفهم المنطق البري, أوراق إسرائيلية, 36,المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار):رام الله .

– الأزعر, م.(1987):العسكريون والنظام السياسي في إسرائيل, السياسة الدولية 87, ص ص 65 –81 .

– تسرفاتي, ي, ليفيفو, آ.(2005):إعلام في مهب الريح ,أوراق إسرائيلية, ترجمة أنطون شلحت المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) , 31, ص ص25 –33 .

– التقرير رقم: 21 حول إيرن. 6 شباط 2007, إيران: رئاسة أحمد نجاد المضطربة. مجموعة الأزمات الدولية , بروكسيل.

– التقرير 39 حول الشرق الأوسط 12 إبريل/نيسان 2005 , سوريا بعد لبنان, لبنان بعد سوريا. مجموعة الأزمات الدولية , بروكسيل.

– التقرير 57 حول الشرق الأوسط, – 25 تموز/يونيو 2006, إسرائيل– فلسطين – لبنان,الخروج من الهاوية . مجموعة الأزمات الدولية, بروكسل .

– شطاينيتس, ر.(2006):الضربة القاضية التي تلقيناها, أورا ق إسرائيلية, العدد 36 ,المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار):رام الله .

– عليوه, أ.(1987):فعاليات النظام السياسي الإسرائيلي من دول المعسكر إلى الإمبراطورية التابعة,السياسة الدولية 87 , ص ص 56–65 .

– فيشمان, أ.(2006):لماذا لم ننتصر. أوراق إسرائيلية ,العدد 36 ,المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار):رام الله.

– مبروك, ف, ر.(1986):الإنتخابات وأزمة النظام السياسي, الإسرائيلي , السياسة الدولية 84 ,ص ص28–45.

– نحاس, ف.(2006):الحرب ومكانة المؤسسة العسكرية, قضاي ا إسرائيلية, العدد 23, المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار):رام الله.

الرسائل الجامعية

– ربايعة, غ, إ.(1983):**الإستراتيجية الإسرائيلية** للفترة من(1948 – 1967) .رسالة دكتوراه منشورة ,الأردن :مكتبة المنار,الزرقاء.

– سعودي، ها, ب.(1986): **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي** 1967–1973. رسالة دكتوراه منشورة , القاهرة :مركز دراسات الوحدة العربية.

- السيسي, أ.(2008):**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا** 2001–2006 .رسالة ماجستير غير منشورة ,فلسطين :جامعة القدس أبو ديس.

- عبيد ,إ.(2008):تطور العالقات الإسرائيلية–التركية وتداعياتها , 1991–2001 .رسالة ماجستير غير منشورة ,فلسطين : جامعة القدس أبو ديس .

مواقع الإنترنت

- بيان من وزارة الخارجية الإسرائيلية,24يونيه 2004 . صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله .
www.mfa.gov.il
- تسيفي ليفني ,30يناير2006 :وزيرة الخارجية تدعو الدول الأوروبية إلى إدراج حزب الله في قائمة المنظمات الإرهابية .
www.mfa.gov.il
- جعجع, س(2008): . عودة الحرية والحياة السياسية إلى.. . سمير. إذاعة هولندا العالمية
www.arabic.rnw.nl/imp/jajaj www.mfa.gov.il
- الجيرودي, ف.(2008) الصراع في بينان تاريخيا :تغير في الأطراف المتواجهة وثبات في الجوهر والمسار ,**تلفزيزن الدنيا** .

http://www.addounia.tv/index.php?m=39
- حمو, م.(2008):الإنقسام الطائفي في لبنانبين عامي 1975و2008 .
C:\BBCArabic_com
- خريطة القوى لسياسية في الانتخابات اللبنانية ---2000
http://www.islamonline.net/arabic/index.shtml
- حمودي, ع.(2000).القوات السورية باقية في لبنان رغم الانسحاب الإسرائيلي.C :\الطائفية [Islam-Online– قضايا سياسية].htm
- الحرب الأهلية اللبنانية
C:\Al Moqatel – الحرب الأهلية اللبنانية.htm
- خطاب تسيفي ليفني أمام الكنيست.(2006) .الحرب على حزب الله.
www.mfa.gov.il
- خير الله , د. 2007/7/16 الحرب الإسرائيلية على لبنان متى بدأت .. هل إنتهت
http// www.arabrenewal.com
- رايس ,ك .(2005): سوريا ولبنان والضغوط الأمريكية ,مقابلة مع وزيرة الخارجية الأمريكية .
http|| www. alarabiya.net
- السياسة المائية الإسرائيلية في جنوب لبنان. 2006/8/23
http://www.aljzeera.ne
- شاميه, ف.(2008): عن الأرقام غير المسئولة لطوائف لبنان

http://www.daawa-info.net/index.php?n

– الشريان,د. الأربعاء 06 شعبان 1427هـ - 30 أغسطس2006م.هل اعتذر السيد فعلا؟

http|| www. alarabiya.net

– شقيق , ش.(2007).الكتائب في زمن القوة والضعف .

http://www.aljzeera.ne

– شالوم ,س .(2005): مقابلة وزير الخارجية,حول تطبيق القرار 1559

www.mfa.gov.il

– شلحة,ح.(2008):خارطة القوى السياسية في الإنتخابات اللبنانية.

www.Islamonlin.net

– عبد الصمد ,ع. الخميس 27 أبريل 2006 . الشرق الأوسط لبنان دور إيراني متصاعد.

http|| www. BBCArabic_com

– الملف اللبناني(2005): لبنان تسلسل زمني.

http|| www. BBCArabic_com

– الغضبان, ن.(2008):الرؤية الأمريكية للدور السوري في لبنان.

http://www.aljzeera.ne

– قادة سابقين للشاباك يدعون إلى قبول الصفقة مع حماس ,2008/8/10.

www. nrg.il

– قصة لقاء سمير جعجع مع تسيبي ليفني في واشنطن.11 نيسان 2008

C:\FILKKA ISRAEL htm

– اللباد , م . تأملات في البناء الصراعي في لبنان 15/مايو/2008

httpllwww.aljarida.com

– مبيض , م. (2008) .الإنتخابات اللبنانية قوة الدولة أم الطائفة.

www.alghad.jo/index.php?section=51&MaxDate=2005-05-29

– الملفات الكاملة للأحزاب اللبنانية (2008)

http://www.yabeyrouth.com/pages/index1615.htm#top

- مع زيارة متكي لبيروت (2006). الدور الإيراني المتنامي يثير مخاوف الكثيرين في لبنان.

http|| www. alarabiya.net

- مواضيع على جدول الأعمال الجماهيري

C:\Knesset Library - Democracy During War.htm30

- مكي, ي. 2008/14/05. المحاصصة الطائفية وعلاقتها بأحداث لبنان

http://www.arabrenewal.org/authors/25/%C7%E1%D3%ED%CF%D2%E5%D1%E5?Page=3

– من دولة لبنان الكبير .. إلى تحالف عون – نصر الله(2008):
http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=ypeID

- مواضيع على جدول الأعمال الجماهيري
C:\Knesset Library - Democracy during War.htm30

- الهيكل السياسي العام لدولة إسرائيل
www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/political+structure/ - 49k

– نيسنسون ,ن (2006):حزب العمل من 1984-2006
http://www.omedia.co.il/Show_Article.asp?DynamicContentID=1181&MenuID=608&ThreadID=1014011

– نخشون،ع(2008): رئيس قسم التخطييط في الجيش الإسرائيلي في محاضره في مؤتمر هرتسليا السنوي من 20-23 يناير 2008
http://www.herzliyaconference.org/_Articles/Article.asp?CategoryID=333&ArticleID=2884

- يعلون،ي (2008): محاضره في مؤتمر هرتسليا السنوي من 20-23 يناير 2008
http://www.herzliyaconference.org/_Articles/Article.asp?CategoryID=333&ArticleID=288

مصادر باللغة العبرية

–ايرز، ر.(2003): יחסי הדרג האזרחי והדרג הצבאי בישראל, קשרי גומלין ודרכי בקרה (العلاقة بين المستوى العسكري والسياسي في إسرائيل،العلاقة المتبادلة وطرق الرقابة).مركز جافي للدراسات الإستراتيجية ، جامعة تل أبيب، إسرائيل .

– ايرز، ر.(2006): יחסי הדרג האזרחי והדרג הצבאי בישראל על רקע עימותים צבאיים (العلاقة بين المستوى العسكري والسياسي في إسرائيل ،في حالة وقوع مواجهة). مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، إسرائيل .

– بروم ،ش.(2000) לאחר הנסיגה שלושה תרחישים (ثلاث سيناريوهات محتملة في أعقاب الانسحاب من لبنان)، تقرير استراتيجي،. مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، إسرائيل .

– بروم ،ش.(2000) שנה לנסיגה מדרום לבנון :בחינת ההערכות המוקדמות(بمناسبة مرور عام على الانسحاب من جنوب لبنان)، تقرير استراتيجي،. مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، جامعة تل أبيب، إسرائيل.

– بركوبيتس ، د(2007): האם ניתן לכרות את ראשי ההידרה, המערכה להחלשת חזבאלה. (هل بالإمكان قطع رأس التنين، المعركة لإضعاف حزب الله) .مركز دراسات الأمن القومي ، جامعة تل أبيب ،إسرائيل.

– هليفي ،أ.(2003): הערות לסדר היום הלאומי-ביטחוני של ישראל ב-2003(نظرات في التهديدات للأمن القومي الإسرائيلي في سنة 2003) .تقرير استراتيجي ،ص27–31.مركز جافي لدراسات الأمن القومي ،جامعة تل أبيب – إسرائيل .

– هلر، م.(2000): השלחות הנסיגה מלבנון על יחסי ישראל עם הפלסטינים (تأثير الانسحاب الإسرائيلي من لبنان على العالاقة مع الفلسطينيين)، تقرير استراتيجي . مركز جافي لدراسات الأمن القومي ،جامعة تل أبيب – إسرائيل.

– فينوغراد.(2007): דין וחשבון חלקי, הוועדה לבדיקת המערכה בלבנון 2006 (تقرير لجنة التحقيق في حرب لبنان 2006). مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ، إسرائيل .

– يعري، أ.(2004): הפיקוח האזרחי על הצבא בישראל(الرقابة المدنية على الجيش في إسرائيل) ،تقرير استراتيجي رقم 72 . مركز جافي لدراسات الأمن القومي ،جامعة تل أبيب – تل أبيب.

– يعري، أ.(2006): למי מייעצת המועצה .קריאה ,ל"סדר חדש" במעמדה של המועצה לביטחון לאומי (لمن يقدم مجلس الأمن القومي استشارته، دعوه لتشكيل "لدراسة مكانة المجلس")، تقرير رقم 85. مركز جافي لدراسات الأمن القومي ،جامعة تل أبيب – إسرائيل.

– כהן ، أ، س.(2006):(כפיפות יתר של צה"ל:שינוי במערכות היחסים בין הדרג האזרחי לבין הצבא בישראל) تغيرات في بنية العلاقة بين المستوى العسكري والسياسي،دراسات في الأمن القومي رقم66. مركز بيغن –السادات للدراسات الإستراتيجية. جامعة بار ايلان ، إسرائيل.
– تقرير صادر عن مركز المعلومات والاستخبارات.(2008): (2008):יחסי ההרתעה בין מדינת ישראל וארגון חזבאללה בשנים 1982-2006 (علاقة الردع بين حزب الله وإسرائيل في السنوات 1982–2006)،إسرائيل .
– سوبلمان ، د.(2002): חיזבאללה שנתיים אחרי נסיגת צה"ל (حزب الله بعد سنتين من انسحاب الجيش الإسرائيلي) . تقرير استراتيجي. مركز جافي لدراسات الأمن القومي ،جامعة تل أبيب – إسرائيل.
– سوبلمان، د.(2004): ארבע שנים לנסיגה מלבנון (أربع سنوات للانسحاب من لبنان) .تقرير استراتيجي ،مركز جافي لدراسات الأمن القومي ،جامعة تل أبيب – إسرائيل.
– سوبلمان، د.(2005): לאחר נסיגת הסורים, על עתידו של חזבאללה (مستقبل حزب الله في أعقاب الانسحاب السوري)،تقرير استراتيجي . مركز جافي لدراسات الأمن القومي ،جامعة تل أبيب – إسرائيل
–عنبر ، أ.(2006): כיצד כשלה ישראל בלבנון בקיץ 2006 (كيف فشلت إسرائيل في لبنان في صيف 2000)، دراسة عن الأمن القومي رقم 73. مركز بيغن والسادات للدراسات الإستراتيجية ، جامعة بار ايلان ، إسرائيل .
– فلدمان ، ش.(2000): ההרתעה הישראלית בעקבות הנסיגה מלבנון (الردع الإسرائيلي في أعقاب الانسحاب من لبنان)، تقرير استراتيجي .مركز جافي لدراسات الأمن القومي ،جامعة تل أبيب – إسرائيل.

Foreing Referrencees

- Brom, sh, Elran, M.(2007): The Second Lebanon War, Strategic Perspectives. Institute for National Security Studies, Tel-Aviv, Israel.

-Ben Meir,Y, shaked, D.(2007):Israeli Public Opinion on National Security 2005 – 2007. Institute for National Security Studies, Tel-Aviv, Israel.

- Easton, D. (1965): A Framework For Political Analysis. Englewood Cliffs, N.J: Prentice – Hall. London.

- Karmon, E (2003): Figon on All Front, Hizballah, the war on Terror, And the War in Iraq. The Washinton Institute Washanton.

– Exum, A. (2006): Hizballah at War, Military Assessment, Policy The Focus# Washinton Institute, Washanton.

- David, M, White,j .(2oo6):Lesson And Implications of the Israel-Hizballah,APreliminary Assessment .Policy the Focus Washinton Institute Washanton.

-- Luft, G.(2002): The Wazzani Water Dispute: More Tension Along The Israel- Lebanon Border,PeaceWatch #397 .Washinton Institute, washanton.

- Karmon, E,.(2002): Hizballah And The War on Terror, PolicyWatch #642 . Washinton InstituteWashanton.

- paz ,R .(2001): From Tehran to Beirut to Jerusalem: Iran and Hizballah in the Palestinian Uprising Washinton IinstituteWashanton.

- Rubin, u.(2007): The Rocket Campain Against Israel During the 2006 Lebanon War . The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Israel.

- Zilber, N,Eisenstad, M.(2004): Hizballah, Iran, and the Prospects for a New Israeli-Palestinian Peace Process, PeaceWatch #486. Washinton institute, washanton .

- Erich, R. (2007): The road to the second Lebanon war: the Lebanese scene in the years 2000-2006. Intelligence and Terrorism Information center(ITIC), Israel.

-ITIC .(2006):Hezbollah as Astrategic Arm of Iran Intelligence and Terrorism Information center.), Israel.

فـهـرس الـمـحـتـويـات

الموضوعات	الصفحة
إقرار	أ
شكر وعرفان	ب
تعريف المصطلحات	ج
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	**1-6**
1.1. خلفية الدراسة	2
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1. أهمية الدراسة	3
4.1. أهداف الدراسة :	4
5.1. تساؤلات الدراسة	4
6.1 حدود الدراسة	4
7.1 فرضيات الدراسة	5
8.1 منهجية الدراسة	5
9.1 استعراض عام لفصول الدراسة	6
الفصل الثاني **استعراض الأدبيات**	9-19
1.2 مقدمة	9
2.2 مراجعة النظريات المتعلقة بالدراسة	9
3.2 مراجعة الدراسات المتعلقة بالدراسة	10
4.2 تعقيبات على الدراسات السابقة	19
الفصل الثالث **محددات السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان 2000-2006**	
1.3 المقدمة	**21**
المبحث الأول 2.3 المحددات الخارجية	22 -41 22

1.2.3 الوضع الداخلي اللبناني	22
.1.1.2.3 جذور المسألة البنانية	22
.2.1.2.3 التوزيع الطائفي للسكان	25
3.1.2.3 عوامل التوتر الطائفي	26
4.1.2.3 بروز دور قوى 14 آذار	27
2.2.3 الدور السوري	28
1.2.2.3 تطور الدور السوري على الساحة اللبنانية	28
2.2.2.3 الدور السوري في دعم المقاومة	30
3.2.2.3 موقف القوى اللبنانية من الوجود السوري في لبنان	31
4.2.2.3 الموقف السوري من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان	32
3.2.3 الدور الإيراني	33
1.3.2.3 تطورات الدور الإيراني على الساحة اللبنانية	33
2.3.2.3 سمات العلاقات الإيرانية – اللبنانية	34
3.3.2.3 موقف القوى اللبنانية من النفوذ الإيراني	35
4.3.2.3 الموقف الإيراني من الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان	35
5.3.2.3 التغيرات في النظام الإيراني وأثرها على السياسة الإيرانية	36
4.2.3 الدور الأمريكي على الساحة اللبنانية	37
1.4.2.3 التدخل الأمريكي في المسألة الداخلية	37
2.4.2.3 الموقف الأمريكي من المقاومة اللبنانية	38
3.4.2.3 الموقف الأمريكي من الدور السوري في لبنان	38
4.4.2.3 الموقف الأمريكي من النفوذ الإيراني	40
5.4.2.3 دور القوى الدولية الأخرى على الساحة اللبنانية	41
المبحث الثاني	43-60
3.3 المحددات الداخلية	43
1.3.3 وسائل الإعلام	43
1.1.3.3 واقع وسائل الإعلام الإسرائيلية	43
2.1.3.3 التوجهات السياسية لوسائل الإعلام الإسرائيلية	45
3.1.3.3 تأثير وسائل الإعلام على الجمهور الإسرائيلي	46
4.1.3.3 الرقابة العسكرية على وسائل الإعلام	47

6.1.3.3 تغطية الصحافية الإسرائيلية للأحداث في لبنان	48
2.3.3 الرأي العام	51
1.2.3.3 خصائص الرأي العام الإسرائيلي	51
2.2.3.3 العوامل المؤثر في الرأي العام الإسرائيلي	52
3.3.3 دور الأحزاب السياسية في إسرائيل	55
1.3.3.3 خصائص النظام الحزبي في إسرائيل	55
2.3.3.3 التقسيم السياسي للأحزاب	56
3.3.3.3 موقف الأحزاب من المسألة اللبنانية	57
4.3 الخلاصة	59
الفصل الرابع **مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان**	
1.4 مقدمة	**62**
المبحث الأول	71-62
2.4 بيروقراطية صناعة القرار ودور رئيس الوزراء	64
1.2.4 رئيس الوزراء	65
2.2.4. اللجنة الوزارية للشئون الأمنية	65
3.2.4 ديوان رئيس الوزراء	66
4. 4.2 مجلس الأمن القومي	78
5.2.4 أزمة اتخاذ القرار في الحكومة الإسرائيلية	67
3.4 .2.إدراك رئيس الوزراء للقضية	69
1.2.3.4 في عهد باراك	69
2.2.3.4 شارون	71
المبحث الثاني	**90-73**
3.4. مؤسسات رسمية أخرى مشاركة في صنع السياسة الإسرائيلية	73
1.3.4. المؤسسة العسكرية	73
1.1.3.4. دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار	74
2.1.3.4. دور رئيس هيئة الأركان للجيش الإسرائيلي	76
3.1.3.4 دور أجهزة المخابرات	77
4.1.3.4 دور الاستخبارات بالتنبؤ بحرب تموز2006	81

5.1.3.4 دور المؤسسة العسكرية في السياسة تجاه لبنان	82
2.3.4 وزارة الخارجية	84
1.2.3.4 دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الإسرائيلية	84
5.4.2 دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان	85
3.3.4 الكنيست الإسرائيلي	88
1.3.3.4 دور الكنيست في النظام السياسي الإسرائيلي	88
2.3.3.4. دور الكنيست في المسألة اللبنانية	90
4.4. الخلاصة	90
الفصل الخامس **صياغة وتنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان**	**92-127**
1.5. المقدمة	92
2.5. السلوك الإسرائيلي تجاه القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية	94
1.2.5. موقف الجيش الإسرائيلي من المقاومة في جنوب لبنان	94
2.2.5. الدور الإسرائيلي في مواجهة تعاظم نفوذ حزب الله	98
3.2.5. علاقة إسرائيل ببعض القوى اللبنانية	103
4.2.5. مواجهة إسرائيل للنفوذ السوري و الإيراني في لبنان	108
5.2.5. السلوك الإسرائيلي تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان	110
3.5 تنفيذ السياسة الإسرائيلية	114
1.3.5. الأداة الدبلوماسية	114
2.3.5. الأداة العسكرية	118
3.3.5.الأداة الاقتصادية:	122
4.5 الخلاصة	127
الفصل السادس **النتائج والسيناريوهات المحتملة للسياسة**	
1.6.المقدمة	129
2.6.النتائج التي خلصت إليها الدراسة	130
3.6. السيناريوهات المحتملة	132
1.3.6 .السيناريو الأول	132

2.3.6.السيناريو الثاني	133
3.3.6. السيناريو الثالث	134
بيبلوغرافيا	
الكتب بالعربية	137
دوريات	140
الرسائل الجامعية	140
مواقع الإنترنت	141
مصادر باللغة العبرية	144
مصادر باللغة الإنجليزية Foreing Referrencees	146
فهرس المحتويات	151-147